الأمم المتحدة

A/74/6 (Sect. 3)/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: General
28 June 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الثاني
الشؤون السياسية

الباب ٣
الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ لتسعٍ من البعثات السياسية الخاصة المصنَّفة ضمن المجموعة المواضيعية للمكاتب الإقليمية ومكاتب دعم العمليات السياسية والبعثات الأخرى المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن.

وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ للبعثات السياسية الخاصة المصنَّفة ضمن هذه المجموعة ما مقداره ٦٠٠ ١٨٢ ٢٩١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* A/74/50.

190819 190819 19-11080 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – استعراض مالي عام ٤

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٥

١ – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ٥

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٩

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ١٣

٢ – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ١٦

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٢٢

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٣١

٣ – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ٣٤

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٣٩

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٤٩

٤ – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ٥٣

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٥٦

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٦٠

٥ – فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ٦٢

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٦٥

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٦٩

٦ – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ٧١

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٧٥

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٧٩

٧ – مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ٨١

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٨٤

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٨٨

٨ – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ٩٠

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ٩٥

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ١٠٢

٩ – بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ١٠٥

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ١٠٨

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ١١٦

المرفق

معدلات الشواغر المقررة ومعدلات الشواغر الفعلية للبعثات السياسية الخاصة ١١٨

** يقدَّم الجزء المكوّن من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المتبعة فيما يتعلق بالميزانية، التي أعيد تأكيدها في الفقرة ١٣ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف.

*** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يُقدّم الجزء المكوّن من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

أولا – استعراض مالي عام

١ – تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ للبعثات السياسية الخاصة المصنّفة ضمن المجموعة المواضيعية الثالثة ما مقداره ٦٠٠ ١٨٢ ٢٩١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويتضمن الجدول ١ مقارنةً بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاحتياجات لعام ٢٠١٩ على نحو ما وافقت عليها الجمعية العامة في قراريها ٢٦٢/٧٢ ألف و ٢٧٩/٧٣ ألف. وترد في المرفق معلومات عن معدلات الشواغر المقترحة لعام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بحساب تكاليف الموظفين، وهو يتضمن أيضا معلومات مقارِنة مع عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
فئة الإنفاق	*النفقات*	*الاعتمادات*	*مجموع الاحتياجات*	*الاحتياجات غير المتكررة*	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩*
	(١)	*(٢)*	*(٣)*	*(٤)*	*(٥)=(٣)-(٢)*
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	١٢ ٨٣٥,٦	١٢ ٧٠٠,٧	١٢ ٦٨٨,٤	–	(١٢,٣)
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو	١٨ ٦١١,٧	١٦ ٨٦٨,٨	١٦ ٠١٨,٢	–	(٨٥٠,٦)
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	٨٦ ٣٧٣,٧	١٠٢ ٨٥٨,٤	١٠٦ ٠٢١,٦	١ ٠٠٠,٠	٣ ١٦٣,٢
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	٢ ٦٨٥,١	٣ ٠٣٣,٥	٢ ٩٠١,٤	–	(١٣٢,١)
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٣ ٥٧٨,٣	٣ ٥٠١,٠	٣ ٥٠١,٠	–	–
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨ ٨٥٠,٩	٨ ٨٤٢,١	٨ ٩٥٣,٦	–	١١١,٥
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	٦ ٥٨٨,٣	٧ ٢٦٣,٧	٧ ١٧١,٣	–	(٩٢,٤)
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	٦٤ ٩٦٨,٦	٧٦ ٣٩٨,٩	٧٢ ٤٧٥,٨	٥٢٧,١	(٣ ٩٢٣,١)
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا	٥٩ ٢٤٤,٩	٦٥ ٣٢٣,٥	٦١ ٤٥١,٣	–	(٣ ٨٧٢,٢)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٢٦٣ ٧٣٧,١**	**٢٩٦ ٧٩٠,٦**	**٢٩١ ١٨٢,٦**	**١ ٥٢٧,١**	**(٥ ٦٠٨,٠)**

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

١ – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(٤٠٠ ٦٨٨ ١٢ دولار)

تصدير

شهد عام ٢٠١٨ جهوداً مشجعة بُذلت لتوطيد الديمقراطية والاستقرار، بما في ذلك التسوية السلمية للتوترات المتصلة بالانتخابات في سيراليون، وتوحيد الجهود الإقليمية من أجل تعزيز الحوار السياسي في توغو، والجهود الرامية إلى إعادة تفعيل هيكل السلام في نيجيريا. واتُّخذت خطوات أيضا لمعالجة مسائل حقوق الإنسان وسيادة القانون التي تتسبب في نشوب نزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

غير أن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا تزال تواجه طائفةً واسعة من التحديات في مجال السلام والاستقرار، بما في ذلك ازدياد الهجمات المسلحة التي تشنها جهات من غير الدول، ولا سيما في منطقة لبتاكو – غورما وحوض بحيرة تشاد؛ ونشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة؛ والإجرام العابر للحدود الوطنية؛ وتفشي بطالة الشباب؛ وتزايد اللامساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وأوجه القصور في مجال الحوكمة، وهي عوامل تؤدي مجتمعةً إلى تقويض احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ورغم ما أُحرز من تقدم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بوسائل منها التصدي لهما باستجابات إقليمية قوية، فإن الوضع الأمني في المنطقة لا يزال شديد الهشاشة جرّاء استمرار التحديات في مجال الحوكمة التي تشكّل الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. وفي حوض بحيرة تشاد، على الرغم من الجهود الإقليمية التي تقودها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، أدى انعدام الأمن إلى نشوب أزمة إنسانية خطيرة وإلى قصور شديد في مجال التنمية. وإضافة إلى ذلك، لا تزال قدرة الجماعات المتطرفة العنيفة في مالي على مدّ نشاطها إلى بوركينا فاسو والنيجر مبعثاً للقلق، على الرغم من التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتسبب التحديات الأمنية المستمرة في المنطقة خسائر كبيرة في مجال الإنفاق العام، تأتي أحيانا على حساب القطاعات الاجتماعية.

وسيظل بذل المساعي الحميدة، بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة الإقليمية، من أجل منع العنف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل محط اهتمامي الرئيسي في عام ٢٠٢٠. وقد رأيتُ رأي العين الأثر الإيجابي الذي أحدثته المساعي الحميدة الإقليمية المشتركة في غامبيا في أعقاب القرار الذي اتخذه الرئيس السابق يحيى جامع في بادئ الأمر بعدم قبول نتائج الانتخابات الرئاسية المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ففي الفترة التي تلت قراره هذا، قمتُ، في ظل تنسيق وثيق مع الجهات الشريكة الإقليمية، بمرافقة العديد من الوسطاء الرفيعي المستوى من المنطقة في زيارات إلى غامبيا ضمن جهد موحّد لبذل المساعي الحميدة من أجل مناشدة الرئيس جامع أن يتنحى عن منصب الرئاسة وأن ينقل السلطة سلمياً إلى الرئيس المنتخب. وتلك الجهود، مصحوبةً برسائل دولية متضافرة وبخطر التدخل العسكري من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أسفرت في نهاية المطاف عن إقناع الرئيس السابق جامع بالإذعان لهزيمته الانتخابية ومغادرة البلد سلمياً، مما أتاح المجال للرئيس المنتخب لتولي زمام الأمور. وقد ساهمت تلك الجهود الدبلوماسية المتضافرة، بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في منع اندلاع أعمال عنف مرتبط بالانتخابات كان من الممكن أن تمتد آثارها إلى البلدان المجاورة. وهي اليوم مثال على خير الممارسات في مجال التعاون الإقليمي الفعال لتعزيز جهود إرساء الديمقراطية.

وبالنظر إلى تواصل الجولات الانتخابية في المنطقة واستمرار حالة الاضطراب بها، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الإسهام في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات العنيفة والحفاظ على السلام ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بالتعاون مع الجهات الشريكة له.

(توقيع) محمد **بن شمباس**
الممثل الخاص للأمين العام
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٢ - يضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالمسؤولية عما يلي: (أ) رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والقيام بالمساعي الحميدة والمهام الخاصة باسم الأمين العام للمساعدة في بناء السلام ومواصلة جهود الحفاظ على السلام وتعزيز القدرات في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية؛ (ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات والتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والإرهاب والتطرف العنيف؛ (ج) دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق العمل الدولي والإقليمي في منطقة الساحل؛ (د) تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٣ - وولاية المكتب مستمدّة من تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (انظر S/2016/1128 و S/2016/1129).

٤ - وفي عام ٢٠١٧، أناط مجلس الأمن بالمكتب مسؤوليات إضافية تتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (انظر S/PRST/2017/2) وبتقديم المساعدة التقنية للأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر قرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧)). وعلاوة على ذلك، دعا المجلس، في قراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، كياناتِ الأمم المتحدة المعنية، بما فيها المكتب، إلى مضاعفة الدعم الذي تقدمه لحكومات المنطقة، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل التصدي لما ينتج عن العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام من آثار على السلام والاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي أعقاب إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨ على التوالي، طُلب إلى المكتب أن يتيح مساعيه الحميدة لحكومة كوت ديفوار وحكومة ليبريا وكذلك لمنسقّيّ الأمم المتحدة المقيمَيْن في البلدين (انظر S/PRST/2017/8 و S/PRST/2018/8).

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٥ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسّد أهدافُ التنمية المستدامة المقاصدَ المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في الفقرتين ٢٠ و ٢١ أدناه.

التطورات الأخيرة

٦ - في عام ٢٠١٨، واجهت غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تحديات متزايدة تتعلق بالحوكمة وبالأمن عبر الحدود، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، والهجرة غير النظامية؛ والتوترات القبلية، بما في ذلك العنف المتصل بالنزاعات بين الرعاة والمزارعين؛ وتغذية نزعة التشدد في المنطقة، والتطرف العنيف، والإرهاب. وتؤدي تلك العوامل، مجتمعةً، إلى تقويض احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. والتأثيرُ السلبي على حالة حقوق الإنسان يتضح بوجه خاص في مجال إعمال حقوق النساء والفتيات. وفي جميع أنحاء المنطقة، لا يزال التقدم الاقتصادي والاجتماعي في وضعٍ هش، مع تزايد مخاطر حدوث التوترات السياسية.

٧ - وواصل المكتب، بالتعاون مع الجهات الشريكة الإقليمية، بذل الجهود الرامية إلى دعم توطيد الديمقراطية والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بوسائل من بينها بذل المساعي الحميدة باسم الأمين العام لدعم التسوية السلمية للتوترات المتصلة بالانتخابات في سيراليون. وساهم المكتب في المبادرات الإقليمية من خلال تعزيز الحوار السياسي في توغو، والمساعدة في إعادة تفعيل هيكل السلام في نيجيريا قبل بدء الانتخابات العامة. وقدم المكتب الدعمَ أيضا لمبادرات السلام في بوركينا فاسو وغامبيا وللجهود الرامية إلى إدخال إصلاحات سياسية في عدد من بلدان غرب أفريقيا الأخرى، بما في ذلك بنن وغينيا والنيجر.

٨ - وفي حين بقيت مالي بؤرةً للأنشطة المتطرفة العنيفة ولعدم الاستقرار في منطقة الساحل، ظلت الهجمات الإرهابية التي ترتكبها جماعات منشقة عن جماعة بوكو حرام تشكّل تهديداً كبيراً في منطقة حوض بحيرة تشاد. وكان للجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات، فضلا عن الجريمة البحرية، تأثير سلبي على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وما زالت المرأة تعاني بشكل غير متناسب من عواقب التحديات الأمنية الإقليمية والنزوح المتصل بالتطرف العنيف.

٩ - وعلى الرغم من أنّ المنطقة تحرز تقدما في تهيئة بيئة مواتية لاحترام حقوق الإنسان من خلال إصلاحات تُجرى لمواءمة المعايير الوطنية مع المعايير الإقليمية والدولية، لا تزال التحديات قائمة. وهي تشمل محدودية القدرة على اللجوء إلى القضاء، واستمرار الإفلات من العقاب، وعدم اكتمال عمليات العدالة الانتقالية، والاستخدام المغرِض لنظم العدالة، فضلا عن محدودية فرص الوصول إلى المرافق الاجتماعية والفرص الاقتصادية. وتلك التحديات من بين العوامل الرئيسية المسببة للنزاع في المنطقة.

١٠ - ولا يزال الوضع الإنساني في المنطقة يشكل تحديا كبيرا. إذ يجابه حوالي ٣٢ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، ويعاني نحو ١٠,٨ ملايين من هؤلاء من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويواجه ٤,٧ ملايين طفل سوء التغذية. وإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ٥ ملايين من اللاجئين والمشرّدين داخليا والعائدين يعانون مع عواقب التشريد القسري، الذي يرتبط في معظمه بالنزاع العنيف في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

١١ - وكثفت منظمات إقليمية ودون إقليمية، هي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، الجهودَ من أجل تعزيز القدرات الإقليمية على التصدي للمخاطر المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن، ومن أجل مواجهة التحديات البنيوية الطويلة الأجل مثل انعدام الأمن الإقليمي وخطر اندلا ع أعمال عنف متصل بالانتخابات.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٢ - سيتولى المكتب، تمشيا مع الأنشطة الموكلة إليه، رصد التطورات السياسية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عن كثب والاضطلا ع بدوره المتمثل في بذل المساعي الحميدة وتنفيذ المهام الخاصة المنوطة به باسم الأمين العام، لمنع عدم الاستقرار ومعالجته. وسيدعم المكتب الجماعةَ الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وغيرها من المؤسسات الإقليمية بهدف تعزيز القدرات الإقليمية على منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات والوساطة فيها.

١٣ - وسيركز المكتب بشكل خاص على تحسين التنسيق والاتساق فيما تبذله الأمم المتحدة والجهات الشريكة الدولية من جهود في منطقة الساحل، بوسائل منها تحسين الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي هذا السياق، سيركز المكتب على أنشطة الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز القدرات الإقليمية في

مجالات الحوكمة الرشيدة وإصلاح قطاع الأمن واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات تسوية النزاعات. وسيواصل الممثل الخاص، بصفته الممثل السامي للأمين العام المعني بالحالة الأمنية في نيجيريا، بذل الجهود من خلال بعثات المساعي الحميدة التي يقوم بها إلى نيجيريا لحشد الجهات الشريكة الدولية والإقليمية من أجل مساعدة البلد في التغلب على التحديات الشديدة التي تواجهه، ولا سيما التحديات المتعلقة بجماعة بوكو حرام. وسيواصل المكتب التركيز على دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام في كل من سيراليون وكوت ديفوار وليبريا، عقب انسحاب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منها في الآونة الأخيرة.

١٤ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تُجرى الانتخابات الرئاسية في بوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار؛

(ب) أن تتواصل عملية المراجعة الدستورية في بلدان مثل غينيا وبنن؛

(ج) أن يتم انتقال للسلطة في غينيا وكوت ديفوار عقب الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠؛

(د) أنّ يستمر التطرف العنيف في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد في طرح تحديات تواجه تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية؛

(هـ) أن يظل الطلب على ما يبذله مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من مساعٍ حميدة كبيرا؛

(و) ألا تنشب نزاعات أو أزمات جديدة في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن تحدث تحوّلا في الأولويات؛

(ز) أن يبدي رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزاماً بتعبئة الموارد اللازمة لمواجهة التحديات التي تعوق تحقيق السلام والاستقرار، وأن يتحلوا بالإرادة السياسية اللازمة لتوفير الوسائل التي تكفل تفعيل السلام والأمن على الصعيد الإقليمي؛

(ح) أن يتم تفعيل آلية الإنذار المبكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والصكوك الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات؛

(ط) أن تستمر الجهود المبذولة من أجل بناء السلام وتوطيده من قِبل الجهات الشريكة، مثل المنظمات الإقليمية، بما في ذلك في السياقات السائدة في فترة ما بعد الانتخابات؛

(ي) أن يتوافر التزام سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بالعمل مع الأمم المتحدة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛

(ك) أن تواصل بلدان المنطقة إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب معايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية.

١٥ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التشغيلية وفي منجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيشمل دورُ المساعي الحميدة الذي يؤديه الممثل الخاص إجراء مشاورات مع جماعات نسائية، وسيواصل المكتب أنشطته الدعوية الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال وضع خطط عمل وطنية وإقليمية.

١٦ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، على النحو المبيّن أعلاه، سيكون المكتب شريكاً نشطاً لكل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة خليج غينيا، واتحاد نهر مانو، في المساعي الرامية إلى تطوير وتنسيق القدرات الإقليمية على منع نشوب النزاعات وتسوية

النزاعات وبناء السلام؛ والمضي في تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان؛ والمضي في تعزيز المنظور الجنساني ومشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية؛ ودعم الاستجابات الإقليمية للتصدي للمخاطر العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، بما فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وتغذية نزعة التشدّد، والتطرف العنيف والإرهاب. وسيواصل المكتب أيضا التعاون مع الجهات الشريكة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال بعثات مشتركة رفيعة المستوى، علاوة على بعثات للتقييم التقني وتقصي الحقائق. ويواصل المكتب العمل أيضا مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن المسائل التي تمس غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات التي تشكّلها جماعة بوكو حرام، والنزاعات المتصلة بالرعي، والقرصنةُ والأمن البحري في خليج غينيا.

١٧ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، سيعمل المكتب على تعزيز أوجه التآزر مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بغية التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة. وسيستمر التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وستظل مشاركة المكتب على اتساق مع أولويات الاستراتيجية، مع التركيز على التهديدات العابرة للحدود في مجال السلام والأمن، وعلى الجهود الرامية إلى مكافحة تغذية نزعة التطرف. وسيعمل المكتب بشكل وثيق مع المنسقِين المقيمين في منطقة بعثته، مركّزاً في ذلك على خطة الحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، واصل المكتب تعزيز تنسيقه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع مكتب دعم بناء السلام فيما يتم من تدخلات محددة الأهداف.

أنشطة التقييم

١٨ - فيما يلي التقييمات الذاتية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠:

(أ) مساهمة المكتب في إجراء انتخابات سلمية تتسم بالنزاهة والشفافية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠٢٠؛

(ب) تنفيذ تفويض السلطة في المكتب.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ - الهدف

١٩ - الهدف الذي يساهم المكتب في تنفيذه هو تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٠ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٢١ - ويتواءم الهدف أيضاً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على الحدّ بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات؛ وعلى تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً إلى بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة؛ وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة وإنفاذها.

٣ - أضواء على النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

جهود الوساطة المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تساعد في التغلب على التوترات المتصلة بالانتخابات في سيراليون

في عام ٢٠١٨، اضطلع الممثل الخاص للأمين العام بأربع بعثات للمساعي الحميدة من أجل دعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر المتصل بالانتخابات في سيراليون. وقبل الزيارة الأولى، نُشر فريق صغير مكوّن من موظف للشؤون السياسية وموظف لشؤون حقوق الإنسان من أجل إجراء تقييمات والاجتماع بأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بغية تقديم معلومات للممثل الخاص عن المجالات التي يُحتمل أن تكون بحاجة إلى بذل مساعٍ حميدة.

وأجرى الممثل الخاص، خلال بعثته الأولى، مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتقييم البيئة الانتخابية، ونقل رسائل رئيسية تحثّ جميع الأطراف السياسية الفاعلة على ممارسة ضبط النفس وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وتسوية المنازعات الانتخابية من خلال الوسائل القانونية والدستورية حصرا. وساهمت جهود التيسير هذه مساهمةً كبيرة في دفع جميع المرشحين للرئاسة إلى التوقيع على تعهّدٍ بالحفاظ على السلام في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، وفي تسوية المنازعات الانتخابية بطرق سلمية.

وفي التاريخ المقرر لإجراء الانتخابات (٧ آذار/مارس ٢٠١٨) وانتخابات الإعادة (٣١ آذار/مارس ٢٠١٨)، تشاور الممثل الخاص مع بعثات مراقبي الانتخابات في سيراليون التي أوفدها كل من الكومنولث والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعهد الانتخابي من أجل الديمقراطية المستدامة في أفريقيا والاتحاد الأفريقي وقادها على الترتيب الرؤساء السابقون لغانا وليبريا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، ونسق معها عن كثب ما سيجريه من أنشطة للرصد. وعقب يوم الانتخاب مباشرةً، وحَّدت بعثات مراقبي الانتخابات الرفيعي المستوى جهودها، بالتشاور مع الممثل الخاص، من أجل التوسط في المنازعات المتعلقة بتجهيز النتائج التي نشبت بين الأحزاب السياسية الرئيسية المتنافسة وهددت بتصعيد الأمور وعرقلة العملية والانتهاء إلى دوامة من العنف. وسهّلت الوساطة المشتركة التوصل إلى اتفاق بشأن منهجية لنتائج الانتخابات. بيد أن عملية تجهيز النتائج عُلّقت بعد أن نشأت تفسيرات متضاربة للمنهجية وحالت جماعاتٌ سياسية دون نقل استمارات تجهيز النتائج إلى مراكز الإحصاء الإقليمية. ومرة أخرى، أسهم الممثل الخاص بمساعيه الحميدة في جهود الوساطة التي بذلها رؤساء بعثات مراقبي الانتخابات مع المرشحين للرئاسة ومع اللجنة الانتخابية والحكومة، مما أدى إلى استئناف فرز نتائج الانتخابات. وطوال تلك العملية، كان الممثل الخاص يُطلِع أعضاء السلك الدبلوماسي والجهات الشريكة الدولية بانتظام على جهود الوساطة المشتركة الجارية.

وفي شهر نيسان/أبريل، قام الممثل الخاص ببعثة أخيرة صحبه فيها رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد نجحت هذه البعثة في التخفيف من حدة التوترات بعد الجدل الذي أثاره انتخاب رئيس جديد للبرلمان، ويسّرت أداء نواب المعارضة للقسم كأعضاء في البرلمان.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي التغلب على التوترات الانتخابية. وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة التوقيعَ على تعهُّد الحفاظ على السلام، والاتفاق على منهجية لتجهيز نتائج الانتخابات قبِلتها جميع الجماعات السياسية، ومن ثم الاستمرار في تجهيز النتائج الانتخابية وأداء جميع أعضاء البرلمان القسم بعد نجاحهم في الانتخابات.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

---

٢٢ - تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ المشار إليها في تقرير الأمين العام عن تقديرات عام ٢٠١٨ المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/72/371/Add.3، الجدول ٢)، وهي زيادة جهود المساعي الحميدة والوساطة وتحسين الإنذار المبكر والتحليل على الصعيد الإقليمي، كما يتضح من تنفيذ ثمان من بعثات المساعي الحميدة وأنشطة الوساطة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الشريكة الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات في العديد من بلدان غرب أفريقيا، بما في ذلك البعثات الموفدة إلى سيراليون.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

مواكبة العمليات الانتخابية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في عام ٢٠١٨، شارك المكتب في ثمان من بعثات المساعي الحميدة وأنشطة الوساطة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الشريكة الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات في عدة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

التحدي والاستجابة

تمثَّل التحدي في الافتقار إلى نهج موحّد لنشر أفرقة خبراء تقنية قبل الانتخابات البالغة الأهمية من أجل إجراء تقييمات وتحديد منطلقات لأنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات تمهيدا لبعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص.

واستجابةً لذلك، سيعمل المكتب في عام ٢٠٢٠ على توحيد النهج المتبع، بالاشتراك مع الجهات الشريكة الإقليمية، قبل بدء التحضيرات التقنية للانتخابات الرئيسية المقرر إجراؤها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية في بوركينا فاسو (تشرين الثاني/نوفمبر) وفي توغو (نيسان/أبريل) وغانا (تشرين الثاني/نوفمبر) وغينيا (تشرين الأول/أكتوبر) وكوت ديفوار (تشرين الأول/أكتوبر).

وتمشيا مع الممارسة الجيدة المتمثلة في إيفاد بعثات مشتركة مع الجهات الشريكة الإقليمية إلى البلدان التي تواجه توترات انتخابية، سيزيد الممثل الخاص عدد البعثات المشتركة مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي التي توفَد في فترة ما قبل الانتخابات من أجل تقييم البيئة الانتخابية ونقل رسائل تدعو إلى إجراء انتخابات سلمية تتمخض عن نتائج ذات مصداقية وإلى ضرورة اتباع الوسائل القانونية والدستورية لتسوية المنازعات الانتخابية. وسيشمل ذلك إيفاد بعثات إلى البلدان الخمسة قبل موعد الانتخابات وفي يومها وبعده لدعم الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات المرتبطة بالانتخابات التي قد تنشأ في يوم التصويت أو بعده.

وسيعمل المكتب، ابتغاء مواصلة تعزيز ما يقدمه من دعم للعمليات الانتخابية بالتنسيق مع الأطراف الوطنية والإقليمية الفاعلة ذات الصلة ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على صقل وتوحيد نهجه المتمثل في نشر أفرقة متعددة الأبعاد قبل الانتخابات البالغة الأهمية

تتكون من موظف للشؤون السياسية وموظف لشؤون حقوق الإنسان من أجل إجراء تقييمات، والاجتماع مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وتحديد منطلقات لأنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، وإعداد خطط تضع سيناريوهات لعمل الأمم المتحدة، وتزويد الممثل الخاص بمعلومات عن المجالات التي يحتمل أن تكون بحاجة إلى مساعيه الحميدة. وسيكون التنسيق الوثيق مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومع الأفرقة القُطرية عنصرا أساسيا في نجاح مشاركة المكتب في نزع فتيل التوترات الانتخابية. وستسهم مشاركة المكتب في ضمان السير السلمي للانتخابات البالغة الأهمية في المنطقة دون الإقليمية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف المقرر في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي التغلب على التوترات الانتخابية قبل الانتخابات البالغة الأهمية المقرر عقدها في خمسٍ من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠٢٠.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة جديدة في أنشطة الوساطة المشتركة الرفيعة المستوى التي تنفذ مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الشريكة الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات في المنطقة، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وستثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: أنشطة الوساطة المشتركة الرفيعة المستوى مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الشريكة الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

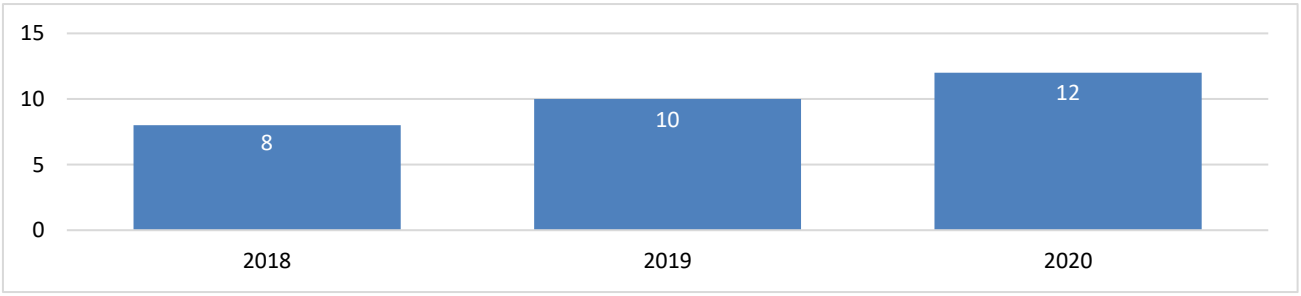

٢٣- وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٤ - يعرض الجدول ٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور في الفقرة ١٩ أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	*المقررة لعام ٢٠١٨*	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢	٢
الخدمات الفنية المقدَّمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢	٢	٢	٢
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٩	٩	٩	٩
المواد التقنية (عدد المواد)	٤	٤	٤	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الجدول ٣

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
	النفقات	*الاعتمادات*	*مجموع الاحتياجات*	*الاحتياجات غير المتكررة*	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩*
فئة الإنفاق	*(١)*	*(٢)*	*(٣)*	*(٤)*	*(٥)=(٣)-(٢)*
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١١٤,٣	١٣٩,٣	١٣٩,٦		٠,٣
تكاليف الموظفين المدنيين	٧ ٨٦٦,٥	٧ ٦٤٥,٦	٧ ٦٥٤,١		٨,٥
التكاليف التشغيلية	٤ ٨٥٤,٨	٤ ٩١٥,٨	٤ ٨٩٤,٧		(٢١,١)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**١٢ ٨٣٥,٦**	**١٢ ٧٠٠,٧**	**١٢ ٦٨٨,٤**		**(١٢,٣)**

الجدول ٤

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا												*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*			*الموظفون الوطنيون*		
	وأ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الفنيون الوطنيون*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	١	١	–	٢	٧	١٣	٧	–	٣١	٧	–	٣٨	٦	١٩	–	٦٣
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	١	١	–	٢	٧	١٣	٧	–	٣١	٧	–	٣٨	٦	١٨	–	٦٢
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**(١)**	–	**(١)**

٢٥ - تبلغ احتياجات المكتب المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ ما مقداره ٤٠٠ ٦٨٨ ١٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليفَ نشر مراقبَيْن عسكريَيْن (٦٠٠ ١٣٩ دولار)؛ والمرتباتِ والتكاليف العامة للموظفين (١٠٠ ٦٥٤ ٧ دولار) لعدد ٣٨ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد، و ٢ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٣ ف-٤، و ٧ ف-٣، و ٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٤ وظيفة وطنية (٦ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ١٨ من الرتبة المحلية)؛ والتكاليفَ التشغيلية (٧٠٠ ٨٩٤ ٤ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٩٠٠ ٢٥٦ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٩٩٢ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٠٠٠ ٣٤٧ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٧٨ دولار)، والعمليات الجوية (٧٠٠ ٣١٦ ٢ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٦٣٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٢٦٩ دولار).

٢٦ - وبموجب القرار ٢٧٩/٧٣ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قررت الجمعية العامة الإبقاءَ على وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من الرتبة المحلية) كوظيفة مساعدة مؤقتة عامة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠، يُقترح أن يظل عدد ومستويات الوظائف في المكتب دون تغيير، باستثناء إلغاء وظيفة واحدة من الرتبة المحلية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٢٧ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ بشكل رئيسي إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الموظفين الوطنيين الناجم عن خفض النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، وإلغاء وظيفة المساعدة المؤقتة العامة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من الرتبة المحلية) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والبنى التحتية اللازمة لاستئجار الأماكن وخدمات المرافق العامة والتخلص من النفايات وخدمات الصيانة، استنادا إلى الأسعار التعاقدية والنفقات السابقة؛ (ج) إلغاء مساهمة المكتب في مركز الخدمات العالمي لقاء خدمات دعم المشتريات، نتيجة لنقل هذه الخدمات إلى المكتب الإقليمي للمشتريات في عنتيبي بأوغندا. وهذا الفرق تقابله جزئيا زيادةٌ في الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) تكاليف الموظفين الدوليين، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ (ب) العمليات الجوية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين بسبب التغيّر في شروط العقد.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٨ - من المتوقع أن تتاح للمكتب في عام ٢٠١٩ موارد خارجة عن الميزانية مبلغها ١٠٠ ٣٤٥ دولار من أجل دعم ما يلي: (أ) عمليات الانتقال السياسي في المنطقة (٨٠٠ ١٥٢ دولار)؛ (ب) إشراك الشابات والشبان في عمليات السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (٠٠٠ ٩٨ دولار)؛ (ج) منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل (٣٠٠ ٩٤ دولار).

٢٩ - وسيواصل المكتب، في عام ٢٠٢٠، بحث إمكانية الحصول على المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومن الجهات الشريكة الأخرى، وذلك من أجل دعم عمله في المنطقة.

٢ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(٢٠٠ ٠١٨ ١٦ دولار)

تصدير

منذ توليتُ مهامي في أيار/مايو ٢٠١٨، قمتُ بقيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو خلال فترة اتسمت بحدة التوترات الاجتماعية والسياسية. وعلى مدى عام ٢٠١٨، حدثت سلسلةٌ من الإضرابات والمظاهرات، ولا سيما في قطاع التعليم، أثرت في الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والنقل. وشهدت بداية عام ٢٠١٩ تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية قبل إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

ولم يقضِ أيّ رئيس أو حكومة لغينيا - بيساو مدةَ ولايته كاملة. فالسنوات الأربع الأخيرة من الجمود السياسي والإقصاء الاجتماعي والسياسي للغالبية العظمى من السكان (وبخاصة النساء والشباب) زادت من حدة الأزمة وولدت المزيد من الاستقطاب.

وفي المرحلة الراهنة، سيدعم العمل الذي يضطلع به المكتب المتكامل في غينيا - بيساو الجهود التي تبذلها الحكومة والسلطات الوطنية لتحقيق استقرار الوضع السياسي، وضمان عملية الانتقال الديمقراطي وبناء السلام. وسيواصل المكتب المتكامل تعاونه مع شركائه لبذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني في مجال الوساطة مع القادة السياسيين والمجتمع المدني ولكفالة إجراء حوار شامل للجميع. ولقد تفاعلتُ بشكل وثيق مع مجموعة المنظمات الدولية الخمس الممثلة في غينيا - بيساو (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) بغية التأكد من أن المجتمع الدولي يتوخى نهجا منسقا ومتماسكا في مساعدة غينيا - بيساو. وإنني أجري في عام ٢٠١٩ مشاورات مع السلطات الوطنية على أرفع المستويات من أجل تهيئة بيئة سياسية مواتية للانتخابات والحد من أجواء انعدام الثقة الكامنة التي تسود العلاقات بين الأحزاب السياسية. ومن الآن إلى عام ٢٠٢٠، سأعمل على كفالة أن يقدم المكتبُ المتكامل للحكومة الجديدة ما تحتاجه من دعم لكي تقوم بإصلاحات قانونية ومؤسسية هامة.

وفي اتصالاتي المنتظمة مع الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، تبنيتُ قولا مأثورا لوسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ألفا كوندي، رئيس غينيا، مفاده ''ألا أحد يستطيع تحمل العبء بمفرده'' في غينيا - بيساو. ولذلك، فإن مشاركة المكتب المتكامل مع وكالات الأمم المتحدة المقيمة في البلد في تنفيذ ستة مشاريع لصندوق بناء السلام تكمّل المساعي الحميدة الرفيعة المستوى التي تبذلها البعثة والنهجَ ''المنطلق من القاعدة'' الذي نتوخاه في التمكين والمشاركة السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بالنساء والشباب الذين أظهروا إمكانيات كبيرة كبناة للسلام في المستقبل. وبتأييد منا، وقّع القادة السياسيون على ميثاق للاستقرار ومدونةِ سلوك لفترتي ما قبل الانتخابات وما بعدها. وعلى الرغم من تأجيل الانتخابات التشريعية مرتين في عام ٢٠١٨ لأسباب تقنية، فقد سعى المكتب المتكامل جاهداً لكفالة تعبئة الموارد الضرورية للوكالات الحكومية من أجل إجراء الانتخابات، ولا سيما من خلال الصندوق المشترك لدعم الانتخابات الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والمكتب المتكامل على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة المتوخاة لعام ٢٠٢٠. وتشمل الإصلاحات المقترحة إجراء مراجعة للدستور وتنقيح القوانين المتعلقة بتنظيم الأحزاب السياسية والانتخابات. وخلال هذه الفترة الحساسة، سأتولى قيادة جهود البعثة الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني. ولن يتسنى القيام بهذه الأعمال إلا إذا توافرت الإرادة السياسية الوطنية الكافية. فإجراء انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية تتم في أجواء من الحرية والشفافية منعطف هام في جهود حشد مواطني غينيا - بيساو للخروج من سنوات الأزمة السياسية ووضع البلد بثبات أكبر على مسار السلام والتنمية.

(توقيع) جوزيه فيغاس **فيلو**
الممثل الخاص للأمين العام
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٣٠ - يضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بالمسؤولية عن تقديم المساعدة للجهود الدولية المبذولة في المجالات التالية وتنسيقها وقيادتها لضمان إحلال السلام والاستقرار الدائمين في غينيا - بيساو:

(أ) دعم حكومة غينيا - بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على أداء مهامها بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) مساعدة السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وعلى الاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو فيما تبذله من جهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(د) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو لإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمسائل الجنسانية من أجل ضمان إشراك المرأة وتمثيلها وإسهامها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين أو مستشارات للشؤون الجنسانية؛

(هـ) دعم حكومة غينيا - بيساو، بالتعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام، في تعبئة ومواءمة وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة خاصة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، بهدف التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

٣١ - ويرد في قرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩) تعريفٌ لولاية المكتب المتكامل. وسيركز المكتب على الأولويات التالية التي حددها مجلس الأمن:

(أ) دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري المتعلق بتنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتيسير إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية لتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ إصلاحات عاجلة ولازمة؛

(ب) دعم العملية الانتخابية من خلال المساعي الحميدة من أجل ضمان إجراء انتخابات تشريعية شاملة وحرة وذات مصداقية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، وانتخابات رئاسية في عام ٢٠١٩ ضمن الإطار الزمني المقرر قانونا؛

(ج) تقديم دعم يشمل المساعدةَ التقنية إلى السلطات الوطنية في مساعيها للتعجيل بعملية مراجعة دستور غينيا - بيساو وإتمامها.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٣٢ - يسترشد المكتب المتكامل بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب المتكامل مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ أدناه.

التطورات الأخيرة

٣٣ - بدأت غينيا - بيساو، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في الخروج ببطء من الأزمة السياسية والمؤسسية الطويلة الأمد التي نتجت عن قرار الرئيس جوزيه ماريو فاز إقالة رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا، ممثل الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، في آب/أغسطس ٢٠١٥. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، عُيِّن سبعة رؤساء وزراء واحتدت التوترات والصراعات السياسية الداخلية وسط فراغ سياسي ناجم عن تعليق عمل المجلس الوطني. وحال هذا الشلل المؤسسي دون اعتماد أي برنامج حكومي أو ميزانية وطنية. وقد أدى هذا المأزق إلى تثبيط الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وشل قدرة الدولة الضعيفة بالفعل على القيام بالمهام الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان.

٣٤ - وكان اجتماع القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن غينيا - بيساو الذي عقد في لومي في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ نقطةَ تحول في حل الأزمة. فبعد فرض الجماعة الاقتصادية جزاءات على ١٩ زعيما سياسيا، اقتنع الرئيس فاز بضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى إنهاء المأزق السياسي؛ فعيَّن رئيسُ الدولة أريستيدس غوميز رئيساً للوزراء يحظى بتوافق الآراء، وانعقد المجلس الوطني من جديد، وأُعلن عن موعد لإجراء الانتخابات التشريعية (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، استمر التناحر السياسي طيلة معظم عام ٢٠١٨، وهو تناحر أججته أزمةُ ثقة عميقة بين الأحزاب السياسية وعجز مؤسسات الدولة عن حل الأزمة. وفي نهاية المطاف، لم يتم إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب مشاكل تقنية في إدارة الأعمال التحضيرية للانتخابات وتخطيطها. وأدى التأخير إلى تعالي الأصوات مطالبةً باستقالة رئيس الوزراء وإدخال تغييرات على إدارة العمليات الانتخابية وجداولها الزمنية.

٣٥ - وقامت بعثة وزارية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة إلى بيساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للتوسط في الأزمة. ثم وافق الرئيس فاز على تحديد موعد جديد للانتخابات التشريعية (١٠ آذار/مارس ٢٠١٩). وأصدرت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في دورتها العادية الرابعة والخمسين المعقودة بأبوجا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بياناً أهابت فيه بالحكومة احترام موعد الانتخابات الجديد، وبالمجتمع الدولي توفير الموارد لضمان إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة دون مزيد من التأخير. وعقب صدور المرسوم الرئاسي المتعلق بالانتخابات في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، تناقصت حدة التوترات السياسية والاستقطاب السياسي بين الأحزاب السياسية الرئيسية في غينيا - بيساو تناقصا كبيرا مع بدء التحضير الجدي لإجراء الانتخابات التشريعية.

٣٦ - وساعد المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيئتي الإدارة الانتخابية الرئيسيتين وهما مكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية واللجنة الانتخابية الوطنية، على إنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات في الموعد المحدد. ومن الإنجازات الرئيسية التي شهدها شباط/فبراير ٢٠١٩ الانتهاء من تحديث سجل الناخبين وتصديق المحكمة العليا على ٢١ حزبا سياسيا مؤهلا للمشاركة في الانتخابات.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، ظهرت ستة أحزاب سياسية جديدة، أهمها حركة التناوب الديمقراطي والجمعية الشعبية المتحدة/الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو والجبهة الوطنية للإنقاذ، وهي أحزاب تنافس الكتلتين السياسيتين الرئيسيتين (الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي). وفي تطور إيجابي، قدمت بعض الأحزاب، ولكن بالتأكيد ليس جميعها، قوائم مرشحين تمتثل لشرط تمثيل المرأة بنسبة ٣٦ في المائة كحد أدنى وفق المنصوص عليه في قانون التكافؤ بين الجنسين الصادر حديثا في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

٣٨ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، وقّعت الأحزاب السياسية في غينيا - بيساو على ميثاق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الانتخابية في حفل رسمي أُقيم في المجلس الوطني في بيساو. وحضر هذه المناسبة كل من الرئيس فاز، ورئيس الوزراء غوميز، ورئيس المجلس الوطني، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية. وحضر الاحتفال أيضا ممثلو المجتمع المدني والزعماء الدينيون، وكذلك مجموعة المنظمات الدولية الخمس الممثّلة في غينيا - بيساو. وقد أعاد ميثاق الاستقرار تأكيد عدة مبادئ رئيسية من بينها احترام الدستور وقوانين البلد. والتزمت الأطراف الموقّعة عليه بجملة أحكام من بينها:

(أ) احترام نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة تمثل الإرادة المعرب عنها في صناديق الاقتراع؛

(ب) تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين واحترامهما، بما في ذلك تنفيذ قانون التكافؤ بين الجنسين في جميع مؤسسات الدولة وفي القطاع الخاص وفي منظمات المجتمع المدني؛

(ج) تعزيز إجراءات مكافحة الجرائم التي يرتكبها أصحاب المناصب السياسية والعامة في سياق ممارستهم لوظائفهم العامة، بما في ذلك إساءة استخدام ممتلكات و/أو أرصدة الخزانة واستخدامها غير المشروع؛ وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(د) الشروع في إصلاح الدستور والقانون الانتخابي والقانون الإطاري المتعلق بالأحزاب السياسية؛

(هـ) تعزيز استقلالية قطاع القضاء وإنشاء محكمة دستورية؛

(و) تنظيم انتخابات محلية؛

(ز) تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية؛

(ح) إنشاء لجنة لرصد الميثاق وتقييمه.

٣٩ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩، قام وزير الإدارة الإقليمية (المسؤول عن تحديث سجلّ الناخبين) بتسليم قوائم الناخبين النهائية رسمياً إلى رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية في بيساو. وسُجل ما مجموعه ٦٧٦ ٧٦١ مواطناً في قوائم الناخبين (يمثلون نسبة ٨٦ في المائة تقريبا من العدد المقدر للناخبين المؤهلين للتصويت)، بينما عمل مسؤولو مكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية على حل المشاكل المتعلقة بطباعة بطاقات الاقتراع.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٤٠ - على الرغم من العمل المتواصل الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة على مستوى رفيع، لا يزال العديد من التحديات يلوح في الأفق في عام ٢٠٢٠. فتوافق الآراء السياسي يظل هشا وتحقيق التقارب السياسي لا يزال يشكّل تحديا. ولتجنب خطر الانزلاق من جديد في أزمة سياسية ومؤسسية، يتبع المكتب المتكامل النهجَ الثلاثي الأبعاد التالي:

(أ) يعمل الممثل الخاص على توسيع نطاق الجهود المبذولة في مجالي التواصل والدعوة على الصعيد السياسي مع الجهات الشريكة الإقليمية وقيادات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومع الجهات الشريكة في المجتمع الدولي، بغية تعبئة المساعدة الدولية المقدمة إلى غينيا - بيساو ومواءمتها وتنسيقها؛

(ب) يكثف المكتب المتكامل اتصالاته مع جميع الأحزاب السياسية والجهات صاحبة المصلحة في غينيا – بيساو بهدف تعزيز الأوساط المناصرة للسلام، وتيسير الحوار السياسي، والتشجيع على المصالحة الوطنية الشاملة للجميع، ودعم المجتمع المدني، بما في ذلك مجلس المرأة الغينية، في جهود بناء السلام التي تنطلق من القاعدة ومساعي تعزيز نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية ذات المصداقية؛

(ج) يعزز الممثل الخاص والمكتب المتكامل المؤسساتِ الديمقراطية وأجهزة الدولة عن طريق تحقيق توافق الآراء اللازم لاعتماد الإصلاحات المؤسسية الضرورية، بما يتماشى مع التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري.

٤١ - وفي فترة ما قبل الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في وقت لاحق من عام ٢٠١٩، يتعين بذل مزيد من الجهود لدعم التوصل إلى توافق سياسي دائم من أجل تعزيز العملية الديمقراطية والمكاسب السياسية التي تحققت منذ عام ٢٠١٨. وسيضطلع المكتب المتكامل بجهود دعوية لفائدة الحكومة والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة ويقدم لها المساعدة التقنية في الدورة الانتخابية الحالية حتى عام ٢٠٢٠ عن طريق القيام بالمهام الرئيسية التالية:

(أ) تعزيز الحوار السياسي الشامل والتوافق والتماسك الوطني فيما بين جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، من خلال المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص؛

(ب) التوصل إلى توافق في الآراء من أجل اعتماد ميثاق الاستقرار وتنفيذه ورصده، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية اللازمة وتنقيح الدستور؛

(ج) دعم المتابعة المنظَّمة والتنفيذ الكامل لنتائج المؤتمر الوطني للسلام والتنمية في غينيا – بيساو بإشراف اللجنة البرلمانية المنظِمة للمؤتمر الوطني؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا – بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(هـ) تعزيز القدرات الوطنية من أجل حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وإدماج منظور جنساني في جهود بناء السلام في غينيا – بيساو.

٤٢ - وكما لوحظ في العديد من فترات ما بعد الانتخابات في غينيا – بيساو، من المرجح أن يواجه البلد صعوبات في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية وتهيئة الاستقرار السياسي الدائم خلال فترتي ما بعد الانتخابات في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٤٣ - وقد أُوفدت بعثة تقييم استراتيجي يقودها خبير مستقل استعانت به إدارة الشؤون السياسية السابقة (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام حاليا) إلى البلد في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأوصت البعثة بأن يعزز المكتب المتكامل عمله دعماً للمساعي الحميدة التي يقوم بها على المستوى السياسي الممثلُ الخاص للأمين العام وبأن يبدأ عملية انتقال ذات مراحل ثلاث تمهيداً لإغلاقه المرتقب بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وفي إطار هذه العملية، ينبغي أن تُسلَّم مهام المكتب المتكامل ومسؤولياته تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والجهات الشريكة الدولية.

٤٤ - واستنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩) الذي حدد المراحل الرئيسية لعملية الانتقال التي سيمر بها المكتب المتكامل تمهيداً لسحبه المقرر بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، سيعمل المكتب في عام ٢٠٢٠ عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والسلطات الوطنية تحضيرا لانسحابه. وستراعى في عملية الانتقال هذه أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ولا سيما تلك المستمدة من إغلاق بعثات حفظ السلام الأخرى في المنطقة دون الإقليمية (بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار)، على نحو يعكس التزام لجنة بناء السلام بمواصلة العمل عن طريق تشكيلتها المعنية بغينيا – بيساو، وذلك وفق المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩).

٤٥ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تظل الأطراف ملتزمة بتنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) واتفاق كوناكري (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛

(ب) أن تبقى الحالة الأمنية مستقرة في المناطق التي تعمل فيها البعثة؛

(ج) أن تلتزم الجهات الشريكة الدولية بتقديم الدعم لبرامج بناء السلام والإصلاح في مرحلة ما بعد الانتخابات؛

(د) أن تظل البيئة الإقليمية مستقرة وألا يمتد إليها التطرف العنيف أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٤٦ - ويراعي المكتب المتكامل المنظورَ الجنساني في أنشطته التشغيلية وفي منجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيقوم، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري وفي ظل تعاون وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بتوفير دعم قوي لتمكين النساء العاملات في مجال بناء السلام، وذلك بتوفير ودعم التدريب التقني الرفيع المستوى لصانعي القرار، بما يشمل القيادات السياسية الرفيعة المستوى، وتجمع البرلمانيات، والعاملين في قطاع القضاء، ومنظمات المجتمع المدني المسجلة؛ وتنفيذ أنشطة التوعية والإعلام والاتصال الاجتماعي التي تستهدف منظمات المجتمع المدني والجمهور الأوسع نطاقا؛ ورصد الجوانب الجنسانية في عمليات الإصلاح؛ ودعم جماعات المجتمع المدني النسائية في استراتيجياتها للدعوة من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مشاوراتها الداخلية ومنتدياتها الوطنية. وترمي هذه الأنشطة إلى زيادة التكافؤ بين الجنسين وتمثيلهما الفعال في الحكومة والأحزاب السياسية.

٤٧ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل المكتب المتكامل العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام والشركاء الرئيسيين لغينيا - بيساو الثنائيين والمتعددي الأطراف (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي)، لدعم الجهود التي يبذلها البلد في مجال بناء السلام. وسيواصل المكتب أيضاً توثيق التعاون بشأن تعبئة الموارد مع صندوق بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي.

٤٨ - أما التعاون مع الأمم المتحدة والكيانات الأخرى، فسيشمل ما يلي: (أ) التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن المسائل السياسية والمسائل المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمنطقة دون الإقليمية؛ (ب) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بشأن مضاعفة الدعم المقدم لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو؛ (ج) التعاون المستمر مع الأعضاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري من أجل كفالة اتباع نهج مشترك متسق إزاء المسائل التي تتعلق بالإصلاح الدستوري وإصلاح قانون الانتخابات تمهيدا لتسلّمهم مهام المكتب المتكامل (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠)؛ (د) الاضطلاع بأنشطة حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن تعميم المنظور الجنساني مع الأعضاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري.

أنشطة التقييم

٤٩ - استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨:

(أ) بعثة التقييم التقني (٢٤-٣١ آذار/مارس ٢٠١٨)، بقيادة إدارة الشؤون السياسية؛

(ب) التقييم الاستراتيجي للمكتب المتكامل (انظر S/2018/1086).

٥٠ - ومن المقرر أن يُجرى في عام ٢٠٢٠ تقييمٌ ذاتي لتنفيذ تفويض السلطة في المكتب المتكامل.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ – الهدف

٥١ – الهدف الذي يساهم المكتب المتكامل في تحقيقه هو تهيئة بيئة مستقرة وآمنة سياسيا ومزدهرة اجتماعيا واقتصاديا في غينيا – بيساو.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٥٢ – يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٥٣ – ويتواءم الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات؛ وعلى تعزيز سيادة القانون؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بسبل منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

٣ – أضواء على نتائج محققة في عام ٢٠١٨

تشكيل حكومة شاملة للجميع وتعيين رئيس وزراء بتوافق الآراء، بفضل جهود التيسير المشتركة بين المكتب المتكامل والشركاء من مجموعة المنظمات الدولية الخمس

تخبطت غينيا – بيساو في حالة من عدم الاستقرار السياسي طويلة الأمد نشأت عن توتر العلاقات بين المدنيين والعسكريين وتعثر جهود الجهات الفاعلة السياسية الرامية إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن التسوية السياسية والمصالحة الوطنية. وفي عام ٢٠١٦، وقعت الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في غينيا – بيساو خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤلفة من ست نقاط واتفاق كوناكري اللذين ساعدا على التوصل إلى تسوية سياسية. ويؤكد اتفاق كوناكري أهمية تعيين رئيس وزراء بتوافق الآراء وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

الممثل الخاص للأمين العام وهو يقدم إحاطة إلى مجلس الأمن، آب/أغسطس ٢٠١٨. المصدر: الأمم المتحدة

وفي عام ٢٠١٨، عُني الممثل الخاص للأمين العام بدعم تنفيذ التزامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقام من خلال مهام المساعي الحميدة المنوطة به وجهود

التيسير السياسي الرفيع المستوى بتنسيق الجهود الدولية المبذولة لدعم إجراء حوار سياسي شامل فيما بين جميع الأطراف الرئيسية في غينيا – بيساو من جهات فاعلة سياسية وممثلين للمجتمع المدني. وقد تحقق ذلك من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات، وإجراء مشاورات موسّعة تشمل الجهات الفاعلة الإقليمية، وتقديم الدعم إلى البعثات الوزارية التي أوفدتها الجماعة الاقتصادية إلى بيساو، وتنظيم اجتماعات تشاورية على الصعيد الوطني مع جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى الجهات السياسية الفاعلة التي تحضر الاجتماعات الرئيسية للجماعة الاقتصادية. وشارك المكتب المتكامل في مؤتمري القمة اللذين عقدتهما الجماعة الاقتصادية في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأُجري خلالهما تقييم للحالة في غينيا – بيساو، وهما المؤتمران اللذان اتسما بأهميتهما البالغة في سياق متابعة تنفيذ البلد لخريطة طريق الجماعة الاقتصادية واتفاق كوناكري. وعمل الممثل الخاص أيضا بشكل وثيق مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي في بيساو من أجل كفالة اتباع المجتمع الدولي نهجا منسقا في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو. وشملت جهود الممثل الخاص أيضاً إجراء مشاورات منتظمة مع الرئيس فاز ورئيس الوزراء غوميز وغيرهما من الجهات السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو بهدف حثهم على احترام الجدول الزمني للانتخابات والمشاركة في الحوار. وقدم الممثل الخاص إحاطةً إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٨ كان الغرض منها ضمان استمرار الدعم السياسي الواسع النطاق لتنفيذ اتفاق كوناكري تنفيذا كاملا من خلال جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية في البلد.

ودعم المكتب المتكامل جهود المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما يشمل رئيس غينيا – بيساو ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وممثلي مجموعة المنظمات الدولية الخمس الممثّلة في غينيا – بيساو (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وأجرى الممثل الخاص اتصالات مع جميع قادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على الجماعات النسائية والشباب والزعماء الدينيين، لضمان لفت انتباه السلطات المعنية إلى آرائهم وشواغلهم وفي إطار دعم المكتب لتنفيذ اتفاق كوناكري.

وفي الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تحاور الممثل الخاص مع القيادات الإقليمية في كوناكري وأبوجا بشأن الحالة في غينيا – بيساو، ومنها رئيس غينيا، ألفا كوندي، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بغينيا – بيساو. وفي أبوجا، التقى على حدة مع وزير خارجية نيجيريا، ومفوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالشؤون السياسية والسلام والأمن، اللواء فرانسيس بيهانزين. وأسفرت المشاورات التي أجراها عن توافق الخطاب وتنسيق المواقف فيما بين الشركاء الدوليين بشأن ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري والتقيد التام به، وبخاصة الأحكام المتعلقة بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية ومراجعة الدستور. وقدم الممثل الخاص إلى مجلس الأمن وتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٨ عدة إحاطات عن الحالة في البلد وعن الأعمال التحضيرية السابقة للانتخابات التشريعية. وشدد الممثل الخاص على أهمية استمرار المشاركة والدعم الدوليين من أجل المساعدة على حل الأزمة السياسية في البلد.

وعلاوة على ذلك، قدم المكتب المتكامل الدعم إلى منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، في إعداد مدونة لقواعد السلوك بشأن الانتخابات وقعت عليها الأحزاب السياسية قبل إجراء الانتخابات التشريعية. وقدم المكتب المتكامل، عن طريق كبير مستشاريه لشؤون الانتخابات، دعما تقنيا هاما إلى هيئات إدارة الانتخابات وكفل توحيد إجراءات الأمم المتحدة دعماً للعملية الانتخابية بغية الاستفادة من الموارد إلى أقصى حد. وعلى الرغم من تأجيل الانتخابات التشريعية مرتين، فقد أجريت بنجاح في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في إثبات الأطراف التزامها بتنفيذ العناصر الرئيسية في خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاق كوناكري. وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة تحديد الرئيس موعدا للانتخابات

التشريعية وتعيينه رئيسا للوزراء بتوافق الآراء، وكذلك تشكيل حكومة شاملة للجميع ومن ثمّ استئناف المجلس الوطني أعماله، مما أتاح الموافقة على الميزانية الوطنية وإصدار تشريعات لحين إجراء الانتخابات البرلمانية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

غينيا – بيساو تلتزم مجددا بإخضاع الاتجار بالمخدرات للرقابة الفعالة، بدعم من مشورة الخبراء المقدمة من المكتب المتكامل/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مخدرات صادرتها الشرطة القضائية في بيساو يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، لغرض الملاحقة القضائية/الإتلاف. المصدر: الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، أصبحت غينيا – بيساو معرضةً بصورة متزايدة لخطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بسبب أزمتها السياسية والمؤسسية المطوّلة. ومن أجل تزويد حكومة غينيا – بيساو بالمشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين للتعامل مع الوضع، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أعاد المكتب المتكامل تنظيم مهامه للتركيز على بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقدم إلى السلطات الوطنية المشورة الاستراتيجية والدعم التقني اللذين ساعداها على وضع الإعلانات السياسية الوطنية موضع التنفيذ.

وقدم المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريبا مشتركا من أجل تعزيز قدرات الاستجابة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. واستفاد من التدريب المتعلق بأساسيات جمع المعلومات الاستخبارية الجنائية وأساليب التحقيق ١٣٤ موظفاً من موظفي إنفاذ القانون، بمن فيهم ١٧ امرأة. وتضمن التدريب أيضا تقديم المشورة التقنية أثناء العمل للوحدات المتخصصة العاملة في إطار الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون (الشرطة القضائية، والمكتب الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ووحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية).

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تعزيز قدرات الاستجابة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة ارتفاع معدل ضبط المخدرات في مطار أوسفالدو فييرا وازدياد عدد حالات التوقيف. ففي عام ٢٠١٨، قُبض على ٢٣ مشتبها فيه مقارنة بـ ١٤ شخصا في عام ٢٠١٧ من خلال برنامج التخاطب بين المطارات الذي يشغّله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووكالاتُ إنفاذ القانون الشريكة ومستشارُ المكتب المتكامل من موقع عمل مشترك بمطار بيساو. وخلال هذه العمليات التي تمت في عام ٢٠١٨، صودر ٦٧٨ ٣٣ غراما من الكوكايين و ٥٠٠ وحدة من أدوية غير قانونية متنوعة، مقارنةً بـ ٨٦٠ ٨ غراما في عام ٢٠١٧. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٦٤,٣ في المائة في عدد حالات التوقيف وزيادة بنسبة ٣٠٠ في المائة تقريبا في كمية الكوكايين المضبوطة والتي صادرتها الحكومة وأحرقتها.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

الشبكةُ الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان تنشئ نظاما فعالا للإنذار المبكر فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بدعم من المكتب المتكامل

معتكف للشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل بلورة استراتيجية لحماية حقوق الإنسان، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. المصدر: الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، عقب إضفاء الطابع الرسمي على الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان، قام المكتب المتكامل بتكثيف الدعم الذي يقدمه إلى الشبكة لمساعدتها على التوسع جغرافياً وتمكينها من العمل بفعالية. وأجرى المكتب مسحاً لأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، أفضى إلى تحديد ٨٩٧ مدافعا عن حقوق الإنسان في جميع أقاليم البلد وقطاعاته الـ ٣٥، من بينهم ٣٤٣ امرأة. وقدم المكتب المتكامل الدعم أيضا إلى الشبكة في تحديد رؤيتها من خلال تنظيم معتكف بشأن وضع الاستراتيجيات وإطلاق مبادرات لبناء القدرات شملت عقد ثماني دورات تدريبية لفائدة ٣١٥ مدافعاً عن حقوق الإنسان، من بينهم ١٢٨ امرأة.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تعزيز قدرة الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان على حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، على إثر تدشينها في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهو يوم المدافعين عن حقوق الإنسان. وعمدت الشبكة إلى تطبيق اللامركزية على هيكلها وعيّنت جهات اتصال في الأقاليم بهدف إنشاء نظام للإنذار المبكر بشأن حقوق الإنسان على نطاق البلد، بوصفه شرطا أساسيا للحفاظ على الاستقرار وإحلال سلام دائم وتحقيق التنمية المستدامة. ورصدت الشبكة أيضا احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في سياق الانتخابات التشريعية.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة ارتفاع عدد التقارير المقدمة من أعضاء الشبكة عن حالات كشفوا في سياقها عن أخطار تهدد حقوق الإنسان ومنعوها و/أو ساعدوا على التصدي بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان، فيما يعد نتيجةً مباشرة لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان. وقد تلقت الشبكة، عن طريق لجنة التنسيق التابعة لها ما لا يقل عن ٣٠ تقريرا من هذا القبيل في عام ٢٠١٨، وهو أول عام بدأت فيه عملها.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

---

٥٤ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ المشار إليها في تقرير الأمين العام عن تقديرات عام ٢٠١٨ المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/72/371/Add.3، الجدول ٥)، وهي تعزيز القدرات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتعزيز احترامهما في غينيا - بيساو، على نحو ما يتضح مما يلي: (أ) تنفيذ ١٠ توصيات منبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل والإبلاغ بذلك؛ (ب) إبلاغ أفراد المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان سلطات إنفاذ القانون بعدد ٤٠ انتهاكا لحقوق الإنسان؛ (ج) البت في دعوى قضائية، مع الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق إقامة العدل؛ (د) تنقيح قانونين رئيسيين وسياستين رئيسيتين يتصل كل منها بحماية حقوق الإنسان، من أجل مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية. ولم تقدم الحكومة تقارير إلى الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية المنشأة بموجب المعاهدات عن حالة تنفيذ المعاهدات المصدق عليها.

٥٥ - ولم تتحقق إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.3، الجدول ٥)، وهي تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية في غينيا - بيساو، بسبب الحالة السياسية السائدة في ذلك الوقت التي

لم تكن مواتية لعقد المؤتمر الوطني. وبسبب الأزمة السياسية والمؤسسية الطويلة الأمد، انصب تركيز الجهود على التوصل لتوافق سياسي بشأن إجراء الانتخابات التشريعية المؤجلة مرتين والتي أُجريت في نهاية المطاف في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وفي ضوء ذلك، لم يتحقق أي إنجاز فيما يتعلق بإحالة الوثائق الختامية إلى اللجنة البرلمانية المنظِمة للمؤتمر الوطني وإلى المؤتمر نفسه. بيد أن المكتب المتكامل قدم الدعم اللوجستي إلى اللجنة المنظِمة فيما تبذله من جهود التخطيط الاستراتيجي لعقد مؤتمر وطني بشأن السلام والمصالحة والتنمية في المستقبل القريب. وفي عام ٢٠١٨، قام الممثل الخاص للأمين العام، من خلال مساعيه الحميدة، بتيسير حوار بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية بهدف النهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية في البلد على النحو الذي دعا إليه اتفاق كوناكري.

٥٦ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ هي تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين من أجل اتباع نهج متسق بشأن المسائل السياسية والمسائل المتعلقة بتعبئة الموارد، على نحو ما أشير إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.3، الجدول ٥). فقد أصدر شركاء دوليون بيانين مشتركين نقل كلاهما استجابة مشتركة وموحدة رداً على تدهور الحالة السياسية في غينيا - بيساو. وعمل المكتب المتكامل على تعبئة مجموعة المنظمات الدولية الخمس لكي تبذل جهودا كبيرة في عام ٢٠١٨ خلال الفترات التي اشتدت فيها التوترات والخلافات السياسية بين الأحزاب السياسية بشأن مسائل رئيسية مثل تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، وتشكيل حكومة، والموافقة على برنامجها وميزانيتها. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت مجموعة المنظمات الدولية الخمس اجتماعات مرة واحدة على الأقل كل شهر طوال عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، لم يعقد فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو أي اجتماع، لأن مجموعة المنظمات الدولية الخمس تولت مهام فريق الاتصال.

٤ - أضواء على نتائج مقررة لعام ٢٠٢٠

إجراء إصلاحات في القطاعات الرئيسية والتوصل إلى توافق وطني بشأن مراجعة الدستور وما يتصل بذلك من إصلاحات مؤسسية رئيسية

تبدأ غينيا - بيساو مرحلة جديدة عقب الانتخابات التشريعية المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، التي فاز بها الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي. وسيعقبُ تنصيبَ أعضاء البرلمان المنتخبين حديثاً في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ تعيينُ رئيس البلد لرئيس وزراء جديد وتشكيلُ حكومة جديدة. وقد أبرم الحزب الأفريقي تحالفاً سياسياً مع ثلاثة أحزاب سياسية أخرى في المجلس الوطني من أجل تكوين أغلبية برلمانية، وأوضح أن الإصلاحات ستكون على رأس جدول أعماله.

ووفقاً للإطار القانوني، ينبغي إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. ويمثل تقديم الدعم من أجل تنظيم هذه الانتخابات إحدى أولويات مكتب الأمم المتحدة المتكامل على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩).

التحدي والاستجابة

تَمثل التحدي في دعم تنفيذ الإصلاحات الرئيسية في أعقاب الانتخابات التشريعية المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

واستجابةً لذلك، سيركز المكتب في عام ٢٠٢٠ على مواصلة دعم الإصلاحات ودعم حكومة غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور، وسيكون ذلك عنصراً بالغ الأهمية لضمان الاستقرار الطويل الأجل في البلد. وعلى وجه التحديد، سيعمل المكتب المتكامل على: (أ) مساعدة الحكومة ومدّها بالخبرة اللازمة لكي يتسنى للبرلمان اعتماد قوانين إصلاحية رئيسية في عام ٢٠٢٠، هي تحديداً الدستور وقانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات؛ (ب) زيادة وتيرة اجتماعات مجموعة المنظمات الدولية الخمس الممثَلة في غينيا - بيساو إلى أكثر من اجتماع واحد في الشهر وإصدار ما لا يقل عن ستة بيانات عامة مشتركة تتعلق بتنفيذ اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار؛ (ج) تقييم التقدم المحرز في الإصلاحات الرئيسية المنصوص عليها

في اتفاق كوناكري مع الجهات صاحبة المصلحة؛ (د) مضاعفة عدد الزيارات التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام إلى البلدان المجاورة وفي المنطقة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي التنفيذ الكامل للإصلاحات الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق كوناكري والواردة في ميثاق الاستقرار الذي وقعته الأحزاب السياسية في غينيا – بيساو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩. ويشمل ذلك مراجعة الدستور وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، بما يوفر للحكومة والبرلمان الركيزة التي تتيح لهما إجراء ما يلزم من إصلاحات وبذل ما يلزم من جهود لتوطيد الديمقراطية في البلد، بما في ذلك تعزيز دور المرأة في العملية السياسية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إقامة حكومة مستقرة واعتماد البرلمان لميزانية وطنية مراعية للاعتبارات الجنسانية، على نحو تصبح معه الحكومة قادرة على تقديم الخدمات العامة الأساسية وزيادة مشاركة المرأة في الحكومة.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إثبات الأطراف التزامها بتنفيذ اتفاق كوناكري	التوقيع على ميثاق الاستقرار والتوقيع على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالانتخابات	تنفيذ الإصلاحات الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق كوناكري وميثاق الاستقرار من أجل كفالة استدامة الاستقرار السياسي والمؤسسي تظل الحكومة قائمة وقادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها يؤدي البرلمان وظائفه ويكون قادراً على صياغة التشريعات واعتمادها، بما في ذلك اعتماد ميزانية وطنية مراعية للاعتبارات الجنسانية

خفض حالات الاحتجاز التعسفي وتحسين ظروف الاحتجاز من خلال ما يضطلع به المكتب المتكامل من أنشطة دعوية في مجال حقوق الإنسان

في عام ٢٠١٨، أجرى المكتب المتكامل زيارات تقييم ورصد لحالة حقوق الإنسان إلى ٢٣ مرفق احتجاز في البلد. وأكد المكتب المتكامل الظروفَ القاسية السائدة في نظام السجون، بما في ذلك تعدد حالات الاحتجاز التعسفي أو الاحتجاز المطوّل التي تنتهك معايير حقوق الإنسان الدولية والوطنية. وقد استُخدمت المعلومات المستقاة من الرصد المنتظم لحالة حقوق الإنسان كأساس لأنشطة الدعوة التي يقوم بها المكتب المتكامل لدى السلطات الوطنية من أجل التصدي بفعالية لحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي/المطوّل.

وكنتيجةٍ مباشرة للاجتماعات المنتظمة المعقودة لأغراض الدعوة مع المسؤولين من مفوضي الشرطة والمدعين العامين وقضاة التحقيق، أفرجت

تسليم مراتب فراش في مرفق الاحتجاز الكائن في باندیم، بيساو. المصدر: الأمم المتحدة

السلطات الوطنية في عام ٢٠١٨ عن ٦٦ شخصاً كانوا قيد الاحتجاز التعسفي/المطوّل، من بين ٨٩ حالة تم تحديدها. واضطلع المكتب المتكامل أيضاً بأنشطة دعوية من أجل تحسين ظروف الاحتجاز القاسية في مناطق مختلفة، وقدم التدريب في مجال حقوق الإنسان لحراس السجون، ونظم للمحتجَزين محاضرات وعروضا لأفلام تتعلق بحقوق الإنسان. ومن خلال أنشطة الدعوة المنتظمة لدى السلطات الوطنية المختصة، شدد المكتب المتكامل على ضرورة التصدي بفعالية لحالات الاحتجاز التعسفي/المطوّل وإعطاء الأولوية لتحسين ظروف الاحتجاز بمساعدة المجتمع الدولي. وفي عام ٢٠١٩، سينشر المكتب المتكامل، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقريراً عن حالة الأشخاص المحرومين من الحرية في غينيا – بيساو، وسيُصدر لاحقاً طبعات مستكملة لهذا التقرير بشكل دوري.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في كفالة الرصد المستمر لظروف الاحتجاز وتوفير الدعم للسلطات الوطنية في إجراء إصلاح هيكلي لنظام السجون من أجل تحسين ظروف الاحتجاز والحد من حالات الاحتجاز التعسفي/المطوّل.

وفي عام ٢٠٢٠، يعتزم المكتب المتكامل مواصلة القيام بما لا يقل عن زيارة واحدة في الشهر إلى كل سجن من السجون الثلاثة في البلد؛ وما لا يقل عن زيارتين في الشهر إلى مجموعة مختارة من زنزانات شرطة الأمن العام في بيساو وبافاتا وغابو ومناطق أخرى من البلد؛ وما لا يقل عن زيارة رصد فصلية واحدة إلى مرفق الاحتجاز في القاعدة العسكرية في بيسالانكا. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب المتكامل مبادراته في مجال بناء القدرات وسينفذ أنشطة دعوية من أجل إصلاح نظام السجون واعتماد استراتيجية لمنع الاحتجاز المطوّل/التعسفي وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس (قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨) وتكون قادرة مستقبلاً على تولي مهام رصد حالة حقوق الإنسان.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي النهوض بالقدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق المحرومين من الحرية وتعزيزها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة فعالية استجابة الحكومة لحالات الاحتجاز المطوّل/التعسفي المحددة، على نحو ما يتضح من انخفاض عدد حالات الاحتجاز التعسفي التي لم تعالجها السلطات الوطنية بفعالية، مقارنة بما مجموعه ٢٣ حالة في عام ٢٠١٨ (تم تحديد ٨٩ حالة من حالات الاحتجاز المطوّل/التعسفي في عام ٢٠١٨؛ وأُفرج عن ٦٦ من هؤلاء المحتجزين خلال السنة نفسها). وستشمل الأدلة الأخرى التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد مديرية السجون الوطنية التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة الداخلية استراتيجيةً وطنيةً لمنع الاحتجاز المطوّل/التعسفي.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
٢٣ حالة غير محسومة من حالات الاحتجاز المطول/التعسفي في عام ٢٠١٨ (من بين الحالات الـ ٨٩ التي تم تحديدها في عام ٢٠١٨، تمت معالجة ٦٦ حالة منها بالإفراج عن المحتجزين)	انخفاض عدد حالات الاحتجاز المطوّل/التعسفي	انخفاض عدد الحالات؛ واعتماد مديرية السجون الوطنية التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة الداخلية استراتيجيةً وطنيةً لمنع الاحتجاز التعسفي

إدانة المتجرين بالمخدرات وكفالة قدرة منظومة العدالة الجنائية على معالجة قضايا المخدرات الحساسة

في عام ٢٠١٨، قدم المكتب المتكامل الدعم التقني والخبرات في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعمل المكتب المتكامل على إشراك مؤسسات العدالة والمؤسسات القضائية الوطنية من خلال الاشتراك في موقع عمل واحد ونقل المهارات أثناء تأدية العمل بهدف تعزيز قدرات منظومة العدالة الجنائية فيما يتعلق بإجراء التحقيقات والملاحقة القضائية والاستخدام المنهجي لسياسات ونُهج موحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في إحراز تقدم في إجراءات إنفاذ القانون والإجراءات القضائية التي تُتخَذ من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات في سياق يتسم بتواجد شبكات عميقة الجذور لتهريب المخدرات وبانعدام الاستقرار السياسي وضعف القدرات، وتلك التي تُتخَذ لدى التعاون مع جهات خارجية شريكة في مجال إنفاذ القانون. واستجابةً لذلك، سيعمل المكتب المتكامل في عام ٢٠٢٠، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على زيادة ما يقدمه من مساعدة تقنية وخبرات وفقاً للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المنقحتين المتعددتي السنوات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسيقوم المكتب المتكامل، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بإعارة ما لا يقل عن خمسة مستشارين تقنيين يعملون في موقع واحد مع نظراء لهم على الصعيد الوطني ممن يشغلون مناصب هامة في مجال مكافحة المخدرات في البلد من أجل توفير التوجيه والمشورة والتدريب لهم. وستُعزَّز بذلك قدرات ١٠٠ في المائة من موظفي الوحدة المعنية بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، وستكون الوحدة قادرة على استيعاب الأفراد من الشرطة القضائية والوزارات التنفيذية المعنية على نحو فعال. وسيتعاون المكتب المتكامل أيضاً مع المراصد الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات في غينيا – بيساو، وسينفذ أنشطة دعوية لمساعدة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة المخدرات على العمل بمزيد من الفعالية.

وسينظم المكتب المتكامل أيضاً أربع حلقات عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات محددة الهدف من أجل نقل المعارف التقنية والمهارات والدروس المستفادة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات إلى المشتغلين بمجال إنفاذ القانون على الصعيد الوطني، بمن فيهم المدعون العامون والمحققون الجنائيون. وسيقدم المكتب الدعم لوكالات إنفاذ القانون والمدعين العامين من أجل إنشاء نظام لإدارة القضايا الحساسة. وسينسق المكتب الجهود بانتظام مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل معالجة الجوانب المجتمعية للاتجار بالمخدرات، مثل وقاية الشباب من تعاطي المخدرات. وسيسهم ذلك في تكوين صورة أكمل عن التهديدات التي تحملها المخدرات في جميع أنحاء البلد وسيساعد مكتبَ الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقييم المخاطر وتبين التدابير المضادة لها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرات منظومة العدالة الجنائية والاستخدام المنهجي لسياسات ونُهُج موحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، عدد حالات إلقاء القبض على الجناة، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد حالات القبض على المتهمين بالاتجار بالمخدرات

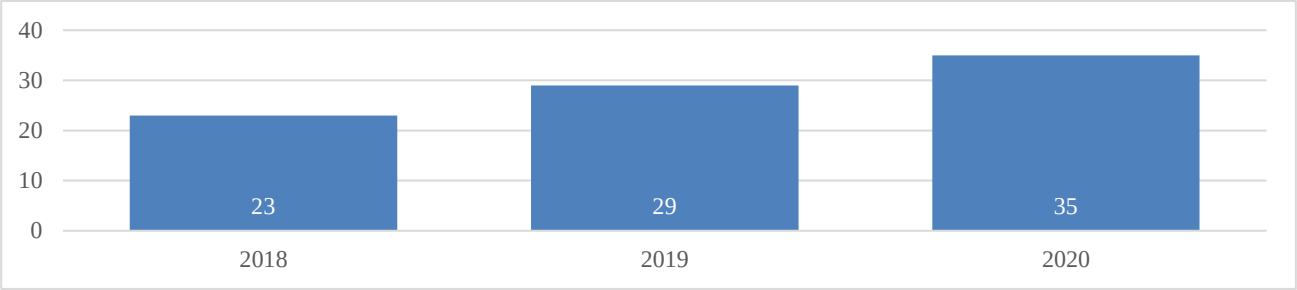

٥٧ - وسيواصل المكتب المتكامل الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليه التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٥٨ - يعرض الجدول ٥ قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور في الفقرة ٥١ أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٥

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	*المقررة لعام ٢٠١٨*	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢	٢
الخدمات الفنية المقدَّمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١٥	١٥	١٥	١٥
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٩	٩	١١	١١
المنشورات (عدد المنشورات)	-	-	٣	٢
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٣	٤	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٥٩ – يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى تقرير إضافي للأمين العام طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٤٠٤ (٢٠١٨).

٦٠ – ويُعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى عدم إصدار طبعة الجيب من وثيقة الدستور المشفوعة بشروح في عام ٢٠١٨ بسبب التأخّر في تنفيذ خطة الإصلاح الدستوري، وعدم صدور نص ميثاق الاستقرار إلا في عام ٢٠١٩ بسبب التأخر في تشكيل الحكومة وتأخر إجراء الانتخابات التشريعية.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٦١ – يُعزى الفرق في بند المنشورات إلى انخفاض عدد التقارير المواضيعية المشتركة التي تُنشر عن حقوق الإنسان من تقريرين في عام ٢٠١٩ إلى تقريرٍ واحد في عام ٢٠٢٠ بسبب سحب البعثة المقرر بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
	النفقات	*الاعتمادات*	*مجموع الاحتياجات*	*الاحتياجات غير المتكررة*	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩*
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٣)-(٢)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٥٥٦,٩	٨٤,٨	٨٤,٩	–	٠,١
تكاليف الموظفين المدنيين	١٤ ٠٩٧,٧	١٢ ٠٠٢,٠	١١ ٧٥٨,٧	–	(٢٤٣,٣)
التكاليف التشغيلية	٣ ٩٥٧,١	٤ ٧٨٢,٠	٤ ١٧٤,٦	–	(٦٠٧,٤)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**١٨ ٦١١,٧**	**١٦ ٨٦٨,٨**	**١٦ ٠١٨,٢**	–	**(٨٥٠,٦)**

الجدول ٧

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا											*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*		*الموظفون الوطنيون*			
	وأ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الفنيون الوطنيون*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩[أ]	١	–	١	٢	٦	١٢	٩		٣١	٢٧	–	٥٨	٢٥	٤٢	١١	١٣٦
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	–	١	١	١	٦	١٢	٨		٢٩	٢٧	–	٥٦	٢٢	٣٩	٤	١٢١
التغير	**(١)**	**١**	**–**	**(١)**	**–**	**–**	**(١)**		**(٢)**	**–**	**–**	**(٢)**	**(٣)**	**(٣)**	**(٧)**	**(١٥)**

(أ) تشمل وظيفة واحدة لشؤون المالية (ف-٣) تمت الموافقة عليها للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ فقط.

٦٢ - تبلغ احتياجات المكتب المتكامل المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ ما مجموعه ٢٠٠ ٠١٨ ١٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر مراقب عسكري واحد (٩٠٠ ٨٤ دولار)؛ والمرتباتِ والتكاليف العامة للموظفين (٧٠٠ ٧٥٨ ١١ دولار) اللازمة لعدد ٥٦ وظيفة دولية (١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٦ ف-٥، و ١٢ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ٢٧ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) و ٦١ وظيفة وطنية (٢٢ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ٣٩ وظيفة من الرتبة المحلية) و ٤ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة؛ وكذلك التكاليف التشغيلية (٦٠٠ ١٧٤ ٤ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٩٠٠ ٥٩ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٠٠٠ ٥٢٧ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٤٠٠ ٧٨٣ دولار)، والنقل البري (٤٠٠ ٢٠١ دولار)، والعمليات الجوية (٥٠٠ ٧٣١ دولار)، والعمليات البحرية (٤٠٠ ٢٧ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٢٤٤ ١ دولار)، والخدمات الطبية (٧٠٠ ١٧٩ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٤١٩ دولار).

٦٣ - وقد أحاط مجلس الأمن علماً، في قراره ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، بتقرير الأمين العام عن التقييم الاستراتيجي للمكتب المتكامل (S/2018/1086) وأيّد توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل المكتب وإعادة ترتيب أولويات مهامه. وشدد مجلس الأمن على أن إعادة تشكيل المكتب المتكامل ينبغي أن تتم بعد نهاية الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، بدأ الخفض التدريجي لقوام المكتب المتكامل، الذي يتم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨)، بالإغلاق الفوري لمكاتبه الإقليمية بعد نهاية الدورة الانتخابية.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، قضى مجلس الأمن في قراره ٢٤٥٨ (٢٠١٩) بأن يعمل المكتب المتكامل اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٩ كبعثة سياسية خاصة مبسّطة للمساعي الحميدة يقودها ممثل خاص برتبة أمين عام مساعد.

٦٥ - وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، يُقترح خفض الملاك الوظيفي للمكتب المتكامل بما صافيه ١٥ وظيفة على النحو التالي:

(أ) خفض رتبة وظيفة الممثل الخاص للأمين العام من رتبة وكيل أمين عام إلى رتبة أمين عام مساعد؛ وخفض رتبة وظيفة رئيس الموظفين من الرتبة مد-١ إلى الرتبة ف-٥.

(ب) إلغاء ١٤ وظيفة (١ ف-٥، و ٣ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٣ من الرتبة المحلية، و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة) تشمل ما يلي:

‘١’ أربع وظائف في قسم الشؤون السياسية: وظيفة كبير مستشارين للشؤون الانتخابية (ف-٥) وثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة أُنشئت لدعم الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٩، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨)؛

‘٢’ ١٠ وظائف في المكاتب الإقليمية: وظيفتان لموظف شؤون سياسية (موظف فني وطني) في قسم الشؤون السياسية، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (موظف فني وطني) في قسم حقوق الإنسان، وثلاث وظائف لمساعدين معنيين بالأمن الميداني (من الرتبة المحلية) في المكتب المتكامل للسلامة والأمن، وأربع وظائف لموظفين لشؤون الإعلام (من متطوعي الأمم المتحدة) في وحدة شؤون الإعلام، وذلك بسبب الإغلاق المقرر للمكاتب الإقليمية التابعة للمكتب المتكامل بعد نهاية الدورة الانتخابية؛

(ج) حذف وظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) ووفق عليها للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ فقط.

٦٦ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية بسبب إغلاق المكاتب الإقليمية التابعة للمكتب المتكامل؛ (ب) انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين بسبب التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين على النحو المبين في الفقرة ٦٥ أعلاه فيما يتصل بإعادة تشكيل المكتب المتكامل ليصبح بعثة سياسية خاصة مبسّطة للمساعي الحميدة يقودها ممثل خاص برتبة أمين عام مساعد، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩).

الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٧ - في عام ٢٠١٩، يتوقع المكتب المتكامل تلقي موارد خارجة عن الميزانية يصل مبلغها إلى ٨٠٠ ٥٣٢ دولار، وتشمل ٨٠٠ ٤٨٢ دولار من صندوق بناء السلام من أجل دعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وتعزيز قطاع وسائط الإعلام من أجل تشجيع مزيد من السلام والاستقرار في غينيا - بيساو؛ و ٠٠٠ ٥٠ دولار من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ أنشطة بعينها تعتبرها المفوضية ذات أولوية وتتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها.

٦٨ - وفي عام ٢٠٢٠، يُتوقع أن يحصل المكتب المتكامل على موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٠٠٠ ٦٠ دولار من مفوضية حقوق الإنسان من أجل دعم الأنشطة المتصلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها.

٣ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(٦٠٠ ٠٢١ ١٠٦ دولار)

تصدير

منذ أن توليتُ مهامي في الصومال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شهدتُ بنفسي ما أحرزه البلد من تقدم هام، رغم هشاشته، نحو بناء السلام في الأجل الطويل وإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد عقود من النزاع. ففي عام ٢٠١٧، نفذت حكومة الصومال الاتحادية انتقالاً سلمياً للسلطة الرئاسية عقب عملية انتخابية أجريت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتم تشكيل مجلس شيوخ جديد يمثل الولايات الاتحادية وأسفرت العملية الانتخابية عن زيادة كبيرة في نسبة النساء العضوات في البرلمان من ١٤ إلى ٢٤ في المائة؛ وهي نسبة أعلى من المتوسطين الأفريقي والعالمي. ويوجد حالياً هيكل وليد لدولة اتحادية يجري حاليا استعراض دستورها المؤقت. وتلتزم حكومة الصومال الاتحادية، بقيادة الرئيس محمد عبد الله محمد ''فرماجو'' ورئيس الوزراء حسن علي خير، بالمضي قدماً بخطة إصلاح بعيدة المدى تشمل تنفيذ خرائط طريق من أجل إرساء حياة سياسية شاملة للجميع وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والأمن وتقديم الخدمات الاجتماعية.

وسُجلت أيضاً تجارب ناجحة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. ويسرت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، حلولاً أسهمت في تهدئة النزاعات في غالكعيو وتوكاراق. ففي غالكعيو، أدت الاشتباكات المسلحة إلى سقوط ضحايا وتشريد أعداد كبيرة من السكان في عام ٢٠١٦. وبدعم من الأمم المتحدة والإيغاد، تم اتخاذ مبادرات جديدة لتوفير الأمن في المنطقة. وفي توكاراق، اندلع النزاع في أوائل عام ٢٠١٨ بين قوات بونتلاند و ''صوماليلاند''، مما أدى إلى نشوب قتال عنيف وإلى تشريد المدنيين. وأدت جهود الوساطة المستمرة التي بذلتها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الإيغاد إلى وقفٍ فعلي للأعمال العدائية في توكاراق.

واتخذت حكومة الصومال الاتحادية خطوات نحو تولي زمام المسؤولية الأمنية، بما في ذلك تنفيذ الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني من خلال النهج الشامل للأمن. ويُتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٠ زيادة في قدرات القوات الأمنية والمؤسسات الصومالية وفي كفاءتها المهنية وفعاليتها. واعترافاً بالتقدم الكبير الذي أحرزه البلد في إطار البرنامج الثالث الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي، أفرج البنك الدولي من خلال إطار الشراكات القطرية التابع له للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ عن تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية يقدّم في شكل مِنح ما قبل تصفية المتأخرات. ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٠ مزيداً من تطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية وزيادة في إمكانية حصول الحكومة على التمويل الدولي.

وشرع الصومال في الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات شاملة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهي أول انتخابات من نوعها منذ عام ١٩٦٩. واستعداداً لهذا الحدث التاريخي، يجري العمل على وضع إطار قانوني ملائم ومعالجة الشواغل الأمنية الرئيسية. ولمواصلة إحراز تقدم على الصعد السياسي والأمني والإنساني، ينبغي أن تتحد جميع الجهات صاحبة المصلحة في الصومال في مساعيها إلى تحقيق الأهداف المشتركة، على جميع المستويات الحكومية وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبالدعم المنسق من جانب الشركاء الدوليين. والعملُ الذي تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من أجل دعم جهود بناء الدولة وبناء السلام التي يقودها الصوماليون ويملكون زمام أمورها، يظل عملا بالغ الأهمية لتمكين الصومال من بناء مؤسسات حكومية شرعية تكون قادرة على أداء وظيفتها ومسؤولة أمام شعبها ويتم إرساؤها بتكلفة ميسورة.

ويشرفني العمل في صومال يواصل مسيرته الإيجابية عموماً، بدعم قوي من موظفي الأمم المتحدة المتفانين في أداء مهامهم في ظل أصعب الظروف.

(توقيع) رايسيدون **زينينغا**
نائب الممثل الخاص للأمين العام
والموظف المسؤول في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٦٩ - تتولى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مسؤولية ما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة من أجل عملية السلام والمصالحة؛ (ب) تقديم المشورة الاستراتيجية فيما يتعلق ببناء السلام وبناء الدولة؛ (ج) تقديم المساعدة إلى حكومة الصومال الاتحادية في مجال تنسيق ما تقدمه الجهات المانحة الدولية من دعم لقطاع الأمن الصومالي امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ (د) بناء قدرات حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في مجالات حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية الطفل، بطرق منها رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والمساعدة على منع وقوعها. ووقد حُددت ولاية البعثة في قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣) الذي أنشأها، وتم تجديد هذه الولاية لاحقاً بقرارات المجلس ٢١٥٨ (٢٠١٤) و ٢٢٢١ (٢٠١٥) و ٢٢٣٢ (٢٠١٥) و ٢٢٧٥ (٢٠١٦) و ٢٣٥٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، وحديثاً بالقرار ٢٤٦١ (٢٠١٩) الذي مدّد بموجبه المجلس ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠.

٧٠ - وفي القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، طلب مجلس الأمن إلى البعثة أن تدعم الصومال فيما يبذله من جهود لمنع ومكافحة التطرف العنيف؛ وأن تدعم تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية؛ وأن تشجع التفاعل مع المجتمع المدني والشباب؛ وأن تقدم الدعم السياسي والتقني والتشغيلي واللوجستي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، للأعمال التحضيرية لانتخابات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وأن تدعم كذلك تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولقطاع الأمن الصومالي. وسيكون عام ٢٠٢٠ عاما حاسما بالنسبة لتنفيذ هذه الولاية، فسيمضي الصومالُ خلاله في ترتيبات إجراء الانتخابات المتوخى عقدها على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وهي الانتخابات الأولى من نوعها في الصومال منذ عام ١٩٦٩.

٧١ - وسيتسم تحقيق الاستقرار السياسي في الصومال بأهمية بالغة في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات وبالنسبة للتأكد من إحراز تقدم في مراجعة الدستور الاتحادي. ومن الأهمية بمكان أيضاً توفير بيئة سالمة ومأمونة من أجل المضي قدما بنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٧٢ - تسترشد البعثة بالولاية المنوطة بها في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف البعثة مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيداً لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٩١ و ٩٢ أدناه.

التطورات الأخيرة

٧٣ - في أوائل عام ٢٠١٨، اعتُمدت خريطة طريق وطنية من أجل إرساء حياة سياسية شاملة للجميع (٢٠١٨-٢٠٢٠)، تجمع بين خطط مراجعة الدستور وتنظيم الانتخابات والمسائل المتعلقة بالنظام الاتحادي في إطار نهج شامل وجامع، مما ولّد زخما متجددا للنهوض بأولويات البلد في مجال بناء السلام وبناء الدولة.

٧٤ - وأفضى تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الدستورية الرئيسية الثلاث (وزارة الشؤون الدستورية، ولجنة الرقابة البرلمانية، واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور) إلى نجاح عقد المؤتمر الدستوري الوطني في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ بهدف بناء توافق واسع في الآراء حول المبادئ الرئيسية وتسلسل العمل وجداوله الزمنية. وأنشأت حكومة الصومال الاتحادية آلية جديدة، هي اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي، تجمع بين ممثلي الحكومة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات بهدف إجراء مفاوضات تقنية بشأن مسائل دستورية رئيسية. وفي أعقاب الاتفاقات السياسية التي توصل إليها القادة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات في مجلس الأمن القومي في بيدوا في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقدت اللجنةُ التقنية عدداً من الاجتماعات التقنية بشأن مسائل هامة تتعلق بالدستور وبالنظام الاتحادي من أجل تمهيد الطريق لمزيد من الاتفاقات السياسية، وهو ما سيشكل أساساً لإجراء تعديلات دستورية.

٧٥ - وعلى الرغم من استمرار التعاون والتفاعل في المجال التقني في عام ٢٠١٨، فإن التوترات التي تزداد عمقاً بين صناع القرار في حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية أثرت على تنفيذ جدول الأعمال السياسي. فقد اندلعت أزمة سياسية حادة بسبب اقتراح قدِّم في آذار/مارس ٢٠١٨ بحجب الثقة في رئيس مجلس الشعب آنذاك. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك، تفاقمت حدة التوتر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى أفضت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى اقتراح بتوجيه اتهام رسمي إلى الرئيس، سُحب بعد ذلك في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٧٦ - وقُدم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى مجلس الوزراء مشروعُ القانون الانتخابي الذي أعدته وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة بالتشاور الوثيق مع الفريق العامل التقني، الذي ضم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وعدداً من الوزارات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، أنشأت لجنة الانتخابات مكتباً على الصعيد دون الوطني في عام ٢٠١٨، وأربعة مكاتب إضافية في عدد من عواصم الولايات الاتحادية الأعضاء في عام ٢٠١٩.

٧٧ - وفي حين تظل الحالة الأمنية هشةً في جميع أنحاء البلد بسبب استمرار التهديدات التي تشكلها حركة الشباب وعناصر منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فضلاً عن احتدام النزاعات المحلية، تلتزم الصومال التزاماً قوياً بالنقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية الرئيسية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية. فقد وضعت حكومة الصومال الاتحادية في آذار/مارس ٢٠١٨ خطة انتقالية مدتها أربع سنوات، وافقت عليها الولايات الاتحادية الأعضاء وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجتمع الدولي. وأقر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لاحقاً هذه الخطة الانتقالية واعترف بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبدأ تنفيذُها في عام ٢٠١٨ رغم ما يكتنفها من تحديات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصدرت حكومة الصومال الاتحادية خريطة طريق قطاعي الأمن والعدالة التي تتضمن أهدافاً مرحلية تتعلق بهيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية، من أجل تتبع التقدم المحرز.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٧٨ - ستضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بدور قيادي في رصد وتيسير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المرحلية الرئيسية لخريطة الطريق الصومالية من أجل إرساء حياة سياسية شاملة للجميع. وستعزز البعثة مشاركة النساء والشباب وتمثيلهم في جميع العمليات السياسية، بما في ذلك مبادرات المصالحة المحلية. وستقوم البعثة بأنشطة دعوية من أجل تسريع عملية صنع القرار الرفيع المستوى بشأن المسائل السياسية العالقة ذات الصلة بمراجعة الدستور؛ والنموذج الاتحادي ونظام الحوكمة، بما في ذلك ما يتعلق بتوزيع السلطات وتقاسم الموارد وتحديد المسؤوليات المالية؛ ومركز مقديشو. وستعزز البعثة المجالس التشريعية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات وتدعم جهود بناء القدرات المقدمة إلى المؤسسات الاتحادية وتلك التابعة للولايات من أجل تحسين تقديم الخدمات وبسط سلطة الدولة في المقاطعات وعلى المستوى المحلي. وستدعم البعثة المبادرات التي يقودها الصومال من أجل التسوية السلمية للنزاعات المحلية بين العشائر وللنزاع على منطقة

توكاراق بين بونتلاند و ''صوماليلاند''، بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين، وذلك بسبل منها كفالة إدماج اعتبارات حقوق الإنسان والحماية في عمليات المصالحة. وستعزز البعثة أيضاً قدرة وسائط الإعلام المحلية على إذكاء الوعي العام بمسائل السلام والمصالحة. وسيقدم فريق الدعم الانتخابي المتكامل المشورةَ بشأن وضع وتنفيذ ما تبقى من أطر قانونية ولوائح تنظيمية وسياسات لازمة تحضيراً للانتخابات الوطنية في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، بوسائل منها دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على المستوى دون الوطني. وسيقدَّم الدعم لتنفيذ عملية تسجيل الناخبين، وذلك بالتزامن مع التخطيط للعملية الانتخابية علاوة على الحملات المنفذة على الصعيد الوطني للتربية المدنية وتوعية الناخبين.

٧٩ - وستستمر الشراكات مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين في تيسيرَ تنفيذ المرحلتين ١ و ٢ من الخطة الانتقالية، بما في ذلك الابتعاد عن العمليات العسكرية القائمة بذاتها بالتزامن مع انتقال المسؤولية الأمنية في المناطق الحضرية من الوحدات العسكرية الصومالية إلى قوات الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات.

٨٠ - وقد يؤثر إجراء خفض تدريجي مبكر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في غياب الاستعداد الكافي لقوات الأمن الصومالية تأثيراً سلبياً على الحالة الأمنية. وستواصل بعثة الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور حاسم في توفير الأمن، بالتنسيق الوثيق مع قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك خلال الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية. وستستمر معاناة الصومال من تفشي حالة انعدام الأمن الناجمة عن الهجمات التي تشنها حركة الشباب، وأنشطة الجماعات الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية، والتوترات بين العشائر، والصدمات المتعلقة بالمناخ، وبناءً على ذلك ستظل تكلفة عمل الأمم المتحدة في الصومال مرتفعة. وستظل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع السلاحَ المفضل، مع تزايد الهجمات على طول طرق الإمداد الرئيسية وفي المناطق الحضرية.

٨١ - وفي سياق الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي، ستدعم بعثة الأمم المتحدة الأهدافَ الأمنية لحكومة الصومال الاتحادية عن طريق استخدام قدراتها على الحشد من أجل تنسيق التخطيط والمساعدة الدولية للصومال، امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال اتباع النهج الشامل إزاء الأمن، مع التركيز على تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية إضافة إلى نموذج العمل الشرطي الجديد ونموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية. وستعمل بعثة الأمم المتحدة عن كثب مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة والنظراء المعنيين على المستوى دون الوطني من أجل مواءمة المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار مع الأولويات المحددة في المراحل اللاحقة من الخطة الانتقالية. وستركز هذه الجهود على المناطق المسترجعة من حركة الشباب والخاضعة حالياً لسيطرة الحكومة التي يستمر فيها وجود عوامل رئيسية مسببة للهشاشة، وسيكون الهدف منها بسط سلطة الدولة على نحو يحقق مصلحة السكان.

٨٢ - وفي سياق انتقال المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مؤسسات الأمن الصومالية وفي ضوء احتمال اندلاع العنف المتصل بالانتخابات، ستعزز بعثة الأمم المتحدة ما تقوم به من أعمال رصد وتحقيق وما تقدمه من تقارير إلى مجلس الأمن بشأن تجاوزات أو انتهاكات حقوق الإنسان و/أو القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أي انتهاكات أو تجاوزات ترتكب ضد الأطفال والنساء وجميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تقع في الصومال. وسيتم تحسين الأدوات والسياسات القائمة، من قبيل سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق أنشطة دعوية قوية تحث على تنفيذ تدابير التخفيف المحددة في سياق ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى قطاع الأمن الصومالي وإلى بعثة الاتحاد الأفريقي. ولن تتأثر خدمات دعم البعثات ذات الأهمية الحيوية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بأي تعديل لمستوى الدعم اللوجستي الذي يقدمه المكتب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي.

٨٣ - وستعمل بعثة الاتحاد الأفريقي على تعزيز وجودها في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء والحفاظ عليه، بما في ذلك نشر وجود دائم لها في دوسمريب، بيد أن هدفها يتمثل في أن يتسنى لها العمل بسرعة ومرونة دون عوائق تعرقل حركتها، بما في ذلك من خلال الاستفادة بالسفر في مهام رسمية والاستعانة بالاستشاريين في المناطق التي يتعذر فيها نشر وجود دائم لموظفيها.

٨٤ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) من المتوقع أن تخِفّ التوترات السياسية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في عام ٢٠١٩، وأن تظل الجهات صاحبة المصلحة ملتزمة بإقامة النظام الاتحادي وبناء الدولة. بيد أن بعض التوترات العرضية بين مستويات الحكم المختلفة قد تعرقل صنع القرار فيما يتصل بالمسائل السياسية والأمنية وتلك المتعلقة بالتحضير للانتخابات. ويُتوقع أن تكتمل مراجعة الدستور المؤقت في عام ٢٠١٩؛

(ب) أن يستمر اتفاق تقاسم السلطة بين الإدارة المؤقتة في غلمُدُغ وتنظيم أهل السنة والجماعة؛

(ج) أن يحافظ الصومال على مساره الصحيح فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الجارية والتقدم المحرز نحو بلوغ النقاط المرجعية التي تؤهله للاستفادة من خدمات تخفيف عبء الدَّين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

(د) أن تبلغ حكومة الصومال الاتحادية النقاط المرجعية الرئيسية التي تفضي بها إلى إجراء انتخابات الاقتراع العام المقررة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وذلك بالتعاون مع الولايات الاتحادية الأعضاء وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية الخمسية (٢٠١٧-٢٠٢١) التي وضعتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبما يشمل اعتماد قانون الانتخابات في أوائل عام ٢٠١٩ وبدء تسجيل الناخبين على نطاق البلد في أوائل عام ٢٠٢٠ وإنشاء آليات متكاملة لتنسيق الأمن في فترة الانتخابات. وأن يستمر تمويلُ الجهات المانحة للعملية الانتخابية والتزامُ الجهات الشريكة بها ومشاركتها فيها؛

(هـ) أن يتولى الصومال تدريجياً أعباء المسائل الأمنية الشاملة، وأن تظل حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء ملتزمةً ببناء المؤسسات الأمنية وأن تحرز تقدما في هذا الصدد على النحو المنصوص عليه في هيكل الأمن الوطني. وأن يظل مجلس الأمن القومي منتدى هاماً لاتخاذ القرارات بشأن المسائل العالقة؛

(و) من المتوقع أن تستمر انتهاكات أطراف النزاع لحقوق الإنسان، وأن يظل الشباب الصومالي معرضاً بشكل خاص لمحاولات الجماعات المتطرفة تغذية نزعة التطرف فيه وتجنيده في صفوفها؛

(ز) أن تتحد مواقف مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً بما فيه الكفاية في النهج المتبع تجاه الصومال، وخصوصاً خلال مرحلة نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصوماليين.

٨٥ - وتراعي بعثة الأمم المتحدة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستبذل مساعيها الحميدة من أجل الحث على تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من مناصب المسؤولين المنتخبين أو التعيينات السياسية في الصومال للمرأة.

٨٦ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يضطلع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بمهمة دعم بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية الموجودة خارج منطقة عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في ''صوماليلاند'' وبونتلاند وغلمدُغ. وستعمل بعثة الأمم المتحدة عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة اتساق الأولويات الاستراتيجية والجهود العملياتية، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا الذي يجمع بين رؤساء بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وعلاوة على ذلك، سيتم تعزيز الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (التي تتكون من كيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية) لكفالة قدرتهما على تقديم التوجيه وكفالة التنفيذ الصارم لتدابير الوقاية والاستجابة تمشياً مع السياسة المذكورة.

٨٧ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تواصل بعثة الأمم المتحدة بذل جهودها لتعزيز التكامل والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل تحسين تحقّق النتائج في الصومال والتعجيل به بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي (٢٠١٧-٢٠٢٠). وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، ستعمل بعثة الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية عن كثب لوضع وتنفيذ إطار المساءلة المتبادلة بغية التأكد من اتساق وتواؤم الدعم الدولي مع أولويات البلد.

٨٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ برامج مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل النهوض بأهداف بناء السلام وبناء الدولة. وتجري الاستعانة بالأفرقة المتكاملة في مجالات الدعم الانتخابي، والدعم الدستوري، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وتمكين المرأة. وكان الترتيب الخاص بجهة التنسيق العالمية محفلَ الأمم المتحدة للتخطيط المشترك وتنفيذ البرامج من أجل دعم قطاعات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في الصومال، وسيجري توسيعه ليشمل إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠١٩. وسيُقدَّم الدعم إلى الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

أنشطة التقييم

٨٩ - من المقرر أن يُجرى في عام ٢٠٢٠ تقييم ذاتي لتنفيذ تفويض السلطة في البعثة.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ - الهدف

٩٠ - الهدف الذي تسهم البعثة في بلوغه هو تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في الصومال.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٩١ - يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

٩٢ - ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات؛ وعلى تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة على جميع المستويات.

٣ - أضواء على نتائج محققة في عام ٢٠١٨

الحيلولة دون نشوب نزاع في غالكعيو بالتعاون مع الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية

تشكَّلت ولاية غلمدُغ الحالية في عام ٢٠١٥، وعاصمتها عدادو. وحدود الولاية مع ولاية بونتلاند المجاورة تخترق مدينة غالكعيو التي يدعي كلٌ من بونتلاند إلى الشمال وغلمدُغ إلى الجنوب تبعيتها له.

وقد نشبت اشتباكات بين قوات من كلا الطرفين أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا وتدمير الممتلكات ونزوح أعداد كبيرة من السكان، وذلك قبل التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

مشاركون يحضرون الحفل الافتتاحي لنشاط تدريبي مشترك لضباط الشرطة في بونتلاند وغلمدُغ، عُقد في غالكعيو بالصومال في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. المصدر: الأمم المتحدة

وشكّلت بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، فريقا استشاريا معنيا بوقف إطلاق النار وأسدت المشورة السياسية والتقنية إلى اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار بشأن الحفاظ على وقف إطلاق النار. وعملت البعثة مع السلطات والمسؤولين الأمنيين وشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتشكيل دوريات الشرطة المشتركة في غالكعيو وتدريب الضباط في مجالات من بينها حقوق الإنسان.

وجاءت نقطة التحول في مسار الأحداث حينما توصَّل المسؤولون المحليون وشيوخ العشائر وكبار المسؤولين الأمنيين إلى اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، التزموا فيه بالسعي إلى إحلال سلام وأمن دائمين في غالكعيو. ومما له دلالته أن مبادرة السلام قادها زعيم تقليدي كبير لعشيرة عمر محمود/ماجيرتين/دارود وأن الأشخاص الستة والعشرين المشاركين في التوقيع تضمنوا ست نساء. وبعد التوصل للاتفاق، أزيلت جميع حواجز الطرق التي أقامها كلٌ من بونتلاند وغلمدُغ وفُتحت الطرق، وهو ما أعاد حرية تنقل الأشخاص والبضائع. وفي عام ٢٠١٨، واكبت الأمم المتحدة العملية بدءا من جهود وقف إطلاق النار ووصولا إلى بناء السلام من خلال بذل المساعي الحميدة، ونشر الفريق الاستشاري المعني بوقف إطلاق النار، وتقديم الدعم التقني والمالي إلى اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار (من خلال التحالف الدولي لبناء السلام (Interpeace)) والمؤتمرات المحلية، وتدريب دوريات الشرطة المشتركة في غالكعيو. وأسهم شركاء آخرون في جهود وقف إطلاق النار وبناء السلام، منهم الإيغاد ومركز الحوار الإنساني والتحالف الدولي لبناء السلام وبرنامج المبادرات الانتقالية لتحقيق الاستقرار الذي تنفذه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

واضطلعت البعثة أيضا بأنشطة دعوية للحث على إشراك المرأة والشباب في عملية السلام، وأدت أنشطة الشباب في اليوم الدولي للسلام المنفذة بدعم من الأمم المتحدة إلى تعزيز سعي الشباب إلى السلام. وفي غضون ذلك، دعم برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون بناءً قدرات دوريات الشرطة المشتركة في غالكعيو من أجل توفير خدمات شرطية أفضل للمجتمع المحلي. واستهدف الدعم بصفة رئيسية تعزيز التفاعل بين الشرطة والمجتمع المحلي، بوسائل تشمل إنشاء لجنتين للخفارة المجتمعية ودعم المتطوعين الشباب في التفاعل مع الشرطة بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن على الصعيد المجتمعي.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي الحيلولة دون نشوب نزاع في غالكعيو، حيث امتنع كلا الطرفين عن الانخراط في أنشطة عدائية.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة الحدَّ من العنف العابر للحدود، من حيث عدد الحوادث الواقعة في منطقة مدينة غالكعيو.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

تمهيد الطريق لعقد أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب في الصومال منذ عام ١٩٦٩

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات المنشأة بموجب الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الاتحادية هي الهيئة المكلَّفة قانوناً بمسؤولية تنظيم انتخابات عامة متعددة الأحزاب في عام ٢٠٢٠، ستكون الأولى من نوعها في الصومال منذ عام ١٩٦٩. وفي عام ٢٠١٨، قدَّم فريق الدعم الانتخابي المتكامل، الذي يشمل أفراداً من بعثة الأمم المتحدة ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعما كبيرا للجنة الانتخابات على هيئة حلقات عمل لتنمية القدرات، ودورات تدريبية، ومشورة تقنية واستراتيجية.

وقُدِّم الدعم التقني والقانوني إلى وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة لإنشاء الإطار القانوني اللازم للانتخابات. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قُدِّم مشروع قانون الانتخابات إلى مجلس الوزراء لكنه لم يُقدَّم إلى البرلمان لاعتماده بحلول نهاية عام ٢٠١٨ على النحو المتوخى في خريطة طريق حكومة الصومال الاتحادية لإرساء حياة سياسية شاملة للجميع.

مسؤولون يمثلون الأحزاب السياسية في الصومال واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأمم المتحدة يحملون نسخا من المعجم الصومالي للمصطلحات الانتخابية والخطة الاستراتيجية الخمسية للجنة الانتخابات خلال احتفال بصدورهما الرسمي عُقد في مقديشو في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. المصدر: الأمم المتحدة

واستنادا إلى الاستنتاجات التي خلُصت إليها بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية الموفدة في أيار/مايو ٢٠١٨، نشرت بعثة الأمم المتحدة موظفين ميدانيين دوليين في أواخر عام ٢٠١٨ إلى كلٍ من عواصم الولايات (عدا دوسمريب، بسبب العوائق اللوجستية والأمنية) لتقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تخطيط وتنسيق وإجراء الأنشطة الانتخابية، مثل تحديد مواقع تسجيل الناخبين وتوعية الجمهور.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على التخطيط لإجراء الانتخابات العامة. وتشمل الأدلة على تحقق هذه النتيجة قيام اللجنة برسم خريطة حاسوبية للمناطق المحتملة لتجمعات الناخبين باستخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية وإجراءها عملية تجريبية لتحديد مواقع تسجيل الناخبين في منطقتي وذجر في مقديشو وجوهر في هيرشبيلي. وأتاح ذلك اختبار إجراءات وكتيبات الاستقدام والتدريب واختبار المعدات الحاسوبية والبرامجيات المعدة خصيصا لعملية مسح مواقع تسجيل الناخبين المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٩.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

إنشاء الهياكل الضرورية لنقل المسؤوليات الأمنية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الوطني الصومالية

خلال مؤتمر لندن المعقود في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، اتفقت حكومة الصومال الاتحادية، والولايات الاتحادية الأعضاء، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهِمة بقوات فيها، والأمم المتحدة، والشركاء الدوليون على اتّباع النهج الشامل إزاء الأمن. وكمفهوم متكامل للإصلاح، يجمع هذا النهج ويربط بين استراتيجيات وأنشطة قوات الأمن النظامية (العسكرية والشرطية وحرس السواحل)، والعدالة وسيادة القانون، وتحقيق الاستقرار، ومنع ومكافحة عناصر التطرف العنيف. واتفق أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون على النهج الشامل باعتباره

آلية تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية في الصومال، من أجل تيسير نقلٍ للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى المؤسسات والقوات الأمنية الصومالية مراعٍ للظروف السائدة. ويتضمن النهج الشامل أربعة مجالات مواضيعية (مسارات) هي: (أ) تيسير عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي؛ (ب) التعجيل بتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية؛ (ج) دعم تحقيق الاستقرار؛ (د) منع ومكافحة التطرف العنيف. وتضطلع أمانة النهج الشامل، المدعومة مباشرةً من جانب بعثة الأمم المتحدة، بالمسؤولية عن تنسيق سير العمل وضمان التبادل المنتظم للمعلومات بين مسارات النهج الشامل. ومن خلال إسداء المشورة السياساتية إلى النظراء في الحكومة الاتحادية، تدعم بعثة الأمم المتحدة الأمانةَ والمجالات المواضيعية للنهج الشامل على نحو فعال.

ضباط شرطة صوماليون في عرض عسكري خلال احتفال بالذكرى الرابعة والسبعين لتأسيس قوة الشرطة الصومالية عُقد في أكاديمية الجنرال كاهيه للشرطة بمقديشو في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ . المصدر: مكتبة صور الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١٨، استُخدم النهج الشامل إزاء الأمن كمنصة للتنسيق بين وزارات الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي لبناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن المسائل الأمنية الرئيسية الخاصة بالصومال. ويسّر هذا النهج أيضا استمرار التعاون التقني فيما بين إدارات الحكومة الاتحادية، وبين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء. وحتى خلال الفترة التي شهدت زيادة في التوترات السياسية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، تمكنت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة ووزارات الداخلية التابعة للولايات الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة من بلورة سياسة تحقيق الاستقرار وهيكل التنسيق في شكل تدابير ملموسة لبناء الثقة تقوم على نهج شامل. وإضافة إلى ذلك، وفَّر النهج الشامل إزاء الأمن منصة لإنشاء هيكل تنسيق لمنع ومكافحة التطرف العنيف، وهي المنصة التي كانت أيضا بمثابة نقطة انطلاق لجهات أخرى فاعلة يقدم كل منها التدريب والدعم في مجال تخصصه.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز القطاع الأمني في الصومال وإيجاد مؤسسات للعدالة ومرافق إصلاحية عاملة ومستقلة وخاضعة للمساءلة تستطيع تلبية الاحتياجات القضائية لشعب الصومال.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة وضع الخطة الانتقالية في آذار/مارس ٢٠١٨ وخطط فنية من جانب حكومة الصومال الاتحادية تنفيذا لأولوياتها في المرحلة ١ (أي طريق الإمداد الرئيسي بين مقديشو وبيدوا؛ وتسليم ملعب مقديشو الرياضي إلى قوات الأمن الصومالية؛ وتنفيذ أكثر من ٥٠ في المائة من توصيات تقييم التأهب التشغيلي، بما في ذلك بدء عملية شاملة للتسجيل باستخدام البيانات البيومترية (مرتبطة بدفع المرتبات) ووضع مدونة لقواعد السلوك للجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية. وتشمل الأدلة الأخرى على تحقق النتيجة آلياتِ العدالة التقليدية التي أصبحت الآن تعمل جنبا إلى جنب مع نظام العدالة الرسمي؛ وتحسن سبل لجوء المرأة إلى القضاء من خلال إنشاء مراكز تسوية المنازعات التي عالجت نحو ٢٠٠ حالة منذ افتتاحها في منتصف عام ٢٠١٨، وتعيين امرأتين (من بين خمسة موظفين) في موقعين رئيسيين في مكتب تنسيق شؤون منع ومكافحة التطرف العنيف بمكتب رئيس الوزراء، فضلا عن تعيين ثلاث نساء كجهات اتصال في الوزارات المختصة بالولايات الاتحادية الأعضاء، وقوة الشرطة الصومالية، والجيش الوطني الصومالي. وأخيرا، استفاد ٢٤ مقاتلا من حركة الشباب ممن قدموا إلى المحاكمة وتمت إدانتهم من برامج لإعادة التأهيل تنفذ في بيدوا كجزء من المبادرات الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف. وإضافة إلى ذلك، تقدم السلطات الصومالية الدعم في مجال إعادة التأهيل إلى ٢١٧ منشقاً يمثلون أخطارا بسيطة

موجودين في كيسمايو، و ٢٤٩ في بيدوا، و ١١٦ في مقديشو. وقد أصبح برنامج إعادة تأهيل الأشخاص الذين انشقوا عن حركة الشباب ودعم إدماجهم في المجتمع مرة أخرى جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الصومالية لمنع ومكافحة التطرف العنيف، وأسفر عن زيادة بنسبة تزيد عن ١٠٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين تستقبلهم مراكز إعادة التأهيل في بيدوا وكيسمايو.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

---

٩٣ - تحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ المشار إليها في تقرير الأمين العام عن تقديرات عام ٢٠١٨ المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/72/371/Add.3، الجدول ٨)، وهي تعزيز إنشاء مؤسسات حكومية في الصومال تكون ذات قاعدة عريضة وطابع تمثيلي، وذلك على نحو ما يدل عليه وضع الصيغة النهائية لإطار المصالحة الوطنية؛ وقيام وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بتقديم القانون الانتخابي إلى مجلس الوزراء، الذي لم يحِل القانون الانتخابي بعد إلى البرلمان؛ وبدء عملية التسجيل المؤقت للأحزاب السياسية في عام ٢٠١٨؛ وتنفيذ المشروع التجريبي لتسجيل الناخبين الذي أجري في مقديشو وجوهر؛ وتحديد المواقع الممكنة لتسجيل الناخبين باستخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية؛ وإتمام الخطة العملياتية لتسجيل الناخبين بحلول منتصف عام ٢٠١٩.

٩٤ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.3، الجدول ٨)، وهي إنشاء مؤسسات للعدالة ومرافق إصلاحية عاملة ومستقلة وخاضعة للمساءلة تستطيع تلبية الاحتياجات القضائية لشعب الصومال من خلال تحقيق العدالة للجميع، وذلك على نحو ما يدل عليه تنفيذ نحو ١٠ في المائة من المرحلة ٢ من البرنامج المشترك لسيادة القانون بعد اتخاذ قرار بتمديد تنفيذ المرحلة ٢ من البرنامج حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٩٥ - وتحققت نتيجة مقررة أخرى لعام ٢٠١٨ مشار إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.3، الجدول ٨)، وهي تعزيز القطاع الأمني في الصومال، وذلك على نحو ما يدل عليه إتمام إعادة تأهيل ٥٨٢ مقاتلا من المقاتلين المسرَّحين حديثا، والتصديق على قدرات وحدات إضافية في الجيش الوطني الصومالي بوصفها متأهبة من الناحية التشغيلية للاضطلاع بالمهام الأمنية التي كانت تتولاها بعثة الاتحاد الأفريقي، واستمرار تنفيذ أولويات الاستراتيجية الصومالية للموارد البحرية والأمن البحري من خلال لجنة تنسيق الأمن البحري. أما الهياكل الأساسية اللازمة لإنشاء قوات ومؤسسات أمنية موحدة وفعالة وخاضعة للمساءلة وقائمة على الحقوق، مثل أجهزة الشرطة التابعة للولايات الاتحادية الأعضاء، فقد ظلت منجزة جزئياً على نحو ما يتضح من التنفيذ الجزئي لاتفاق هيكل الأمن الوطني، وبدء عمل أجهزة الشرطة التابعة للولايات في الولايات الاتحادية الأعضاء الخمس، وإنشاء الشرطة الاتحادية الصومالية.

٤ - أضواء على نتائج مقررة في عام ٢٠٢٠

اتّباع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء نهجا فعالا ومنسقا إزاء منع نشوب النزاعات وحلها

في عام ٢٠١٨، أسدت بعثة الأمم المتحدة المشورة الاستراتيجية من أجل منع نشوب النزاعات وحلها. وأُحرز تقدم بشأن بعض النزاعات الرئيسية في الصومال، فقد بدأت غالكعيو تتحوَّل شيئاً فشيئاً إلى مدينة سلمية؛ وحوفظ على وقف فعلي لإطلاق النار بين بونتلاند و ”صوماليلاند“، وهو ما يعزى جزئيا إلى الجهود المشتركة المتواصلة التي تضطلع بها الإيغاد وبعثة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فتحت ولاية غلمدُغ صفحةً جديدة بعد توقيع اتفاق لتقاسم السلطة مع تنظيم أهل السنة والجماعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفيما يتعلق بمركا في منطقة شبيلي السفلى، عقدت حكومة الصومال الاتحادية مؤتمرا للسلام والمصالحة مع عدد من أصحاب المصلحة في آذار/مارس ٢٠١٨، ويبدو أن التوترات بين عشيرتي بيمال وهبر غدر قد انخفضت.

التحدي والاستجابة

تمثّل التحدي في بذل المساعي الحميدة لفائدة بونتلاند و ''صوماليلاند'' في فترة كانت بونتلاند تتأهب فيها لموسم انتخابي في أواخر عام ٢٠١٨ تلاه إنشاء إدارة جديدة في أوائل عام ٢٠١٩. وتمثَّل تحدٍ آخر في الافتقار إلى إطار للمصالحة الوطنية ووجود ثغرات في آلية التنسيق. وسوف يُدخِل الإطار، المزمع وضع صيغته النهائية في عام ٢٠١٩، مجموعة من المبادئ التوجيهية لتعزيز عمليات المصالحة التي يقودها الصوماليون ويتولون زمام أمورها. وسيظل الالتزام السياسي من جانب كلٍ من الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء عاملا أساسيا من أجل تنفيذ الإطار.

وردا على ذلك، ستبذل بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠ مساعيها الحميدة لفائدة أطراف النزاع وستسدي إليها المشورة الاستراتيجية بغرض التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وتسويتها بطريقة مستدامة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة والإيغاد جهود الوساطة المشتركة، بينما تقوم البعثة، بالاشتراك مع حكومة الصومال الاتحادية والجهات الشريكة، بتصميم عملية للتحاور بين الصومال و ''صوماليلاند'' إذا طُلب إليها ذلك. ومن أجل تعزيز بناء قدرات الشركاء في الوساطة وتسوية النزاعات، تخطط بعثة الأمم المتحدة لتيسير دورات تدريبية للمؤسسات الصومالية وأفراد المجتمع المدني في الصومال، بمن فيهم النساء والشباب، الذين يستطيعون الإسهام في تسوية النزاعات المحلية والمناطقية وعلى مستوى الولايات. وستعمل البعثة، من خلال مكاتبها في الولايات الاتحادية الأعضاء، على تحسين قدرة إدارات الولايات على تعزيز المصالحة تماشيا مع إطار المصالحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، ستجري البعثة والجهات الحكومية الشريكة تحليلا وتخطيطا وتنفيذا مشتركا للأنشطة التي تمنع تحوُّل النزاعات الناشئة نحو العنف.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي تصدي حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لحالات النزاع في الصومال من خلال استجابات أكثر فعالية وتنسيقا وتنظيما، وقدرة المؤسسات على تبني نهج يشمل الحكومة بأكملها، بما في ذلك المستوى الاتحادي ومستويا الولايات والمناطق، يجري اتباعه في إعداد استجابات شاملة تغطي مبادرات الحوكمة والتنمية وسيادة القانون من أجل تحقيق سلام دائم.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد إطار المصالحة الوطنية على مستوى الولايات وبذل جهود للمصالحة على الصعيد المحلي من أجل صون حقوق الأقليات والفئات المهمشة.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز هذا الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
آليات لتسوية نزاعات بعينها وتحقيق المصالحة في حالات بعينها	اعتماد إطار للمصالحة الوطنية	يوفر إطار المصالحة الوطنية الأساس لنهج يشمل الحكومة بأكملها، بما في ذلك المستوى الاتحادي ومستويا الولايات والمناطق، يجري اتباعه في إعداد استجابات شاملة تغطي مبادرات الحوكمة والتنمية وسيادة القانون من أجل تحقيق سلام دائم

إتمام تسجيل الناخبين في أنحاء الصومال

في عام ٢٠١٨، ساعد فريقُ الدعم الانتخابي المتكامل اللجنةَ الوطنية المستقلة للانتخابات في نشر دراسة جدوى مشتركة عن تسجيل الناخبين بحيث يتسنى للجنة اتخاذ قرار مستنير بشأن منهجية تسجيل الناخبين. وقدَّم فريق الدعم أيضا الدعم التقني للجنة الانتخابات في إجراء مشروع تجريبي في منطقتي وذجر في مقديشو وجوهر في هيرشبيلي لاختبار إجراءات وكتيبات الاستقدام والتدريب، واختبار المعدات الحاسوبية والبرامجيات المعدة خصيصا لعملية مسح مواقع تسجيل الناخبين المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٩. وقبل تسجيل الناخبين المقرر بدؤه في أوائل عام ٢٠٢٠، ستحدِّد لجنة الانتخابات، بدعم مستمر من فريق الدعم، مواقع تسجيل الناخبين، وتضطلع بتدريب موظفيها على المستويين الوطني ودون الوطني، وتنفذ على نطاق البلد حملات للتربية المدنية وتوعية الناخبين ومبادرات لإشراك أصحاب المصلحة.

التحدي والاستجابة

تمثَّل التحدي في البيئة الأمنية الصعبة التي تجعل التحديد المادي الأوّلي لمواقع تسجيل الناخبين المحتملة عملية إشكالية.

وردا على ذلك وفي ضوء التقدم المحرز في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ستزود عملية مسح مواقع تسجيل الناخبين في عام ٢٠٢٠ اللجنةَ الوطنية المستقلة للانتخابات بقائمة منقحة من المواقع المحتملة لتسجيل الناخبين لكي يتسنى إجراء تحقق من الحالة الأمنية لتلك المواقع مع قوات الأمن المعنية. وستُستخدم تلك المواقع لاحقا كمراكز اقتراع أثناء الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠. وستضطلع قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي بدور أساسي في تأمين عملية تسجيل الناخبين، بما في ذلك فحص وتأمين مواقع تسجيل الناخبين. وسيجري التخطيط والرصد والتنفيذ المشترك لأنشطة تأمين تسجيل الناخبين من خلال فرقة عمل متكاملة معنية بالأمن في الصومال، تشمل قوات أمن وطنية ودولية على المستويين الوطني ودون الوطني. وتطرح التحديات الأمنية والصعوبات التي تعترض الوصول خطرا رئيسيا يهدد التنفيذ الناجح لعملية تسجيل الناخبين.

ودعماً للأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين، ستسهل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بمساعدة فريق الدعم الانتخابي المتكامل وبدعم لوجستي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، نشر الموظفين وتوزيع مجموعات الأدوات واللوازم المتعلقة بالتسجيل في عام ٢٠٢٠، وهي أدوات ولوازم تشترك السلطات الصومالية والمجتمع الدولي في شرائها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة استعداد الصومال لإجراء أول انتخابات عامة منذ عام ١٩٦٩. وستُتوج عملية تسجيل الناخبين بتجميع الصومال أول قائمة ناخبين شاملة وجامعة منذ عقود. وسيساعد نشر القائمة التفصيلية بمراكز تسجيل الناخبين والاقتراع في زيادة مشاركة الناخبين الصوماليين في العملية الانتخابية.

وستشمل الأدلة التي تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، قيام قوات الأمن الوطنية والدولية وأصحاب المصلحة بإعداد خطة أمنية للانتخابات من خلال آلية تنسيق متكاملة ومشتركة من أجل توفير الأمن لتسجيل الناخبين وللانتخابات وكفالة مشاركة الناخبين الصوماليين في العملية. وستشمل الأدلة أيضا إجراءَ عملية تسجيل الناخبين في جميع المناطق الآمنة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز هذا الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إجراء مشروع تجريبي لاختبار إجراءات الاستقدام والتدريب وكذلك المعدات الحاسوبية والبرامجيات اللازمة لعملية مسح مواقع تسجيل الناخبين المزمع أن تجريها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في عام ٢٠١٩	إجراء عملية مسح مواقع تسجيل الناخبين	إجراء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عملية تسجيل الناخبين في جميع المناطق الآمنة في مختلف أنحاء البلد

امتلاك الصومال لزمام أمنه بشكل متزايد

أُعدت خطة الانتقال في عام ٢٠١٨، وهي تتوخى تسليم بعثة الاتحاد الأفريقي المواقع ذات الأولوية إلى قوات الأمن الصومالية، مع التركيز على الاستمرار في بناء قدرات قوات الأمن ومؤسساته في الصومال. ولكي يكون الانتقال مستداما، تشمل الخطة أنشطة محلية لتحقيق الاستقرار، تدعمها إصلاحات سياسية واقتصادية. وتقود حكومة الصومال الاتحادية تنفيذَ الخطة في ظل شراكة وثيقة مع الولايات الاتحادية الأعضاء، حيث تعمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة والشركاء الدوليين من خلال النهج الشامل إزاء الأمن.

التحدي والاستجابة

تمثّل التحدي في احترام المواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني لخطة الانتقال. وتتسم الخطة بطابعها الشامل، وهي تنقسم إلى ثلاث مراحل تنتهي بانتهائها عملية الانتقال الأمني المتوخى إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وقد قررت حكومة الصومال الاتحادية تنفيذ خطة الانتقال باستخدام آلية النهج الشامل إزاء الأمن. وستقود الحكومة الاتحادية جهود التنسيق بعدة سبل منها ما يلي: (أ) رئاسة اجتماعات الأفرقة المواضيعية (المسارات) لكفالة التخطيط والتنفيذ المنسَّقين لخطة الانتقال؛ (ب) رئاسة الاجتماعات العادية للفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل لتحديد أهداف أنشطة المسارات واتخاذ قرارات بشأن المسائل المعروضة من جانب أفرقة المسارات المختلفة.

واستجابة لهذا التحدي، ستعزز في عام ٢٠٢٠ الشراكة بين الصومال وبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك على مستوى الولايات الاتحادية الأعضاء. وسيسفر ذلك عن توفير دعم فعال لتنسيق مساهمات الشركاء الدوليين في العملية التي تُنفذ بقيادة الصومال ومع مراعاة الظروف السائدة في البلد لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية، وتنفيذ مبادرات بناء القدرات ذات الصلة، وفقا للمرحلة ٢ من خطة الانتقال. ومن المرجح أن تضطلع حكومة الصومال الاتحادية بدور قيادي متزايد في آلية النهج الشامل إزاء الأمن من أجل توجيه الدعم المقدَّم من جانب الشركاء الدوليين. وبانتقال المسؤوليات الأمنية، سوف تتولى المؤسسات الصومالية مسؤولية أكبر عن توفير الأمن في جميع أنحاء البلد. وسيعمل مكتب رئيس الوزراء وأمانةُ النهج الشامل معا على ضمان الاستفادة من الاجتماعات التقنية للمسارات للإعداد للمناقشات التي تجري خلال اجتماعات الفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل إزاء الأمن وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى، وذلك إلى جانب ما يقدمه كل من هذه المسارات من دعم مباشر لتنفيذ خطة الانتقال.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي قيام الوزارات الاتحادية الصومالية بقيادة كل مسار من مسارات النهج الشامل إزاء الأمن إلى جوار الشركاء الدوليين، على نحو يرسي السبل الكفيلة بأن يدعم كل مسار الأولويات التي يحددها مجلس الوزراء. وإضافة إلى ذلك، تضطلع الولايات الاتحادية الأعضاء بدور نشط في كلٍ من المسارات المذكورة بحيث تكفل توافر الشروط التي تسمح بإحراز تقدم في عملية انتقال المسؤوليات الأمنية وترسيخها على المستويين الوطني ودون الوطني. ويتولى الشركاء الدوليون تنسيق جميع المساعدات الأمنية التي يقدمونها، مستعينين في ذلك بالمسارات على نحو يحقق شفافية متزايدة. وتُبلغ حكومة الصومال الاتحادية بالدعم المالي المقدَّم من أجل التعرُّف على الثغرات وأوجه الازدواجية.

وستشمل الأدلة التي تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، بلوغ مراحل إنجاز رئيسية في هيكل الأمن الوطني وخطة الانتقال لكي يتسنى تسليم المسؤوليات الأمنية لبعثة الاتحاد الأفريقي تدريجياً إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية، وبلوغ مستويات أعلى من الشفافية والتنسيق دعما للأولويات المتفق عليها مع الصومال.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز هذا الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
وضع إطار/خطة لنقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية	تسليم المسؤوليات الأمنية بصورة تدريجية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية وتنفيذ مبادرات بناء القدرات ذات الصلة، حسب المواقع المحدَّدة في المرحلة ١ من خطة الانتقال	تسليم المسؤوليات الأمنية بصورة تدريجية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى القوات والمؤسسات الأمنية الصومالية وتنفيذ مبادرات بناء القدرات ذات الصلة، حسب المواقع المحدَّدة في المرحلة ٢ من خطة الانتقال، بما في ذلك تعزيز الاستعدادات من أجل تأمين الانتخابات الوطنية

٩٦ - وستواصل البعثة الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة بها التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاتها المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٩٧ - يعرض الجدول ٨ قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، التي أسهمت، من المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور في الفقرة ٩٠ أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٨

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	*المقررة لعام ٢٠١٨*	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				

الفئة	*المقررة لعام ٢٠١٨*	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٧	٧	٨	٨
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٤	٤	٤	٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٢٥٧	١٦١	٢٩٣	٣٠٤
المنشورات (عدد المنشورات)	٣٤	٣٣	٣٤	٣٤
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٥	٢٣	٢٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٩٨ – يعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية، بصورة رئيسية، إلى تنظيم عدد أقل من حلقات العمل والمنتديات بشأن العدالة، وإدارة السجون، والمسائل البحرية، وتحقيق الاستقرار، ومنع ومكافحة التطرف العنيف، بسبب عدم مؤاتاة البيئة السياسية لمثل هذه الأنشطة. وإضافة إلى ذلك، عُقد عدد أقل من حلقات العمل الخاصة بالفريق التنفيذي المعني بالنهج الشامل إزاء الأمن، إذ جرى تسيير الأعمال أساساً من خلال حلقات عمل عُقدت على الصعيد التقني لكل مسار على حدة بعد إقرار خطة الانتقال في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
	النفقات	*الاعتمادات*	*مجموع الاحتياجات*	*الاحتياجات غير المتكررة*	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩*
فئة الإنفاق	*(١)*	*(٢)*	*(٣)*	*(٤)*	*(٥)=(٣)-(٢)*
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٣ ٧٩٣,١	١٤ ٠٨٩,٩	١٦ ١٣٩,٠	–	٢ ٠٤٩,١
تكاليف الموظفين المدنيين	٣٥ ٢٨٣,٤	٣٩ ٧٩١,٩	٤٠ ٥٥٣,٩	–	٧٦٢,٠
التكاليف التشغيلية	٣٧ ٢٩٧,٢	٤٨ ٩٧٦,٦	٤٩ ٣٢٨,٧	١ ٠٠٠,٠	٣٥٢,١
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٨٦ ٣٧٣,٧**	**١٠٢ ٨٥٨,٤**	**١٠٦ ٠٢١,٦**	**١ ٠٠٠,٠**	**٣ ١٦٣,٢**

الجدول ١٠

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا											*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*			*الموظفون الوطنيون*		
	وأ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الفنيون الوطنيون*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	١	٢	١	٧	٣١	٤٨	٣٥	١	١٢٦	٥٧	–	١٨٣	٨٤	٤٥	١٣	٣٢٥
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	١	٢	١	٧	٣٠	٥٠	٣٦	–	١٢٧	٥٧	–	١٨٤	٨٤	٤٥	٣٨	٣٥١
المجموع الفرعي، التغير في الميزانية العادية	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**٢**	**١**	**(١)**	**١**	**–**	**–**	**١**	**–**	**–**	**٢٥**	**٢٦**
المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة لعام ٢٠١٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المساعدة المؤقتة العامة المقترحة لعام ٢٠٢٠	–	–	–	–	–	–	٣	–	٣	–	–	٣	٨	–	–	١١

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وأ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المجموع الفرعي، التغير في المساعدة المؤقتة العامة	–	–	–	–	–	–	٣	–	٣	–	–	٣	٨	–	–	١١
مجموع الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	١	٢	١	٧	٣١	٤٨	٣٥	١	١٢٦	٥٧	–	١٨٣	٨٤	٤٥	١٣	٣٢٥
مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	١	٢	١	٧	٣٠	٥٠	٣٩	–	١٣٠	٥٧	–	١٨٧	٩٢	٤٥	٣٨	٣٦٢
مجموع التغير	–	–	–	–	(١)	٢	٤	(١)	٤	–	–	٤	٨	–	٢٥	٣٧

٩٩ - تبلغ احتياجات بعثة الأمم المتحدة من الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ٠٢١ ١٠٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر ٦٢٥ فردا من أفراد وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة و ١٤ من ضباط شرطة الأمم المتحدة (٠٠٠ ١٣٩ ١٦ دولار)؛ وتكاليفَ الأفراد المدنيين (٩٠٠ ٥٥٣ ٤٠ دولار) اللازمة لعدد ١٨٤ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام، و ٢ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٧ مد-١، و ٣٠ ف-٥، و ٥٠ ف-٤، و ٣٦ ف-٣، و ٥٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ١٢٩ وظيفة وطنية (٨٤ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ٤٥ من الرتبة المحلية) و ١١ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٣ ف-٣ و ٨ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين) و ٣٨ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة و ٢٣ من وظائف الأفراد المقدَّمين من الحكومات؛ والتكاليفَ التشغيلية (٧٠٠ ٣٢٨ ٤٩ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (١٠٠ ٨٤١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٣٢١ ١ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٨٠٠ ٧٩٣ ٢١ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ٨١٠ ١ دولار)، والعمليات الجوية (٥٠٠ ٤٧٩ ١٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٨٩١ ٧ دولار)، والخدمات الطبية (١٠٠ ٦٣٧ ١ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٥٥٤ ٣ دولار).

١٠٠ - وفي عام ٢٠٢٠، تُقترح زيادة ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة بما قدره ٣٧ وظيفة توزيعها كالتالي:

(أ) إنشاء ٣٧ وظيفة (١ ف-٤، و ٢٥ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ٣ وظائف دولية في إطار المساعدة المؤقتة العامة (الرتبة ف-٣)، و ٨ وظائف وطنية في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين))، على النحو التالي:

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

'١' وظيفة واحدة لموظف لشؤون الانتخابات (ف-٤) (وظائف الدعم) في نيويورك؛

فريق الدعم الانتخابي المتكامل

'٢' ٢٥ وظيفة (من وظائف متطوعي الأمم المتحدة): ٢٠ وظيفة لأخصائيين في شؤون الانتخابات (١٠ في مقديشو؛ و ٢ في جوهر، و ٢ في بيدوا؛ و ٢ في كيسمايو؛ و ٢ في غاروي؛ و ٢ في دوسمريب)؛ و ٤ وظائف لمحللي معلومات في مقديشو؛ ووظيفة واحدة لموظف للإبلاغ والعمليات في مقديشو؛

'٣' وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف لشؤون الانتخابات (ف-٣) في مقديشو؛

'٤' وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف لنظم المعلومات (تسجيل الناخبين وإدارة النتائج) (ف-٣) في مقديشو؛

'٥' وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف لشؤون الانتخابات (التدريب) (ف-٣) في مقديشو؛

'٦' ثماني وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظفين لشؤون الانتخابات (بما في ذلك وظيفة واحدة لأمن الانتخابات وأخرى لتثقيف وتوعية الناخبين) (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين) في مقديشو (٣)، وجوهر (١)، وبيدوا (١)، وكيسمايو (١)، وغاروي (١)، ودوسمريب (١)؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفتين على النحو التالي:

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) للصومال

'١' وظيفة مساعدٍ خاص للشؤون السياسية من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤ في مقديشو؛

مركز المعلومات المتكامل

'٢' من وظيفة موظفٍ معاون للعمليات المشتركة (ف-٢) إلى وظيفة موظفٍ للعمليات المشتركة (ف-٣) في الصومال.

١٠١ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساساً إلى ما يلي: (أ) الاحتياجات الإضافية تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بسبب الاعتماد المرصود للنشر الكامل لعدد ٩٥ من أفراد وحدة الحراسة الإضافيين (زيادة في القوام الإجمالي لوحدة الحراسة من ٥٣٠ فردا في عام ٢٠١٩ إلى ٦٢٥ فردا في عام ٢٠٢٠) على أساس تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2019/140 و S/2019/141)؛ (ب) الاحتياجات الإضافية تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين، الناجمة أساسا عن الإنشاء المقترح لوظيفة دولية (ف-٤) و ٢٥ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة و ١١ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٣ ف-٣ و ٨ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين) في سياق تنفيذ الولاية الانتخابية للبعثة؛ (ج) الاحتياجات الإضافية تحت بند التكاليف التشغيلية، الناجمة أساسا عن زيادة تكاليف استئجار الطائرات الثابتة الجناحين وطائرات الهليكوبتر وما يتصل بها من احتياجات الوقود والتي يقابلها جزئياً انخفاضُ الاحتياجات تحت بند المرافق والبنى التحتية بسبب توقع الانتهاء من تشييد مشاريع كبرى في عام ٢٠١٩.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٠٢ - تدير بعثة الأمم المتحدة الصندوقَ الاستئماني للسلام والمصالحة في الصومال. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كان رصيد الصندوق الاستئماني يبلغ زهاء ١,١ مليون دولار. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع الجهات الشريكة لها في الصومال، وهي تتوقع أن تحصل على مساهمات إضافية لدعم عملها في البلد. وفي عام ٢٠١٩، سيبلغ إجمالي مستوى التمويل المتوقع مليونيَ دولار، ومن المتوقع أن يبقى على نفس المستوى في عام ٢٠٢٠، وذلك لأن البعثة تسعى، بالتعاون مع حكومة الصومال الاتحادية، إلى الحصول على المزيد من الأموال لدعم الشراكة الجديدة من أجل الصومال وتعزيز هيكل الأمن الوطني.

٤ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

(٤٠٠ ٩٠١ ٢ دولار)

تصدير

في السنوات الأخيرة، بدأت بلدان وسط آسيا الخمسة في إحياء اهتمامها المشترك بالتعاون الإقليمي والتفاهم المتبادل والجهود الجماعية من أجل معالجة بعض من أكبر التهديدات التي تواجه المنطقة. ومنذ أن توليتُ مسؤولياتي بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، سعيتُ جاهدةً إلى كفالة أن يكون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا في وضع جيد يتيح له دعم البلدان فيما تبذله من جهود.

وتظل المهام الأساسية للمركز متمثلةً في بذل المساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية لفائدة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، علاوة على رصد وتحليل الحالة الإقليمية وإقامة اتصالات مع المنظمات الإقليمية وهيئات أخرى في النظام الموحد للأمم المتحدة. ولقد عملنا، على مدى سنوات عديدة، مع بلدان المنطقة بشأن الأنشطة البرنامجية. وفي عام ٢٠١٩، شرعنا في وضع إطار جديد لإدارة المياه العابرة للحدود، ونحن نواصل تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروعنا المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وقد بذل المركز بقيادتي جهودا ترمي إلى التواصل مع الشباب من الجنسين في بعض من أشد أنحاء المنطقة تعرضاً للتهميش. إضافة إلى ذلك، فإننا نواصل عقد حلقاتنا الدراسية بشأن الحوار الاستراتيجي واجتماعنا السنوي لنواب وزراء خارجية دول وسط آسيا. ونحن نشرك بشكل منتظم ممثلي أفغانستان في جميع أعمالنا، تماشيا مع قرار بلدان المنطقة جعل تحديد العمل المشترك مع جارها الجنوبي أولوية من أولوياتها. ومن بين أهم النجاحات التي تم تحقيقها مؤخرا توسيع الاجتماع السنوي لنواب وزراء الخارجية ليشمل أفغانستان اعتبارا من عام ٢٠١٧.

ويتزايد كل يوم التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في وسط آسيا، مما يوفر لنا مجموعةً واسعة النطاق من المنطلقات الجديدة لدعم بلدان المنطقة في حل بعض المسائل المطروحة منذ أمد بعيد في جدول الأعمال الإقليمي في مختلف المجالات. وأنا أؤمن بصدق بأن هذا يشكّل نموذجا إيجابيا يحتذى به في عالم أصبح يعيش مرحلة تزداد اضطرابا وتناقضا يوما بعد يوم.

ومن المؤكد أنه لا تزال هناك العديد من القضايا التي تواجه وسط آسيا، ولا سيما التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف، وعدم الاتفاق على إدارة المياه العابرة للحدود، وآثار تغير المناخ المتنامية، وتزايد عدد الشباب الباحثين عن فرص جديدة. بيد أنني أشعر بالتفاؤل إزاء تزايد الفهم بأن التعاون الإقليمي ليس ممكنا فحسب، بل هو المفتاح الذي من شأنه حل العديد من المشاكل التي تبدو مستعصية. ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا على استعداد للوقوف إلى جانب بلدان المنطقة وهي تواصل تنميتها لتحقيق الخير لمواطنيها.

وأخيرا، يسرني أن أشير إلى قرارين اتخذتهما الجمعية العامة في الآونة الأخيرة، وهما القرار ٧/٧٢ الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن دور مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، والقرار ٢٨٣/٧٢ الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن تعزيز التعاون في وسط آسيا. وقد شكّل هذان القراران، اللذان طُرحا بمبادرة من بلدان وسط آسيا نفسها، تعبيراً جلياً عن التقدير لما نقوم به من عمل، وهما يشجعاننا على مواصلة بناء الثقة والحوار والتعاون في وسط آسيا.

(توقيع) ناتاليا **غيرمان**
الممثلة الخاصة للأمين العام
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١٠٣ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مسؤولٌ عن دعم السلطات الوطنية في تحديد ومعالجة الأخطار القائمة والمحتملة التي تهدد السلام والأمن الإقليميين. وقد حُدّدت ولاية المركز المفتوحة المدة في رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2007/279 و S/2007/280).

١٠٤ - ويسترشد المركز في أعماله ببرامج عمل مدتها ثلاث سنوات يغطي أحدثها الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وقد أقر الوثيقةَ في عام ٢٠١٧ نواب وزراء خارجية بلدان المنطقة الخمسة، وهي تضع خمس أولويات رئيسية هي: (أ) تعزيز الوقاية من المخاطر بين حكومات وسط آسيا؛ (ب) الرصد والإنذار المبكر؛ (ج) بناء الشراكات من أجل الوقاية من المخاطر؛ (د) تعزيز الأنشطة الوقائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المنطقة؛ (هـ) تشجيع التعاون والتفاعل فيما بين وسط آسيا وأفغانستان.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

١٠٥ - يسترشد المركز بالولاية المنوطة به لتحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المركز مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسد أهدافُ التنمية المستدامة المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١١٦ و ١١٨ أدناه.

التطورات الأخيرة

١٠٦ - خلال عام ٢٠١٨، شهدت منطقة وسط آسيا تواصلا مطردا للدينامية الإقليمية الإيجابية التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٦. واستمر قادة البلدان في تعزيز التعاون الإقليمي، مما وفر للمركز منطلقات جديدة للعمل مع البلدان على حل المسائل غير المحسومة منذ أمد طويل التي تؤثر على السلام والأمن الإقليميين.

١٠٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عقد قادة بلدان المنطقة اجتماعَ قمة في نور سلطان، هو الأول من نوعه منذ عام ٢٠٠٩. وكان من بين النتائج الرئيسية الاتفاقُ على جعل هذا الاجتماع مناسبة سنوية، تتم استضافتها بالتناوب بين البلدان الخمسة. وعُقد اجتماع القمة الثاني في نيسان/أبريل ٢٠١٩ في طشقند. وقد مثل هذا التطور لحظة حاسمة بالنسبة للتعاون الإقليمي، وهو يبين تزايد استعداد بلدان المنطقة للتصدي على نحو مشترك للتحديات والتهديدات الإقليمية التي تواجه وسط آسيا.

١٠٨ - وتتضح الاتجاهات الإيجابية أيضاً في مختلف المستويات الحكومية، وتزداد وضوحاً داخل المجتمعات. وقد أُبرم عددٌ من الاتفاقات الثنائية والإقليمية الطموحة على مستوى العمل وفيما بين الوكالات، بغية تعزيز التعاون في مجالات مثل إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، وإن كان التوصل لاتفاق إقليمي في هذا الشأن يبقى أمرا بعيد المنال. ويتزايد، علاوة على ذلك، التعاون فيما بين الوكالات الأمنية من أجل التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثلما يتضح من المشاركة النشطة لممثلين وخبراء من بلدان وسط آسيا وأفغانستان في حلقات العمل الإقليمية التي يعقدها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا بشأن منع التطرف العنيف والإرهاب. وأخيرا، أدى وضع معابر حدودية جديدة وتبسيط النظم الحدودية، ولا سيما في وادي فرغانة، إلى زيادة التجارة والتفاعل فيما بين الشعوب، وهو ما أسفر عن تحسّن ظروف الحياة اليومية لمن يعيشون بالقرب من الحدود الدولية. وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض الأجزاء الرئيسية من الحدود بين عدد من بلدان المنطقة محل نزاع، وهو ما قد يشكّل مصدرا للتوتر غير مرتفع المخاطر.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٠٩ - في عام ٢٠٢٠، سيعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا جاهدا من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي في المنطقة من خلال تنفيذ برنامج عمله للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ويشمل ذلك دعم الجهود الرامية إلى إدارة المياه العابرة للحدود؛ ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا؛ والعمل على نشر ثقافة الوقاية في أوساط الشباب بالمنطقة. وسينظم المركز حلقته الدراسية السنوية بشأن الحوار الاستراتيجي واجتماعه السنوي لنواب وزراء الخارجية على نحو يضمن مشاركة دول وسط آسيا الخمس بالإضافة إلى أفغانستان والأمم المتحدة.

١١٠ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار التزام حكومات المنطقة الخمس وأصحاب المصلحة الوطنيين بالدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي؛

(ب) الاهتمام المتواصل لبلدان المنطقة الخمسة بإشراك أفغانستان في جهود التعاون الإقليمي؛

(ج) توافر تمويل خارج عن الميزانية من أجل مواصلة أنشطة المشاريع دعماً لتنفيذ ولاية المركز.

١١١ - ويراعي المركز المنظور الجنساني في أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. فالمنجزات المستهدفة لثلاث حلقات عمل إقليمية تُعقد على مستوى الخبراء بشأن مسائل تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة لفائدة المسؤولين من دول وسط آسيا وأفغانستان تشمل تشجيعَ البلدان على إرسال وفود يتوازن فيها تمثيل الجنسين للمشاركة في حلقات العمل، وإدراجَ المسائل الجنسانية في جدول أعمال حلقات العمل المذكورة حيثما أمكن ذلك.

١١٢ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، فإن المركز على اتصال برابطة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

١١٣ - وفيما يخص التنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون المركز بشكل وثيق مع البنك الدولي. وسيواصل أيضاً التعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك منسقو الأمم المتحدة المقيمون في البلدان الخمسة والمنظمات الممثَّلة في الأفرقة القطرية، بما يشمل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن القضايا الجنسانية، ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن مسائل المياه. ويقدّم المركز توجيهاً سياساتياً عاماً إلى الأفرقة القُطرية في مجال الدبلوماسية الوقائية لضمان الاتساق والتكامل في الجهود المبذولة من أجل منع نشوب النزاع وبناء السلام.

أنشطة التقييم

١١٤ - من المقرر أن يجرى في عام ٢٠٢٠ تقييم ذاتي لتنفيذ تفويض السلطة في المركز.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ – الهدف

١١٥ – الهدف الذي يسهم المركز في تحقيقه هو تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١١٦ – يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

١١٧ – ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف في تحقيق الحصول بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة.

١١٨ – وأخيرا، يتواءم الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة من أجل بناء القدرات، على جميع المستويات، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

٣ – أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الديناميات الإيجابية وتعزيز إرادة سياسية جديدة في وسط آسيا

الاجتماع السنوي الثامن لنواب وزراء خارجية دول وسط آسيا، بيشكيك، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. المصدر: الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا على دعم الديناميات الإيجابية في المنطقة، وإيجاد إرادة سياسية جديدة تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي. واضطلع المركز بدور محوري في الجهود المبذولة في إطار الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، فكان بمثابة منبر للحوار الإقليمي بشأن القضايا والتحديات المرتبطة بالأمن والاستقرار. ولقد أدت الديناميات التي شهدتها المنطقة مؤخراً إلى زيادة التفاعل بين قادة دول وسط آسيا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وساهم المركز في هذا الزخم الإيجابي من خلال توفير منابر فريدة للنقاش قبل موعد انعقاد المناسبات الكبرى، مثل القمة التاريخية التي عُقدت في نور سلطان في آذار/ مارس ٢٠١٨ وقمة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال التي عُقدت في تركمانباشي، تركمانستان، في آب/أغسطس ٢٠١٨.

وفي عام ٢٠١٨، عقد المركز في بيشكيك اجتماعَه السنوي لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا الذي عزز المناقشات بين الأمم المتحدة وبلدان وسط آسيا بشأن التحديات والمخاطر القائمة والناشئة التي تهدد السلام في المنطقة. وللسنة الثانية على التوالي، انضم نائب وزير خارجية أفغانستان وممثلو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى أجزاء من هذا الاجتماع. وقد شجع ذلك على إجراء محادثات بنّاءة بصيغة تشارك فيها دول وسط آسيا الخمس إلى جانب أفغانستان والأمم المتحدة، كما شكّل حدثا هاما في سياق توسيع نطاق التعاون بين بلدان وسط آسيا وأفغانستان.

وبالإضافة إلى ذلك، اشترك المركز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ مع حكومة أوزبكستان في تنظيم أول منتدى للخبراء في وسط آسيا يجمع ممثلي معاهد الدراسات الاستراتيجية في المنطقة، وفي عقدِ المؤتمر الدولي الذي نظم في شباط/فبراير ٢٠١٩ بعنوان ”التواصل في وسط آسيا: تحديات وفرص جديدة“.

وقد تمثل دور المركز في هذه العملية في تنظيم وعقد مناسبات رفيعة المستوى وفي تعزيز فهم مشترك للتحديات والفرص السانحة في المنطقة في ضوء عمل المركز في مجال الدبلوماسية الوقائية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي إيجاد تعاون إقليمي أكثر تنظيما بين بلدان وسط آسيا الخمسة وأفغانستان. فعلى الرغم من كثرة الاتصالات داخل المنطقة على الصعيد الثنائي وتزايدها على الصعيد المتعدد الأطراف أيضاً، يسهم تعزيز التعاون الأكثر تنظيما في دعم مزيد من النمو والتطور في الديناميات الإيجابية التي تسود المنطقة حاليا.

وتشمل الأدلة على تحقّق النتيجة مشاركةَ نائب وزير خارجية أفغانستان في الاجتماع السنوي لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا في بيشكيك؛ وعقدَ منتدى الخبراء لوسط آسيا الذي كان بمثابة اجتماع تحضيري سبق اجتماع القمة المعقود بين رؤساء دول وسط آسيا في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١١٩ - وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ المشار إليها في تقرير الأمين العام عن تقديرات عام ٢٠١٨ المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن ضمن المجموعة المواضيعية الثالثة (A/72/371/Add.3، الجدول ١١)، وهي تحسين التعاون الإقليمي فيما بين حكومات بلدان وسط آسيا الخمسة (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان)، وذلك على نحو ما تدل عليه المبادرات المشتركة التي طرحتها حكومات وسط آسيا، بدعم من المركز الإقليمي، بغية التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، فيما يتعلق بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا؛ (ب) تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد المائية العابرة للحدود في حوض بحر آرال؛ (ج) تيسير الحوار السياسي وتعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

دعم الزخم الإقليمي الإيجابي

في عام ٢٠١٨، أتاح تحسُّن الديناميات في المنطقة مجموعةً من المنطلقات الجديدة التي تتيح لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا العمل مع بلدان المنطقة على معالجة التحديات التي تواجهها منذ أمد طويل. وقد بذل المركز الإقليمي جهودا من أجل دعم الزخم الإيجابي في المنطقة على مختلف مستويات المجتمع، بما في ذلك من خلال إطلاق مبادرة جديدة تهدف إلى تعزيز ثقافة الوقاية

بين شباب المنطقة من الجنسين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المهمشة بالقرب من الحدود الدولية لبلدان المنطقة الخمسة.

التحدي والاستجابة

تمثَّل التحدي في التواصل مع الأجيال الشابة ولا سيما في المجتمعات المحلية المهمشة في بلدان وسط آسيا الخمسة، في سياق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في مختلف أنحاء المنطقة. ويقوم المركز بحشد الدعم داخل حكومات البلدان الخمسة بغية تنظيم تدخلات محددة الأهداف لفائدة الشباب في المجتمعات المحلية الحدودية. وطوال عام ٢٠١٩، سيواصل المركز العمل مع الحكومات الخمس من أجل حشد الدعم لصالح الشباب لتمكينهم من اتخاذ المبادرات لتعزيز التعاون عبر الحدود والاتصال المباشر بين الناس والتفاهم بين الثقافات.

واستجابة لذلك، يعتزم المركز مواصلة العمل في عام ٢٠٢٠ بالاستفادة من هذه المبادرة، مع الأخذ بالدروس المستخلصة منها في عام ٢٠١٩. وسينفذ المركز أنشطة اتصال من أجل تحديد جهات مانحة جديدة يمكنها دعم العمل، وسيدعو ممثلي الشباب إلى المشاركة في مناسبات يعقدها على مدى العام، حسب الاقتضاء، بغية عرض مبادراتهم والتواصل بشكل مباشر مع المسؤولين من بلدان المنطقة. وسيشكل هذا جزءا من التنفيذ المستمر لبرنامج عمل السنوات الثلاث (٢٠١٨-٢٠٢٠) الذي يشمل تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تشجيع تعاون أوثق في مجال إدارة المياه العابرة للحدود في وسط آسيا. وسيواصل المركز أيضا دعمه لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب، عن طريق تقديم المشورة في مجالي السياسات وبناء القدرات من أجل تيسير استجابات فعالة لخطر التطرف العنيف والإرهاب في جميع أنحاء المنطقة. وسيواصل المركز توفير منبر فريد لتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في المنطقة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي مشاركة أكبر من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في التصدي معا للتحديات الإقليمية، بما في ذلك إقامة حوار سياسي أكثر شمولا للمجتمع بمختلف مستوياته، ولا سيما الشباب والنساء، في مسعى إلى صون السلام والأمن الدوليين في وسط آسيا في الأجل الطويل.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة التفاعل والتعاون الإقليمي فيما بين بلدان المنطقة الخمسة على جميع المستويات، من أعلى المناصب الحكومية إلى مستويات القاعدة الشعبية، وفيما بين جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الشباب على وجه الخصوص.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
		مواصلة التوسّع في إشراك فئات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولا وتنظيما بين أصحاب المصلحة

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
تقديم الدعم لتعاون أكثر تنظيما في سياق المبادرات الجديدة لبلدان المنطقة من أجل التحضير لمؤتمر قمة النوروز السنوي	زيادة مشاركة مختلف الفئات في المناقشات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، بما في ذلك من خلال مبادرة الشباب الجديدة التي يعتمدها المركز	الرئيسيين في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان

١٢٠ - وسيواصل المركز الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢١ - يعرض الجدول ١١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور في الفقرة ١١٥ أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ١١

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	*المقررة لعام ٢٠١٨*	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدَّمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢	٢	٢	٢
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٣	٣	٣	٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٢
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
	النفقات	*الاعتمادات*	*مجموع الاحتياجات*	*الاحتياجات غير المتكررة*	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩*
فئة الإنفاق	*(١)*	*(٢)*	*(٣)*	*(٤)*	*(٥)=(٣)-(٢)*
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	–	–	–	–
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ٠٣٨.٩	٢ ١٣٥.٢	٢ ١٥٧.١	–	٢١.٩
التكاليف التشغيلية	٦٤٦.٢	٨٩٨.٣	٧٤٤.٣	–	(١٥٤.٠)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٢ ٦٨٥.١**	**٣ ٠٣٣.٥**	**٢ ٩٠١.٤**	**–**	**(١٣٢.١)**

الجدول ١٣
الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا												*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*			*الموظفون الوطنيون*		
	وأ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الفنيون الوطنيون*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	–	١	–	–	١	٢	٢	–	٦	٢	–	٨	٤	١٨	–	٣٠
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	–	١	–	–	١	٢	٢	–	٦	٢	–	٨	٤	١٨	–	٣٠
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

١٢٢ – تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا في عام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ٩٠١ ٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١٠٠ ١٥٧ ٢ دولار) اللازمة لثماني وظائف دولية (١ أمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٢ وظيفة وطنية (٤ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ١٨ من الرتبة المحلية)، إلى جانب التكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٧٤٤ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٨٠٠ ٣٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٢٢٨ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٢٠٠ ١٠١ دولار)، والنقل البري

(٠٠٠ ٥٣ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٢٢٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ١٠٣ دولار).

١٢٣ - ويقترح في عام ٢٠٢٠ عدم إدخال تغييرات على عدد ورتب الوظائف بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا.

١٢٤ - ويعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية نتيجة لما يلي: (أ) توقّف تشغيل خط مستأجر من مقدم محلي لخدمات الإنترنت؛ (ب) انخفاض تكاليف استئجار المواقع الأربعة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وانخفاض الاعتمادات المطلوبة للتشييد والتعديلات والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية ولاقتناء المعدات؛ (ج) انخفاض الاعتمادات المطلوبة للشحن والتكاليف المتصلة به ولسداد حصة المركز من المصاريف التشغيلية في المواقع الأربعة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٢٥ - يتوقع، في عام ٢٠١٩، أن تدعم موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١,٢ مليون دولار تنفيذَ الأنشطة التالية:

(أ) تنظيم حلقة دراسية بشأن الحوار الاستراتيجي مع معاهد الدراسات الاستراتيجية في وسط آسيا وسلسلة من أنشطة بناء القدرات لصالح بلدان وسط آسيا وأفغانستان، تستهدف عموماً تقديم المساعدة والدعم إلى حكومات المنطقة في بناء القدرات على منع نشوب النزاع (٠٠٠ ٣٥٠ دولار)؛

(ب) مشروع التعاون الإقليمي بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود بين دول وسط آسيا وأفغانستان (٠٠٠ ٢٥٠ دولار)؛

(ج) مواصلة المرحلة الثالثة من المشروع المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا (٠٠٠ ٥٠٠ دولار).

١٢٦ - ويتوقع، في عام ٢٠٢٠، أن يتلقى المركز موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ مليون دولار لتنفيذ أنشطته، بما في ذلك ما يلي:

(أ) عقد اجتماع لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، وتنظيم حلقة دراسية بشأن الحوار الاستراتيجي مع معاهد الدراسات الاستراتيجية في وسط آسيا وسلسلة من أنشطة بناء القدرات لصالح بلدان وسط آسيا وأفغانستان، تستهدف عموماً تقديم المساعدة والدعم إلى حكومات المنطقة في بناء القدرات على منع نشوب النزاع (٠٠٠ ٣٠٠ دولار)؛

(ب) مشروع التعاون الإقليمي بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود بين دول وسط آسيا وأفغانستان (٠٠٠ ٢٠٠ دولار)؛

(ج) مواصلة المرحلة الثالثة من المشروع المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا (٠٠٠ ٥٠٠ دولار).

٥ - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٣ ٥٠١ ٠٠٠ دولار)

تصدير

بصفتي رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، عملتُ بنشاط على حل المسائل الخلافية المتبقية فيما يتعلق بوضع العلامات الحدودية على الحد البري المشترك بين نيجيريا والكاميرون عن طريق الوساطة بين الطرفين. ولئن كان عمل اللجنة يشار إليه كمثال جيد على الحل السلمي لنزاع حدودي، فإن ما أحرز من تقدم خلال السنوات القليلة الماضية قد ينهار في حالة عدم الانتهاء رسميا من تعليم الحدود مع توقيع جميع النماذج الملزِمة للطرفين وتضمينها في بيان نهائي بالحدود. ومن شأن تعليم الحدود بشكل واضح أن يسهم إسهاما كبيرا في المستقبل في تنظيم العلاقات بين الطرفين. وسيؤدي الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة في عملية رسم الخرائط الحدودية، إلى جانب مشاريعها الإنمائية ومبادراتها لبناء الثقة عبر الحدود، إلى تلافي التنازع المحتمل على الحدود المتفق عليها التي تم تعليمها. وعلاوة على ذلك، فإن الحل السلمي لمنازعات تعليم الحدود بين الدول الأعضاء الرئيسية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

وقد كنتُ أنا نفسي شاهداً على أهمية عمل اللجنة، بعد أن انتهينا من تعليم الحدود بين قريتي تيبسان في نيجيريا وكونتشا في الكاميرون. فلطالما كانت قرية كونتشا تعتمد على قرية تيبسان في الحصول على ما يلزمها من إمدادات لأن نهراً كبيراً يقطع الطرق التي تربطها بالكاميرون. وبعد تثبيت الأعمدة الحدودية بين القريتين، تسنى للمسؤولين البلديين فتح نقاط جمركية وإضفاء الطابع الرسمي على المعاملات التجارية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة بين القريتين. وفي بعض الحالات التي تسببت فيها أعمال التعليم الحدودي في تقسيم المجتمعات المحلية على جانبي الحدود، عمد فريق الأمم المتحدة للدعم إلى إجراء رصد معزّز للوضع لكي يكفل حماية حقوق السكان المتضررين من تعليم الحدود وأن تكون الحدود بمثابة جسر يربط بين السكان، لا أن تكون حاجزا بينها. وستسهم بيانات الحدود وخرائطها النهائية في إتمام تعليم الحدود، وستكون المشاريع الإنمائية العابرة للحدود التي تنفذها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أو الجهات المانحة عاملا يساعد على حشد الدعم لعملية تعليم الحدود في صفوف السكان المتضررين منها.

ولا تزال اللجنة تحرز التقدم في العمل المنوط بها. فمن أصل ٢ ١٠٠ كيلومتر من الحدود البرية المشتركة بين البلدين، لم يتبق سوى ٩٥ كيلومترا لم يتفق عليها بعد. ولسوف أواصل العمل مع الطرفين من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لنقاط الخلاف المتعلقة بالحدود المتبقية البالغ طولها ٩٥ كيلومترا، بحيث يتسنى المضي قدما بمشروع تثبيت الأعمدة الحدودية ومن ثم إعداد بيان بالحدود يُختتم به تعليم الحدود. وسأواصل أيضا الدعوة إلى تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والمشاريع الاقتصادية المشتركة دعماً للسكان المتضررين من تعليم الحدود. وسيتطلب ذلك تنفيذ مشاريع إنمائية عبر الحدود وتقديم الدعم إلى أمانة لجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تعزيز بناء الثقة بين أكبر بلدين في غرب ووسط أفريقيا.

وفي نهاية المطاف، ستسفر هذه العملية، بما وُظِف لها من موارد وطاقات وما عُقد عليها من آمال، عن إبرام اتفاق ملزِم وستحظى بالالتزام والدعم من جانب سكان البلدين.

(توقيع) **محمد بن شمباس**
الممثل الخاص للأمين العام
لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١٢٧ - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة مسؤولة عن تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل مسؤولياتها ما يلي: (أ) تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية؛ (ب) تيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد، وعلى طول الحدود، وفي شبه جزيرة باكاسي؛ (ج) معالجة حالة السكان المتضررين؛ (د) تقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة. ويستمد فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى اللجنة المختلطة ولايته من تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2018/1130 و S/2018/1131).

١٢٨ - وقد تم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة الواردة في حكم محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واكتمل تنفيذ حكم المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية عقب الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ وإقرار الدولتين الطرفين، الكاميرون ونيجيريا، في نيسان/أبريل ٢٠١١ بأن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية قد أتم ولايته. وبتسوية مسألة الحدود البحرية، يصبح دور الأمم المتحدة هو التأكد من أن كلا من بيان الحدود والخرائط النهائية يعكس بدقة حكم محكمة العدل الدولية.

١٢٩ - ورغم التقدم المحرز نحو التسوية السلمية لهذا النزاع الحدودي، من شأن هذا التقدم أن ينهار في حالة عدم الانتهاء رسميا من تعليم الحدود عن طريق التوقيع على بيان نهائي بالحدود عقب تثبيت جميع الأعمدة. وسيكون دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة منصباً في عام ٢٠٢٠ على استكمال المفاوضات بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها وتوقيع بيان الحدود بعد نصب الأعمدة المتبقية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

١٣٠ - تسترشد البعثة بالولاية المنوطة بها في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف فريق الدعم مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسد أهدافُ التنمية المستدامة المقاصدَ المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرة ١٤٢ أدناه.

التطورات الأخيرة

١٣١ - في عام ٢٠١٨، ظلّ انعدام الأمن، بسبب العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام، في منطقة الحدود الشمالية الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا يؤثر سلباً في عمل اللجنة، لتتأخّر بذلك جهود التقييم الميداني وتعليم الحدود في عدة مواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أدت زيادة التوترات في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون إلى إثارة شواغل أمنية إضافية. ونتيجة لذلك، واجهت الأنشطة الجارية لتعليم الحدود وتثبيت الأعمدة الحدودية تحديات إضافية. ولمواجهة هذه التحديات، عززت الدولتان الطرفان التدابير الأمنية للعمليات الميدانية بما يسمح بمواصلة أعمال تعليم الحدود.

١٣٢ - ولم يبَت بعد فيما مجموعه ١٣ نقطة خلاف. وبغية التوصل إلى توافق، عقد رئيس اللجنة مشاورات ثنائية مع رئيسي الوفدين النيجيري والكاميروني في مسعى إلى التوفيق بين موقفيهما المتباينين بشأن بعض الفقرات الواردة في حكم محكمة العدل الدولية. وأحال الطرفان رسميا موقفيهما إلى الرئيس، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقديم مقترحات ملموسة لحل خلافاتهما.

١٣٣ - وجدد الطرفان أيضا التزامهما وجهودهما فيما يخص تجديد موارد صناديق التبرعات التي تدعم العملية وأعربا عن تصميمهما الثابت على تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية تنفيذاً كاملا، بما في ذلك التدابير المتصلة ببناء الثقة والمشاريع الإنمائية العابرة للحدود التي يستفيد منها السكان المتضررون من تعليم الحدود.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٣٤ - بناء على توقعات معقولة، يعتقد أن الحدود البرية تمتد في مجملها على مسافة ١٠٠ ٢ كيلومتر. وجرى تقييم ما مجموعه ٠٠٥ ٢ كيلومترات أثناء بعثات ميدانية، ووقع الطرفان على النماذج التي تدل على موافقتهما. وفيما يتعلق بالتعليم المادي للحدود البرية، تم حتى الآن تعليم ما نسبته ٤٩ في المائة منها.

١٣٥ - وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تيسير التعاون بين الطرفين من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تسوية الخلافات المتعلقة بتعليم الحدود التي أُرجئت أساسا بسبب التفسيرات المختلفة لفقرات معينة من حكم محكمة العدل الدولية، وكذلك بسبب صعوبة الوصول إلى الميدان والشواغل الأمنية المحلية؛ (ب) وتشييد زهاء ٤٨٦ عمودا؛ (ج) وإصدار مشاريع الخرائط والتحقق منها بمعرفة خبراء من الطرفين؛ (د) وتقديم التوجيه القانوني وإصدار البيانات ذات الصلة وتنظيمها بغية إدراجها في صياغة بيان بشأن الحدود ومرفقاته التقنية؛ (هـ) وتقديم الدعم لوضع برامج بناء الثقة والمشاريع الإنمائية العابرة للحدود لصالح السكان في المناطق المتضررة من تعليم الحدود؛ (و) ودعم إعادة تأهيل الحدود التي تم تعليمها في منطقة بحيرة تشاد وتكثيفها، وهي تشمل الجزء من الحدود الذي يمتد من النقطة الثلاثية بين الكاميرون ونيجيريا وتشاد إلى العمود رقم ٥؛ (ز) والدعوة إلى دعم لجنة حوض بحيرة تشاد في تنفيذ مشاريعها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المشاريع الموجهة للنساء والشباب؛ (ح) وتعزيز التعاون دون الإقليمي بشأن الممارسات الجيدة في مجال إدارة الحدود من خلال تعميم الدروس المستفادة من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة؛ (ط) ودعم حملة جمع الأموال بهدف مواصلة تعليم الحدود وتنفيذ مشاريع بناء الثقة.

١٣٦ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) تظل الدولتان الطرفان، الكاميرون ونيجيريا، ملتزمتين بحكم محكمة العدل الدولية، وبخطة العمل التي اعتمدتها لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة؛

(ب) توجد بيئة أمنية مواتية للعمل المتواصل الذي يضطلع به فريق الدعم؛

(ج) يستمر توفير الموارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية ولتمويل مبادرات بناء الثقة، ويتم تلقي تبرعات إضافية لتنفيذ مشروع تعليم الحدود.

١٣٧ - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتشمل الأمثلة على ذلك تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية في مجالات المياه الصالحة للشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بالكهرباء. وستواصل اللجنة القيام بزيارات ميدانية منتظمة على طول الحدود البرية لرصد احترام الحقوق القانونية للسكان المتضررين ورفاههم، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب.

١٣٨ - ويستضيف فريقَ الدعم الذي يؤدي مهام أمانةَ اللجنة مكتبُ الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي يوجد مقره، الذي وفرته الحكومة المضيفة مجانا، في داكار. ويقدم مكتبُ غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم الإداري واللوجستي إلى الفريق (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والشؤون المالية، والميزانية، والمشتريات).

١٣٩ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون البعثة مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بشكل مشترك وفقا لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مواتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود.

أنشطة التقييم

١٤٠ - من المقرر القيام بتقييم ذاتي لتنفيذ تفويض السلطة في اللجنة في عام ٢٠٢٠.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

١ - الهدف

١٤١ - يتمثل الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه في إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا بطريقة منظمة وسلمية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤٢ - يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٤٣ - وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بسبل منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

لم يتبق سوى ١٠٠ كيلومتر لإتمام عملية التقييم الكاملة للحدود بين الكاميرون ونيجيريا

أعمال تشييد الأعمدة الحدودية جارية على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شُيد ٩٩١ عمودا من أصل ٢ ٦٩٦ عمودا يقدر أنها لازمة لوضع علامات مادية على الحدود. وبدأت أعمال تشييد الأعمدة في القسم ٤ باء (٣٣٥ عمودا) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، من المتوقع تشييد ٤٣٠ عمودا، يليها ٤٨٦ عمودا في عام ٢٠٢٠ فـ ٤٥٤ عمودا في عام ٢٠٢١.

وعلى الرغم من أنه تم تقييم معظم الحدود (٢ ٠٠٥ كيلومترات) والاتفاق عليها بين الدولتين الطرفين، فإن جهودا تبذل حاليا للخروج من حالة الجمود في المناطق الحدودية المتبقية المتنازع عليها والتي تمتد مسافة ٩٥ كيلومترا. وفي عام ٢٠١٨، قام الممثل الخاص للأمين العام بمهمتي وساطة لمناقشة هذه المسألة مع رئيسي وفدي الدولتين الطرفين، الكاميرون ونيجيريا، بهدف التوصل إلى تسوية في المستقبل القريب.

وفي ضوء تزايد الأنشطة الإرهابية على طول الحدود بين نيجيريا والكاميرون، في عام ٢٠١٨، عقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعا آخر رفيع المستوى لحث حكومتي الكاميرون ونيجيريا على تفعيل البروتوكولات الأمنية التي اتفقا على وضعها قبل مواصلة الأعمال. وبناء على ذلك، وافق كل بلد على أن يوفر كحد أدنى كتيبة من الجنود وطائرة عمودية وموظفين طبيين للأفرقة الميدانية، وذلك ليس من أجل تأمين الحماية المباشرة للموظفين والمتعاقدين فحسب، وإنما لتفادي الهجمات التي يحتمل أن تشنها عناصر إجرامية في مناطق العمليات. وتبعا لذلك، استؤنفت أشغال تشييد الأعمدة الحدودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في استمرار الدولتين الطرفين في إظهار إرادتهما السياسية لتسوية النزاع الحدودي. وتشمل الأدلة التي تثبت تحقيق هذه النتيجة إتاحة أموال إضافية من التبرعات تخصصها الدولتان الطرفان لتشييد الأعمدة على طول الحدود بين البلدين. وتشمل الأدلة أيضا اتفاق الدولتين الطرفين على كفالة الأمن للأعمال المتبقية، مما يعكس التعاون بين الحكومتين والتزامهما بوضع اللمسات الأخيرة على تعليم الحدود.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

---

١٤٤ - ولم تنجز نتيجة مقررة لعام ٢٠١٨ تتمثل في إحراز تقدم نحو إتمام تعليم الحدود البرية، وإبرام اتفاق تعاون بشأن مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨ للمجموعة المواضيعية الثالثة (A/72/371/Add.3، الجدول ١٤)، ويتجلى ذلك في الخلاف المتبقي فيما يتعلق بالجزء من الحدود الذي يمتد مسافة ٩٥ كيلومترا. وساهم في هذا التطور التأخيرُ في استكمال الترتيبات الأمنية المتعلقة بالعمليات الميدانية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الحدود يتيح بدء صياغة بيان الحدود النهائي

في عام ٢٠١٨، واصلت البعثة تشييد الأعمدة الحدودية على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في مواصلة تشييد الأعمدة والشروع في عملية صياغة بيان الحدود، بالنظر إلى عدم استقرار الوضع الأمني والجمود السياسي في مناطق الخلاف المتعلق بالجزء المتبقي من الحدود الذي يمتد مسافة ٩٥ كيلومترا، والذي كان له تأثير سلبي على تشييد الأعمدة، فضلا عن بدء عملية صياغة بيان الحدود.

وردا على ذلك، ستعمد البعثة، في عام ٢٠٢٠، إلى دعم الجهود الرامية إلى وضع تدابير أمنية صارمة من أجل مواصلة أعمال نصب الأعمدة والمساعدة على تحديد الالتزامات السياسية لكلتا الدولتين الطرفين بمواصلة أنشطة تعليم الحدود وتسوية الخلافات العالقة. وفي عام ٢٠٢٠، ستقوم البعثة بصياغة بيان الحدود الملزم قانونا.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المنشودة، وهي التعليم التام للحدود عن طريق بيان حدود ملزم قانونا. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تشييد ٢ ٦٩٦ عمودا على طول الحدود، وإنتاج الخرائط النهائية للحدود ووضع الصيغة النهائية لبيانات الحدود، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وسيفضي بيان الحدود إلى تسوية النزاع الحدودي بين البلدين والوفاء بمتطلبات الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزداد سرعة التقدم المحرز صوب تشييد الأعمدة نتيجة لوجود تضاريس أقل وعورة، وتيسير الوصول إلى الأجزاء المتبقية من الحدود، فضلا عن تعزيز الدولتين الطرفين للتدابير الأمنية على طول الحدود.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الأعمدة على طول الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا (العدد التراكمي)

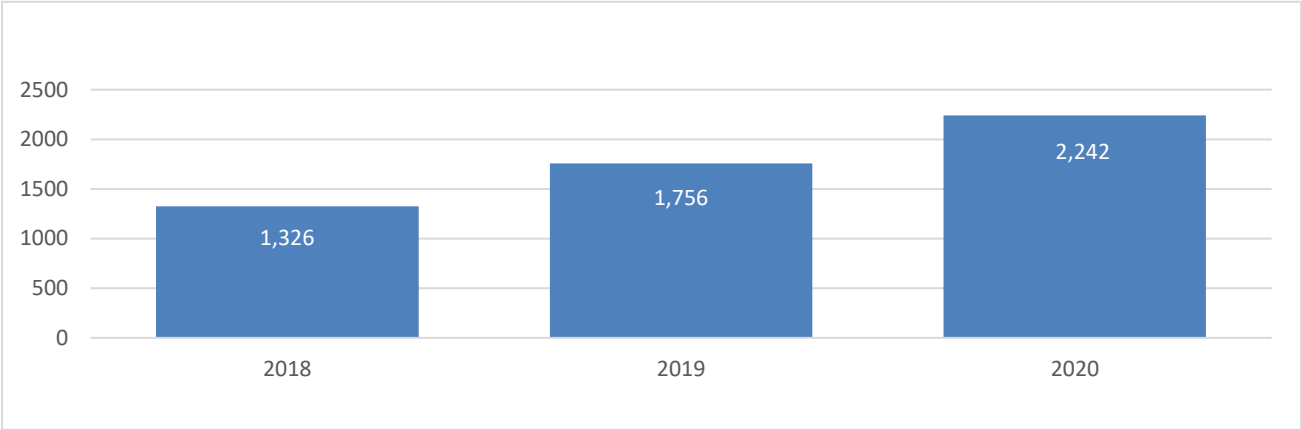

١٤٥ - وستواصل البعثة الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليها، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاتها المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤٦ - يعرض الجدول ١٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور في الفقرة ١٤٢ أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٤

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢	٢

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	٢	٢	٢	٢
باء – توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	٢٢	١٣	٢٢	٢٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٤٧ – يعزى الفرق في المواد التقنية أساسا إلى إصدار اللجنة التوجيهية للمشروع وفريق الرصد التقني لعدد أقل من التقارير بسبب التأخير في تفعيل البروتوكولات الأمنية التي اتفق الطرفان على وضعها قبل مواصلة أعمال نصب الأعمدة، وبسبب الخلافات بين الطرفين على تعليم الحدود في بعض المناطق التي لا تزال المناقشات جارية بشأنها.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
	النفقات	الاعتمادات	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٣)-(٢)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٥١,٤	٧١,٩	٧٢,٠	–	٠,١
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٨٧٤,٤	١ ٣٥٤,٩	١ ٣٥٤,٤	–	(٠,٥)
التكاليف التشغيلية	١ ٦٥٢,٥	٢ ٠٧٤,٢	٢ ٠٧٤,٦	–	٠,٤
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٣ ٥٧٨,٣**	**٣ ٥٠١,٠**	**٣ ٥٠١,٠**	**–**	**–**

الجدول ١٦
الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	المجموع	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة المتصلة بها	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	–	–	–	–	٢	٦	–	٨	–	١	–	٩	–	٢	–	١١
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	–	–	–	–	٢	٦	–	٨	–	١	–	٩	–	٢	–	١١
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

١٤٨ – تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها في عام ٢٠٢٠ للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ما مقداره ٠٠٠ ٥٠١ ٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وسيغطي هذا المبلغ نشر مستشار عسكري واحد (٠٠٠ ٧٢ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٤٠٠ ٣٥٤ ١ دولار) لتسع وظائف مؤقتة لموظفين دوليين (٢ ف-٥، و ٦ ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين لموظفين وطنيين (الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٦٠٠ ٠٧٤ ٢ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٥٠٠ ٧٠١ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٢٠٠ ٣١٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ٣٠٤ دولار)، والنقل البري (٥٠٠ ٤٣ دولار)، والعمليات الجوية (١٠٠ ٢١٥ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٢٩٧ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٢٠٢ دولار).

١٤٩ - وفي عام ٢٠٢٠، يُقترح الإبقاء على عدد الوظائف المخصصة لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وعلى رتبها دون تغيير.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٥٠ - يتولى تنفيذ أعمال تشييد الأعمدة مقاولون مؤهلون تختارهم الأمم المتحدة من خلال عملية شراء تنافسية، وفقا للقواعد والأنظمة المعمول بها في الأمم المتحدة، ولدليل مشتريات الأمم المتحدة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم بناء ١ ٣٢٦ عمودا من أصل ما يُقدر عدده بـ ٢ ٦٩٦ عمودا باستخدام ما ورد من موارد خارجة عن الميزانية.

١٥١ - وستكمل الأعمدة المتبقية وعددها ١ ٣٧٠ عمودا التعليم المادي للحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ٩,٨ ملايين دولار. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، بلغ الرصيد غير المنفق المتاح في الصندوق الاستئماني لتنفيذ مشروع تشييد الأعمدة ١,١ مليون دولار، وهو مبلغ وفرته حكومة ألمانيا.

١٥٢ - وبالنظر إلى استنفاد رصيد الصندوق الاستئماني والحاجة إلى مواصلة عملية نصب الأعمدة، التزمت حكومة الكاميرون وحكومة نيجيريا بالإسهام بمبلغ إضافي قدره ٦,٠ ملايين دولار (٣,٠ ملايين دولار من كل حكومة). وتم تلقي مساهمة بمبلغ ١,٥ مليون دولار من حكومة نيجيريا ومن المتوقع استلام المبلغ المتبقي في عام ٢٠١٩. أما مساهمة حكومة الكاميرون فمن المتوقع أيضا استلامها في عام ٢٠١٩.

١٥٣ - ومن المتوقع أن يكون مبلغ قدره ٧,١ ملايين دولار يشمل الرصيد غير المنفق متاحا في الصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٩. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تمويل أنشطة تعليم الحدود، وستواصل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة أنشطتها لجمع الأموال من أجل سد النقص في التمويلات المقدر بمبلغ ٢,٧ مليون دولار.

١٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ستدعو الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل تمويل مشاريع تعزيز بناء الثقة والتنمية عبر الحدود دعما للسكان المتضررين من تعليم الحدود.

٦ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٦٠٠ ٩٥٣ ٨ دولار)

تصدير

كشفت سنة ٢٠١٨ عن استمرار التحديات التي يواجهها لبنان والتي يمكن أن تخل بتوازنه السياسي الهش وتؤثر في أمنه واستقراره. فلقد كان لبنان منذ فترة طويلة نموذجا لاستقرار نسبي في منطقة غير مستقرة، ولكن لا يمكن اعتبار هذا الاستقرار أمرا مسلما به.

ومع توخي رؤية وقائية، يسترشد عمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان بنهج ''يشمل لبنان ككل'' ويضم ركائز السلام والأمن والاستقرار السياسي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ولا يقتصر منع نشوب النزاعات على تجنب وقوعها مع الجهات الفاعلة الخارجية فحسب وإنما يتطلب أيضًا أن ننظر بشكل كلي في التحديات الداخلية التي تواجه المجتمع، بدءا من الفقر ووصولا إلى التطرف العنيف، ومن عدم المساواة بين الجنسين إلى سوء الحوكمة، فضلاً عن بسط سلطة الدولة وفعاليتها، والتي يمكن أن تكون لها تداعيات على استقرار البلد.

وهذا الأمر يشكل لب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ورؤيته الأساسية. ففي حين يدعو هذا القرار إلى وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل طويل الأجل للنزاع بين إسرائيل ولبنان، فإن هذا الهدف يمثل عملية ونتيجة على حد سواء. وإن عملنا الساعي إلى العثور على المداخل المفضية إلى بناء الثقة بين الطرفين وتيسير تهيئة بيئة مواتية للحوار في نهاية المطاف، يشكل كله جزءا من هذه العملية، التي هي ليست عملية تسير في خط مستقيم وإنما عملية يمكن أن تنطوي على نكسات وعلى تحقيق إنجازات كذلك.

فجيل الشباب اليافع في لبنان اليوم لم يواجه مباشرة العواقب المدمرة الناجمة عن الحرب التي أثرت في البلد على مدى عقود، ولكن الفرصة سنحت أمامه لكي يشرع في إدراك الفوائد التي يمكن أن يحققها الاستقرار. وبشكل تدريجي، وبمرور الوقت، قد يأذن هذا الإدراك بأن يصبح الاستقرار أمرا مألوفا لديهم.

وقد وقفت الأمم المتحدة إلى جانب لبنان خلال الأوقات الصعبة كشريك؛ وإننا نواصل الوقوف إلى جانب لبنان اليوم لتعزيز هذا الاستقرار الهش الذي تحقق بشق الأنفس، ولدعم اللبنانيين لكي يستثمروا محليا وإقليميا في توطيد هذا الاستقرار.

(توقيع) يان **كوبيش**
وكيل الأمين العام
منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١٥٥ - يتولى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان المسؤولية عن النهوض بالسلام والأمن في لبنان عن طريق منع نشوب النزاعات بين الدول، ودعم توطيد السيادة وبسط سلطة الدولة من خلال مؤسسات دولة معززة ومستقرة. ويقوم المكتب بتنسيق المساعدة الدولية دعما لتعزيز قطاع الأمن، وكذلك العمل الإنساني والإنمائي، ومن ثم تشجيع اتباع نهج ”يشمل لبنان ككل“. ويضطلع المكتب أيضا بتنسيق عمل ٢٤ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في لبنان لتنفيذ ولاياتها في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. ويسدي المكتب التوجيه السياسي إلى منظومة الأمم المتحدة في لبنان بشأن جميع هذه المسائل.

١٥٦ - أما منشأ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان فيمكن إرجاعه إلى التقرير المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/718)، الذي أعرب فيه الأمين العام عن اعتزامه تعيين مسؤول كبير، تكون بيروت مقرا له. وأعقب ذلك تبادل رسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2005/216 و S/2005/725 و S/2007/85). واستمر تطوير الولاية باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك قراراته اللاحقة الواردة في بيانين رئاسيين (انظر S/PRST/2015/7 و S/PRST/2016/10). وقد أسند مجلس الأمن، لدى تجديده ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (انظر قرار المجلس ٢٤٣٣ (٢٠١٨))، مسؤوليات إضافية للقوة المؤقتة وللمكتب تتعلق بتقديم تقارير عن الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وشدد على ضرورة توثيق التعاون بين المكتب والقوة المؤقتة من أجل تحسين إدارة الموارد المدنية وفعالية البعثتين وكفاءتهما. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وجه الأمين العام رسالة بشأن موضوع تحسين إدارة الموارد المدنية إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/1182).

١٥٧ - واتُخذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) لوضع حد لتصاعد الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل. وبعد مرور ثلاثة عشر عاما، لا تزال أحكام رئيسية من القرار معلقة، مما يشكل تهديدا لاستقرار لبنان والمنطقة. وتتصاعد، دوريا، حدة التوترات بين الطرفين، مما يتطلب أن تخفف الجهود التي يبذلها المكتب لمنع نشوب النزاعات من هذه التوترات وأن تحتويها. فداخل أراضي لبنان، لا يزال استمرار بقاء الأفراد المسلحين والأعتدة والأسلحة، خلاف ما يتبع حكومة لبنان وعدم ترسيم الحدود في المناطق المتنازع عليها يقوضان سلطة حكومة لبنان ويهددان بإشعال فتيل النزاع بعد أكثر من عقد من الهدوء. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينتشر، في جنوب لبنان، عدد كاف من أفراد القوات المسلحة اللبنانية لبسط سلطة الدولة. وفي الوقت نفسه، تعرقل الانتهاكات المتواصلة للسيادة من قِبل لبنان وإسرائيل، برا وجوا، الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بينهما. وتتعاظم هذه التحديات في سياق إقليمي يتسم بالاستقطاب ويطرح المزيد من مخاطر التصعيد والتداعيات على لبنان.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

١٥٨ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع أحد مقاصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١٧٤ و ١٧٥ أدناه.

التطورات الأخيرة

١٥٩ - في عام ٢٠١٨، ظل وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل مستقرا بوجه عام، على الرغم من عدم اتخاذ خطوات نحو وقف دائم لإطلاق النار. ولم يتسن كذلك إيجاد حلول للمنازعات الحدودية على طول حدود لبنان البرية والبحرية الجنوبية. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك اكتشاف أنفاق عبر الخط الأزرق في الآونة الأخيرة، إضافة إلى التشييد في المناطق المتنازع عليها المشمولة بالتحفظات وتصاعد حدة الخطاب، تسببت في تفاقم التوترات بين الجانبين، في بعض الأحيان.

١٦٠ - وفي الوقت نفسه، على طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، حسنت حكومة لبنان إلى حد كبير المراقبة والأمن في حدودها الشرقية، بطرق منها نشر قواتها المسلحة وتدريبها، على الرغم من أن الديناميات الإقليمية المتغيرة لا تزال تعقد الجهود المبذولة لتعليم الحدود.

١٦١ - وتقديراً لالتزام لبنان بتعزيز بسط سلطة الدولة وتوطيدها، عُقد مؤتمر دولي لحشد الدعم لتعزيز المؤسسات الأمنية اللبنانية في روما في آذار/مارس ٢٠١٨ تحت رعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان.

١٦٢ - وعلى الصعيد المحلي، وبعد تمديد ولاية البرلمان السابق مرتين، جددت الانتخابات التي أُجريت في ٦ أيار/مايو ٢٠١٨ ولاية البرلمان الديمقراطية والتشريعية، ما مثل معلما هاما على طريق تفعيل مؤسسات الحكم الرئيسية. وفي أعقاب الانتخابات، شجعت قيادة لبنان جميع الأحزاب السياسية على العمل مع التحلي بروح الوحدة الوطنية من أجل تشكيل حكومة شاملة وتوافقية، بهدف الحفاظ على استقرار لبنان الداخلي وصون شراكاته الإقليمية والدولية. وبعد حوالي تسعة أشهر من إجراء الانتخابات البرلمانية، أعلن رئيس الوزراء سعد الحريري، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عن تشكيل حكومة لبنان الجديدة المؤلفة من ٣٠ عضوا. وتضم الحكومة الجديدة أربع وزيرات، إحداهن، على الخصوص، هي أول وزيرة داخلية في المنطقة العربية. وفي الملاحظات التي أبداها لدى إعلان الحكومة الجديدة، قال رئيس الوزراء الحريري: ”هذه الحكومة نريدها حكومة أفعال لا حكومة أقوال.... [وسـ] نبدأ عملنا بإنعاش البلد وفتح صفحة جديدة.“ وولدت حالة الجمود التي طال أمدها في تشكيل الحكومة قلقا من أن يتلاشى الزخم الإيجابي الذي رأى النور من خلال خارطة الطريق التي وضعتها مجموعة الدعم الدولية للبنان في عام ٢٠١٨. وأدت هذه الحالة أيضا إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية القائمة على البلد.

١٦٣ - ومع دخول النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية سنته الثامنة، لا تزال المساعدة الإنسانية الدولية للاجئين والمجتمعات المضيفة اللبنانية تدعم لبنان في التعامل مع وجود أعداد كبيرة من اللاجئين. وفي ضوء هذه الضغوط، وغير ذلك من الضغوط الاقتصادية، تركز الجهود الدولية أيضا على تنشيط اقتصاد لبنان. وفي هذا الصدد، عقدت حكومة فرنسا، بدعم من مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان والبنك الدولي والجهات المانحة، المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات الخاصة، وهو مؤتمر للمستثمرين الدوليين التأم بباريس في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وأسفر عن التزامات بإجراء إصلاحات اقتصادية، فضلا عن تعهدات بتقديم مساعدات مالية إلى لبنان.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٦٤ - يتوخى مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، في سعيه إلى تنفيذ ولايته، نهجا ذا محاور ثلاثة يرتكز على الركائز الثلاث لنهج ”يشمل لبنان ككل“ (السلام والأمن مع التركيز على منع نشوب النزاعات، والاستقرار السياسي، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية). وبالاتساق مع قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي والمجموعات الثلاث للدعم الدولي تحت رعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان (تقديم المساعدة للجيش اللبناني، واللاجئين

السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان، والبرامج الحكومية والخدمات العامة المتضررة من الأزمة السورية)، يمكّن هذا النهج مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان من قيادة منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي يبذلها لبنان لمعالجة مسائل السلام والأمن والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان بطريقة شاملة، مع التركيز على بسط سلطة الدولة.

١٦٥ - ويدعم المكتب نسيق الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل المنسق الخاص سعيه، بصفته مسؤولا عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، مع نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، لتعزيز إدماج منظومة الأمم المتحدة في لبنان لضمان تكامل واتساق الجهود المبذولة دعما لتنفيذ أولويات الحكومة والتزاماتها، وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٦٦ - وتمشيا مع قراري مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٤٣٣ (٢٠١٨)، سيعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع القوة المؤقتة من أجل دعم تعزيز المؤسسات الأمنية وبسط سلطة الدولة وتوطيدها، وتهيئة الظروف التي تتيح التقدم صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وتحديد أوجه التآزر ووفورات الحجم حيثما كان ذلك ممكنا. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب عن كثب مع الجهات الشريكة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بسبل منها قيادته على مستوى مجموعة الدعم الدولية للبنان في بيروت، بغية تنسيق ومواءمة الرسائل والدعوة السياسية دعما لهذه الجهود.

١٦٧ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ستظل البيئة الإقليمية المتوترة تؤثر في الاستقرار الداخلي؛

(ب) سيظل التوازن السياسي الداخلي متأثرا بالسياسات المدفوعة خارجياً؛

(ج) سيظل توافق الآراء الدولي بشأن لبنان يواجه تحديات؛

(د) سيشكل لبنان حكومة من شأنها أن تيسر تهيئة الظروف المواتية للبلد حتى يمضي قدما في تنفيذ خطته الإصلاحية؛

(هـ) ستظل الحالة الاقتصادية الداخلية، وصعوبات الحوكمة، مصدرا لاحتمال عدم الاستقرار؛

(و) سيبقى وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل ساريا، مما قد يتيح إحراز مزيد من التقدم بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وزيادة بسط سلطة الدولة في جنوب نهر الليطاني وعلى طول الحدود، ومواصلة جهود بناء الثقة؛

(ز) سيواصل الطرفان ارتكاب انتهاكات لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وستظل التوترات قائمة، بما في ذلك بشأن انتشار الأسلحة في لبنان خارج نطاق سلطة الدولة.

١٦٨ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويكفل المكتب في المشاورات السياسية إشراك المرأة في الحكومة وقوات الأمن والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وذلك فيما يضطلع به من مهام في مجال المساعي الحميدة وما يقدمه من دعم من أجل تعزيز مؤسسات الدولة. فعلى سبيل المثال، دعا المكتب إلى إدماج المرأة عندما جرى تشكيل الحكومة في أوائل عام ٢٠١٩؛ وقد عينت أربع وزيرات، من بينهن أول وزيرة الداخلية في المنطقة العربية. وفي غياب المحاصصة الجنسانية في قانون الانتخابات الوطنية، دعا المكتب إلى إدماج مرشحات في الانتخابات، بما في ذلك في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٨، وسيدعو إلى إدماجهن في الانتخابات البلدية في عام ٢٠٢٢. ويشارك المكتب في المناسبات التي تسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع اللبناني في إطار جهود الدعوة. وعلى الصعيد الداخلي، وفي الوقت نفسه، يعمل المكتب على ضمان المساواة بين الجنسين في ملاك موظفيه.

١٦٩ - ويتعاون المكتب عن كثب مع القوة المؤقتة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعملا بالاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة الذي أُجري في عام ٢٠١٧ والعملية المتعلقة بأوجه الكفاءة والفعالية التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن في عام ٢٠١٨ (انظر الفقرة ١٥٦ أعلاه)، تعمل البعثتان على توثيق تعاونهما وعملهما المشترك مع الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعزيز قطاع الأمن وبسط سلطة الدولة على كامل أراضي لبنان، بما في ذلك تمشيا مع البيان الصادر عن مؤتمر روما الثاني المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر S/2018/703، الفقرة ٦٠). ويستفيد المكتب أيضا من وجود هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لجني أقصى قدر من الفوائد من جميع أدوات المنظمة السياسية والأمنية والإنمائية دعما لاستقرار لبنان. وتقدّم القوة المؤقتة الدعم إلى المكتب في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات بموجب مذكرة تفاهم مبرَمة بين القوة والمكتب.

١٧٠ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ينسق المكتب مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدعم الدولية للبنان وأعضائها والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، من أجل الحفاظ على التوافق في الآراء وحشد الدعم من أجل استقرار لبنان وسيادته ومؤسسات الدولة، بسبل منها حشد أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان للموافقة على الرسائل المنسقة والدعوة مع القيادة السياسية في لبنان، بما في ذلك إصدار بيانات مشتركة.

١٧١ - وبخصوص التنسيق والاتصال بين الوكالات، فسعيا إلى تعزيز تكامل أنشطة الأمم المتحدة في لبنان المضطلع بها ضمن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي، يجري المنسق الخاص، بالاشتراك مع نائب المنسق الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، اتصالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والجهات المانحة الدولية عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري ومنتدى التنمية في لبنان. وقد أتاح تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة ببناء السلام تحسين تبادل المعلومات والتحليل المشترك وتنسيق السياسات. ومنذ ذلك الحين، بدأت الجهود التعاونية بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك في مجالات مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة.

أنشطة التقييم

١٧٢ - من المقرر القيام، في عام ٢٠٢٠، بتقييم ذاتي لتنفيذ تفويض السلطة في مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ - الهدف

١٧٣ - يتمثل الهدف الذي يسهم فيه المكتب في منع نشوب نزاع بين إسرائيل ولبنان وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وبسط سلطة الدولة وتوطيدها والحفاظ على السلام والأمن في لبنان.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٧٤ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

١٧٥ - ويتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم نحو بلوغ الهدف على تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بسبل منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرة على منع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

خريطة طريق للدعم الدولي للحفاظ على استقرار لبنان

للإسهام في الحفاظ على توافق الآراء على الصعيد الدولي لدعم استقرار لبنان، لا سيما في سياق إقليمي غير مستقر، عمد مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، من خلال قيادته لفريق الدعم الدولي للبنان، إلى دعم تنفيذ خريطة طريق للدعم الدولي للبنان اتفق عليها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وشمل هذا الدعم حشد الدعم الدولي للبنان من خلال جملة أمور منها عقد مؤتمرات دولية في روما وباريس وبروكسل تركز على تعزيز قطاع الأمن، والإصلاحات الاقتصادية والإنعاش، وتخفيف آثار أزمة اللاجئين السوريين على لبنان. والهدف من خريطة الطريق هذه هو حشد الدعم السياسي والمالي الرفيع المستوى الذي من شأنه أن يخلق ضغطًا إيجابيًا على لبنان ليفي بالتزاماته الدولية ويعالج التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية الرئيسية التي تواجه البلد. وقد حددت خريطة الطريق أيضًا المراحل الرئيسية للبنان خلال عام ٢٠١٨، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية، لضمان سير العملية على النحو المطلوب.

وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨، عمل المكتب عن كثب مع حكومتي لبنان وإيطاليا وفريق الدعم الدولي والشركاء الإقليميين وقوة الأمم المتحدة المؤقتة للتحضير للجوانب السياسية والتقنية لمؤتمر روما الثاني لدعم بسط سلطة الدولة وتعزيز المؤسسات الأمنية اللبنانية، باعتبار ذلك أولى المراحل الرئيسية. وعمل المكتب عن كثب مع حكومتي لبنان وفرنسا والبنك الدولي والجهات المانحة للتحضير للمؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات، وهو مؤتمر للمستثمرين الدوليين التأم في باريس في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، باعتبار ذلك المرحلة الرئيسية الثانية في خطة الدعم الدولي هذه. وفي إطار المرحلة الرئيسية الثالثة، عمل المكتب بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة لبنان للتحضير لمؤتمر ”بروكسل الثاني“ بشأن موضوع ”دعم مستقبل سوريا والمنطقة“، الذي شارك في رئاسته الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، لتعبئة المزيد من الدعم من أجل الاستجابة الإنسانية. وفي هذا السياق، عمل المكتب عن كثب مع الشركاء لوضع ورقة شراكة لبنان لتحديد الالتزامات المتبادلة بين لبنان والجهات المانحة الدولية في إدارة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين لدعم إجراء الانتخابات البرلمانية اللبنانية بنجاح وفي الوقت المناسب، وقد أجريت الانتخابات في ٦ أيار/مايو ٢٠١٨.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة، التي شملت عمليات إعادة تأكيد من جانب الشركاء الدوليين الرئيسيين للدعم السياسي للأجهزة الأمنية ومؤسسات الحكم في لبنان، فضلا عن الدعم المالي والعيني من جانب الشركاء.

وتشمل الأدلة التي تُثبتُ هذه النتيجة اعتماد بيان عقب مؤتمر روما الثاني أكد من جديد على التزامات لبنان فيما يتعلق بوضع استراتيجية دفاعية وطنية، والنأي عن النزاعات الإقليمية بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢، وتعزيز آليات حقوق الإنسان في لبنان وإدماج المرأة في القوات المسلحة وقوات الأمن بما يتواءم مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشمل الأدلة أيضًا التزامًا بقيمة تتجاوز ١٠ بلايين دولار تم التعهد به في مؤتمر المستثمرين الدوليين في شكل تمويل للقروض الميسرة المتوسطة والطويلة الأجل للبنان في المجالات الحيوية، من قبيل البنية التحتية العامة والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٧٦ - وقد تحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي استمرار الحوار السياسي بين الأطراف اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨ للمجموعة المواضيعية الثالثة (A/72/371/Add.3، الجدول ١٧)، وذلك كما يتضح من إجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو ٢٠١٨. ولم يتم الوفاء بالعدد المستهدف من اجتماعات مجلس الوزراء المعقودة بمشاركة جميع المجموعات الطائفية الرئيسية، حيث لم تكن هناك حكومة ولم يتمكن مجلس الوزراء من الانعقاد. ولم يتم تحقيق العدد المستهدف من النساء المنتخبات لشغل مقاعد في البرلمان، حيث لم يتم اعتماد تحصيص جنساني بنسبة ٣٠ في المائة في قانون الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم تحقيق الهدف المنشود من حيث عدد اجتماعات الحوار الوطني التي يقودها الرئيس و/أو جلسات الحوار البرلماني التي يقودها رئيس مجلس النواب، حيث لم يعقد الرئيس حوارًا وطنيًا خلال عام ٢٠١٨، عندما كان التركيز منصبا على الانتخابات ثم على تشكيل الحكومة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

بسط سلطة الدولة اللبنانية وتوطيدها

في عام ٢٠١٨، كان أحد مجالات التركيز الرئيسية لمكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان هو دعم بسط سلطة الدولة اللبنانية وتوطيدها. وسعى المكتب إلى تجسيد هذا التركيز من خلال دعم إجراء الانتخابات البرلمانية في لبنان، مما جدد الولاية الديمقراطية للسلطة التشريعية؛ ومن خلال تقديم الدعم والقيام بالدعوة لتعزيز المؤسسات الأمنية اللبنانية، بما في ذلك زيادة نشر القوات المسلحة اللبنانية جنوب نهر الليطاني، وزيادة نشر قوات الأمن الداخلي لتولي مهامها في مجال إنفاذ القانون، ومن خلال التركيز على أمن الحدود وإدارتها؛ وعن طريق اعتماد خطة إصلاح لتنشيط اقتصاد لبنان وتحسين إنجاز المؤسسات لديه واستجابته لمواطنيه؛ وعن طريق الدعوة السياسية للحفاظ على الدعم التمويلي لمساعدة اللاجئين الضعفاء والمجتمعات المضيفة في لبنان والحد من التوترات.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في دعم الحكومة لبسط سلطتها وتوطيد الأمن في جميع أنحاء البلد وتقديم الخدمات للمواطنين على طول حدودها. وكانت المخاطر الكامنة في ضعف سلطة الدولة موضع تركيز شديد قرب نهاية عام ٢٠١٨ مع اكتشاف أنفاق تعبر الخط الأزرق في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (انظر S/2019/237، الفرع ثانياً - ألف).

وفي غياب موقف حكومي موحد بشأن استراتيجية لبسط سلطة الدولة وتوطيدها، كان هناك زخم سياسي محدود لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وفي أعقاب انتخابات أيار/مايو ٢٠١٨، تُوجت المفاوضات بين الكتل السياسية برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري بإعلان حكومة جديدة بعد تسعة أشهر، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ومع وجود حكومة تصريف أعمال في معظم عام ٢٠١٨، كان هناك زخم سياسي محدود لتنفيذ عناصر الاستراتيجية.

وللتعامل مع هذا الوضع، من المقرر عام ٢٠٢٠، مع مضي حكومة لبنان قدماً في تنفيذ خطة الدعم الدولي، أن يعمل المكتب مع النظراء الوزاريين والجهات الفاعلة السياسية والشركاء من أجل دعم تنفيذ آليات متابعة المؤتمرات الدولية التي عقدت في عام ٢٠١٨. وسيواصل المكتب السعي إلى كفالة التزام الأطراف بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وسيظل بسط سلطة الدولة اللبنانية وتوطيدها في صدارة جدول أعمال المكتب.

وسيستلزم بسط سلطة الدولة وتوطيدها في المجال الأمني الضغط من أجل زيادة نشر القوات المسلحة اللبنانية في جميع أنحاء لبنان، وتوطيد سلطة الدولة على طول حدودها وتعزيز قوات الأمن الداخلي لتتولى مهام إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى المكتب إلى إيجاد مداخل لإحياء الحوار بشأن التوصل إلى حل فيما يتعلق بالمنطقة البحرية المتنازع عليها والموارد الطبيعية ذات الصلة، واتخاذ خطوات أخرى من أجل الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار مع إسرائيل. وسيواصل المكتب أيضا تشجيع ودعم قيادة لبنان لكي تقوم بإحياء المناقشات بشأن استراتيجية للدفاع الوطني.

وعلى مستوى الاقتصاد والحوكمة، سيعمل المكتب مع حكومة لبنان على متابعة نتائج مؤتمر المستثمرين الدوليين في سبيل دعم إنعاش الاقتصاد اللبناني، بما في ذلك تقديم الدعم لآلية تتبع المساءلة من أجل ضمان إحراز تقدم في خطة الإصلاح وتوفير الشركاء الدوليين للقروض.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، التي تتمثل في تعزيز سلطة الدولة اللبنانية وتحسين الحوكمة والمساءلة وتقديم الخدمات في جميع أنحاء أراضيها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التصديق على التشريعات الرئيسية التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من خطة الإصلاح المنبثقة عن المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات الخاصة، وإنشاء آلية حكومية لتتبع المساءلة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات وفي أداء المؤسسات.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدم وجود تشريعات جرى التصديق عليها لضمان المساءلة المالية والقطاعية	جرى التصديق على التشريعات، لكن لم تصدر أي مراسيم تنفيذية	يتم اعتماد التشريعات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة الإصلاح إلى جانب المراسيم التنفيذية ذات الصلة ويجري تنفيذها، كما يتضح من التقدم الذي تقيسه آلية تتبع المساءلة الحكومية

١٧٧ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٧٨ - يعرض الجدول ١٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور في الفقرة ١٧٣ أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٧

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	٣	٣	٣	٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		*الفرق*
	النفقات	*الاعتمادات*	*مجموع الاحتياجات*	*الاحتياجات غير المتكررة*	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩*
فئة الإنفاق	*(١)*	*(٢)*	*(٣)*	*(٤)*	*(٥)=(٣)-(٢)*
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	–	–	–	–
تكاليف الموظفين المدنيين	٧ ٦٢٥,٦	٧ ٣٢٦,٨	٧ ٤٣٨,٣	–	١١١,٥
التكاليف التشغيلية	١ ٢٢٥,٣	١ ٥١٥,٣	١ ٥١٥,٣	–	–
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٨ ٨٥٠,٩**	**٨ ٨٤٢,١**	**٨ ٩٥٣,٦**	**–**	**١١١,٥**

الجدول ١٩

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا											*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*		*الموظفون الوطنيون*			
	وأ ع	*أ ع*	*م مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الموظفون الوطنيون*	*الموظفون الفنيون المحلية*	*الرتبة الدولية*	*الأمم المتحدة*	*متطوعو المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	١	١	–	١	٢	٦	١	١	١٣	٧	–	٢٠	٤	٥٨	–	٨٢
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	١	١	–	١	٢	٦	١	١	١٣	٧	–	٢٠	٤	٥٨	–	٨٢
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٧٩ - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للمكتب لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ٩٥٣ ٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٣٠٠ ٤٣٨ ٧ دولار) لما يبلغ ٢٠ وظيفة دولية (وظيفة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفة برتبة أمين عام مساعد، ووظيفة برتبة مد-١، ووظيفتان برتبة ف-٥، و ٦ وظائف برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢، و ٧ وظائف من فئة الخدمة الميدانية) و ٦٢ وظيفة محلية (٤ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٥٨ وظيفة من الرتبة المحلية)، والتكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٥١٥ ١ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٦٠٠ ١٥ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ٢٢٨ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٤٠٠ ٨١٢ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٨٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٢٧٦ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ٩٧ دولار).

١٨٠ - وفي عام ٢٠٢٠، يُقترح الإبقاء على عدد وظائف المكتب ورتبها دون تغيير.

١٨١ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، الناتجة عن: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى قدره ٥ في المائة للوظائف الدولية وافتراض شغل وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين لعام ٢٠٢٠ بالكامل، مع مراعاة متوسط معدلات الشغور الفعلي لعام ٢٠١٨، وبالمقارنة بمعدلات الشغور البالغة ٦ في المائة للوظائف الدولية و ٥ في المائة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين المعتمدة لعام ٢٠١٩؛ (ب) وتطبيق نسبة مئوية أعلى من التكاليف العامة المقدرة للموظفين بناءً على أنماط الإنفاق الحديثة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٨٢ - لم تكن هناك أي موارد خارجة عن الميزانية متاحة للمكتب في عام ٢٠١٩ ولا يتوقع توافرها لعام ٢٠٢٠.

٧ - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(٣٠٠ ١٧١ ٧ دولار)

تصدير

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، سيتميز عام ٢٠٢٠ بالعمل المكثف مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومع أصحاب المصلحة الآخرين، دعما لجهود هذه الجهات الرامية إلى الحفاظ على السلام في منطقة وسط أفريقيا. وسأركز انتباهي على بلدان من قبيل غابون والكاميرون والكونغو وتشاد وغينيا الاستوائية، التي ما زال بعضها عرضة لخطر الانزلاق إلى نزاع عنيف. ولن تدخر أي جهود للكشف عن خطر تصاعد التوترات في المنطقة دون الإقليمية، وسأجدد مساعيَّ الحميدة لتعزيز الحوارات البناءة.

وبإلقاء نظرة على السنوات الماضية، يسعدني أن ألاحظ الأثر الملموس الذي تركه المكتب في منطقة وسط أفريقيا، بما في ذلك في الكاميرون وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي. ومنذ بداية عام ٢٠١٨، قمت بانتظام بزيارة الكاميرون لدعم جهود السلام الوطنية وقدمت المساعدة للحكومة وهي تواصل البحث عن طرق لمعالجة الوضع في المناطق الناطقة بالإنكليزية في البلد. وخلال زياراتي الثلاث المنفصلة، عقدت مشاورات مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين، وفي كل مناسبة، كررت التأكيد على الحاجة إلى الحوار وإلى تنفيذ تدابير بناء الثقة. وخلال زيارتي في تشرين الثاني/نوفمبر بعد الانتخابات الرئاسية، أشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة تتخذ جميع التدابير الممكنة لمعالجة الوضع السياسي، وهو تأكيد بعث في الاطمئنان. وفي غضون أيام بعد الزيارة، أنشأ رئيس الكاميرون، بول بيا، لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعقبها بعد فترة وجيزة قراره بوقف محاكمة ٢٨٩ سجيناً محتجزين في إطار الأحداث المرتبطة بالوضع في المناطق الناطقة بالإنكليزية.

وفي عام ٢٠١٨، عززت أيضًا مساعيَّ الحميدة في غينيا الاستوائية، حيث واجه البلد تحديات في الحفاظ على استقراره في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، زرت البلد وأجريت مناقشات مع الرئيس تيودورو أوبيانغ نغيما. وبينما أدنت أي محاولات لتغيير الحكومة من خلال وسائل غير دستورية، فقد حثثت الرئيس على المضي قدمًا في خطط لإجراء حوار وطني. وعلاوة على ذلك، ففي مشاوراتي مع السلطات الوطنية والأحزاب السياسية في مالابو في حزيران/يونيه ٢٠١٨، شجعت هذه الجهات على الاستفادة القصوى من المنتدى الوطني الذي يعقده الرئيس كمنبر للمناقشات البناءة. وبناءً على توصيات الحوار الوطني، التي تضمنت إطلاق سراح السجناء السياسيين، فإنني متفائل بأن التوترات في غينيا الاستوائية ستتبدد أكثر.

ولذلك، فإني أتطلع إلى عام ٢٠٢٠ بالتزام قوي بالعمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة في إطار السعي لتحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا.

(توقيع) فرنسوا **لونسيني فال**
الممثل الخاص للأمين العام
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١٨٣ - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مسؤول عن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقد أُنشئت الولاية من خلال تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2009/697 و S/2010/457). وفي مواجهة النزاعات المسلحة المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأزمة في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون، والتوترات السياسية في الكونغو وتشاد وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، يسعى المكتب إلى دعم دول وسط أفريقيا في التصدي لهذه التحديات السياسية والأمنية الخطيرة، التي تزداد تعقيدًا بسبب التباطؤ الاقتصادي الشامل في المنطقة دون الإقليمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

١٨٤ - يسترشد المكتب بالولاية المنوطة به في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف المكتب مع أحد مقاصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ١٩٧ و ١٩٨ أدناه.

التطورات الأخيرة

١٨٥ - في عام ٢٠١٨، استمرت منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في مواجهة عدد من التهديدات لاستقرارها السياسي والأمني والاجتماعي الاقتصادي. وشملت هذه التهديدات، في جملة أمور، الأزمة في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون، والوضع الأمني المتدهور في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتهديد المتزايد لجماعة بوكو حرام الإرهابية في حوض بحيرة تشاد.

١٨٦ - وكان لتصاعد العنف والتوترات في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، بما في ذلك زيادة عدد عمليات اختطاف المدنيين والهجمات ضد قوات الدفاع والأمن، إلى جانب العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الحكومية، آثار سلبية على السكان المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، كان للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى آثار سلبية على الحالة في المنطقة دون الإقليمية، يذكر على وجه الخصوص استمرار تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

١٨٧ - ولا تزال آفة الإرهاب والتطرف العنيف تؤثر على سكان المنطقة دون الإقليمية وتحوِّل الموارد الحكومية من برامج التنمية التي تشتد الحاجة إليها إلى العمليات الأمنية المكلفة. ولم توقف جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة الهجمات المميتة ضد المدنيين، مع ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وأسفر كل ذلك عن خسائر في الأرواح والممتلكات. وقد أدت أنشطة جماعة بوكو حرام ورد البلدان المتضررة إلى أزمة إنسانية كبيرة في منطقة حوض بحيرة تشاد.

١٨٨ - وعلاوة على ذلك، فقد شهدت منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية أزمة اقتصادية طويلة الأمد، كانت حادة بشكل خاص منذ عام ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار النفط. وأدى ذلك إلى اعتماد الحكومات تدابير تقشفية في المنطقة دون الإقليمية، مما تسبب في كثير من الأحيان في اضطرابات اجتماعية كبيرة. فعلى سبيل المثال، أدى قرار الحكومة في تشاد بخفض أجور موظفي الخدمة المدنية إلى إضراب عام نفذته النقابات وأدى إلى توترات اجتماعية واسعة النطاق. وبالمثل، قررت الحكومة في غابون تخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية وتخفيض الرواتب، مما أدى إلى ردود فعل معادية من جانب النقابات العمالية.

١٨٩ - وخلال عام ٢٠١٨، أجرى عدد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، ومن ذلك الانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والانتخابات التشريعية في غابون ورواندا وسان تومي وبرينسيبي. وغالبًا ما أدى إجراء هذه الانتخابات ونتائجها إلى توترات وخلافات سياسية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٩٠ - استنادا إلى التطورات الأخيرة، سيعزز المكتب تركيزه على ولايته الأساسية: الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة. وسوف يواصل البناء على عمله مع جميع أصحاب المصلحة ويشجع الحوار الشامل للجميع من أجل المساعدة على معالجة النزاعات المستمرة. وفيما يتعلق بالتهديدات الأمنية على الصعيد دون الإقليمي، سيدعم المكتب الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وسيعمل المكتب عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بالشؤون الانتخابية، سيكون للمكتب دور مزدوج يتمثل في: (أ) المساعي الحميدة وأنشطة الوساطة أثناء الانتخابات وبعدها؛ (ب) بناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة وإجراء المشاورات السياسية معهم استعداداً للانتخابات.

١٩١ - ونظرًا لأن العديد من بلدان المنطقة من المقرر أن تجري انتخابات رئاسية (بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية والكونغو) أو انتخابات تشريعية (جمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي) أو انتخابات لمجلس الشيوخ (بوروندي وغابون) أو انتخابات محلية (بوروندي ورواندا) في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، سيستخدم المكتب مساعيه الحميدة، وسيعمل، بتوجيه من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة، وبالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على دعم هذه البلدان في وضع آليات لمنع الأزمات المرتبطة بالانتخابات وحلها سلميا. كما سيرصد المكتب عن كثب الحالة في البلدان التي تستعد لإجراء الانتخابات أو تجريها فعلا وسيوفد بعثات رفيعة المستوى للقيام بالمساعي الحميدة من أجل منع التوترات المرتبطة بالانتخابات و/أو تخفيفها. وأخيرا، سيعمل المكتب عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بالنزاعات بين المزارعين والرعاة ومن أجل وضع استراتيجية بشأن الترحال الرعوي على الصعيد دون الإقليمي.

١٩٢ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) لن تكون هناك نزاعات أو أزمات جديدة في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) سيظل رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا ملتزمين بإبقاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من آليات السلام والأمن دون الإقليمية قيد التشغيل؛

(ج) سيتم احترام الجداول الزمنية للانتخابات المتفق عليها في المنطقة دون الإقليمية وستكون الانتخابات ذات مصداقية؛

(د) ستستمر الجهود التي يبذلها المكتب من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية في كسب تأييد الدول الأعضاء.

١٩٣ - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وستدعم تحليلات النزاعات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية استراتيجيات المساعي الحميدة والوساطة. وسيتم أيضا توفير الدعم التقني والمالي الاستراتيجي المستمر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الحكوميين ومجموعات المجتمع المدني لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في المنطقة. ويسعى المكتب إلى أن يحقق هذا الدعم زيادة في مشاركة المرأة في آليات منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن تحسين إبراز مساهمة المرأة في بناء السلام. وسيدعم المكتب

أيضا مشاركة النساء والشباب في المؤسسات الديمقراطية وفي الانتخابات، الأمر الذي سينعكس في مدى تمثيلهم في المناصب التي يُنتخبون فيها ويُرشحون لها.

١٩٤ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيعمل المكتب بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، ولجنة حوض بحيرة تشاد، من أجل تعزيز التكامل الإقليمي كوسيلة لمنع ومعالجة الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين في وسط أفريقيا. وسيدعم المكتب العمليات الجارية التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإصلاح وترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا بهدف إرساء توزيع واضح للمسؤوليات، بما في ذلك في مجال السلام والأمن. وسيواصل المكتب أيضا تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال السلام والأمن من خلال التدريب، وكذلك الأنشطة المشتركة لمنع النزاعات والمساعي الحميدة.

أنشطة التقييم

١٩٥ - من المقرر القيام، في عام ٢٠٢٠، بتقييم ذاتي لتنفيذ تفويض السلطة في المكتب.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ - الهدف

١٩٦ - يتمثل الهدف، الذي يسهم فيه المكتب، في منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٩٧ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف على كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

١٩٨ - ويتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيسهم التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة؛ وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

منع نشوب النزاعات اللاحقة للانتخابات في سان تومي وبرينسيبي

فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، يقدم إحاطة إعلامية خلال زيارته إلى سان تومي وبرينسيبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. المصدر: الأمم المتحدة

أدت الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى أن تظهر إلى الواجهة التوترات الطويلة الأمد بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. وقد اتسم ذلك بمناقشات عامة مفتوحة وحادة أسفرت عن إيجاد مناخ من عدم الثقة بين السياسيين. وشكلت التوترات المتزايدة اللاحقة للانتخابات خطرا يهدد بإغراق البلد في أزمة سياسية في أعقاب فترة متواصلة من السلام والاستقرار.

وفي الفترة ما بين ١٤ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وبعد التشاور الوثيق مع المنسق المقيم، قام الممثل الخاص للأمين العام، في إطار مساعيه الحميدة، بالسفر إلى سان تومي وبرينسيبي للمساعدة على نزع فتيل التوترات ومنع تعمق المأزق السياسي. وقد عُقدت سلسلة من المناقشات من أجل تيسير الحوار بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة. وكرر الممثل الخاص للأمين العام دعواته إلى الحوار السياسي التوافقي والشامل للجميع، من أجل الحفاظ على استقرار البلد وكفالة النقل السلمي للسلطة. وعُقدت اجتماعات منفصلة مع كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين.

وبالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنسق المقيم، اضطلع المكتب بدور تمكيني في تيسير الحوار فيما بين مختلف أصحاب المصلحة، مشددا على أهمية الحوار والإرادة السياسية في جهود المساعي الحميدة التي يبذلها. وقد استفاد العمل الذي يقوم به المكتب من الهيكل السياسي الإقليمي الجديد.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة الالتزام من جانب جميع الأطراف بالتوصل إلى توافق في الآراء يمكن العمل على أساسه وبحل النزاع بالطرق السلمية.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقيق هذه النتيجة قيام المحكمة الدستورية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بإعلان قبول الجميع للنتائج النهائية للانتخابات التشريعية، وإعلانها في ٤ كانون الأول/ديسمبر أنه قد جرى تعيين رئيس الوزراء الجديد.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

---

١٩٩ - وأُنجزت نتيجة مقررة لعام ٢٠١٨ تتمثل في تعزيز مشاركة وتعاون دول وسط أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن، من خلال بذل المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لعام ٢٠١٨ عن المجموعة المواضيعية الثالثة (A/72/371/Add.3، الجدول ٢٠)، كما يتضح من الأداء الفعال للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وخلال السنة، عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعين وزاريين على النحو المقرر مع تقديم دعم الأمانة من جانب المكتب. وعُقد الاجتماع الأول في برازافيل

في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وعقد الاجتماع الثاني في نجامينا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن خلال هذين الاجتماعين، جددت الدول الأعضاء التزاماتها بالتعامل بشكل مشترك مع مختلف المسائل الأمنية في المنطقة دون الإقليمية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لتحسين إدارة النزاعات بين المزارعين والرعاة

في عام ٢٠١٨، دعا المكتب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى أن تعالج مسألة الترحال الرعوي على النحو الموصى به خلال الاجتماعات الوزارية الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين والسابعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. والترحال الرعوي، وهو ممارسة يجري القيام بها في كثير من أنحاء العالم، هو حركة موسمية للرعاة وماشيتهم إلى المناطق التي تتوافر فيها المراعي والمياه، وحركتهم للعودة إلى موطنهم الأصلي. وفي العقد الماضي، أدت هذه الممارسة التقليدية إلى نزاعات عنيفة بين المزارعين والرعاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بسبب تغير الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، دعم المكتب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، زيارة ميدانية إلى جنوب تشاد، على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، وشارك فيها، الأمر الذي أسهم في المناقشات على المستوى الوزاري.

وجرى التأكيد كذلك على أهمية تناول مسألة الترحال الرعوي على الصعيد دون الإقليمي من جانب مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي دعا، في آذار/مارس ٢٠١٨، إلى العمل من أجل اعتماد تشريعات بشأن الرعي على صعيد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أكد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، على الطابع العابر للحدود للترحال الرعوي وأصدروا تعليمات للوزراء المسؤولين عن الزراعة والثروة الحيوانية والأمن في كل من الدول الأعضاء بإجراء مشاورات منتظمة. وتحقيقا لهذه الغاية، ساعد المكتب في تنسيق المواقف بشأن هذه المسألة، ونظم زيارة ميدانية بهدف حشد الجهود الإقليمية لمواجهة التهديد الأمني المتزايد الذي تشكله النزاعات بين المزارعين والرعاة.

التحدي والاستجابة

تمثل التحدي في دعم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنفيذ النتائج الواردة في الإعلانات المذكورة أعلاه. واستجابة لذلك، سيقوم المكتب في عام ٢٠٢٠ بدعم المبادرات دون الإقليمية والمبادرات العابرة للحدود الإقليمية المعنية بالنزاعات بين المزارعين والرعاة. وسيستند المكتب على المشاركة دون الإقليمية وسيجمع بين ممثلي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا البالغ عددها ١١ دولة لمناقشة هذه المسائل. وسيدخل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مشاورات منتظمة مع نظرائهما في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن النُهج التعاونية والملموسة الرامية إلى تحديد الفجوات المحتملة ودعم الاحتياجات عبر الأقاليم. وسيجري مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا سلسلة من الأنشطة الرامية إلى بناء الثقة بين السكان المحليين من أجل منع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة، بما في ذلك القيام برحلات ميدانية إلى المناطق المتضررة من هذه النزاعات، من أجل تحسين فهم هذه الظاهرة والتشجيع على التعايش السلمي بين المجتمعات الزراعية والرعوية. وفي هذا الصدد، سينظم المكتب أنشطة مشتركة ويعقد حلقات عمل تدريبية من أجل التعايش السلمي. وسيولى الاهتمام للدور الذي يؤديه كل من النساء والشباب في بناء الثقة والتأثير الإيجابي لإشاعة التعايش السلمي في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات بين المزارعين والرعاة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة التي تتمثل في تعزيز الآليات والأدوات المحلية والإقليمية الرامية إلى منع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة وحماية السكان المحليين.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد تشريعات على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الرعي، واعتماد سياسات وبرامج مشتركة قبل مؤتمر القمة المشترك المقبل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المقرر عقده في نجامينا في عام ٢٠٢٠.

وسوف تُثبِت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرَز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عقد مناقشات بين الدول الأعضاء بشأن مسألة الترحال الرعوي، بما في ذلك أثناء اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.	دخول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء في مشاورات بشأن إطار سياسي إقليمي متفق عليه للترحال الرعوي واتخاذ خطوات ملموسة صوب اعتماد نظام إقليمي بشأن الرعي والترحال الرعوي	اعتماد تشريعات على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الرعي؛ واعتماد سياسات وبرامج مشتركة قبل مؤتمر القمة المشترك المقبل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المقرر عقده في نجامينا في عام ٢٠٢٠

٢٠٠ - وسيواصل المكتب الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠١ - يعرض الجدول ٢٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور في الفقرة ١٩٦ أعلاه.

الجدول ٢٠

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٣	٣	٣	٣
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٦	٦	٦	٦
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٥٥	٥٥	٥٠	٥٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

باء – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
فئة الإنفاق	*النفقات* (١)	*الاعتمادات* (٢)	*مجموع الاحتياجات* (٣)	*الاحتياجات غير المتكررة* (٤)	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩* (٥)=(٣)-(٢)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	–	–	–	–
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٣٢٧,٩	٥ ٦١٤,٣	٥ ٤١٠,٤	–	(٢٠٣,٩)
التكاليف التشغيلية	١ ٢٦٠,٤	١ ٦٤٩,٤	١ ٧٦٠,٩	–	١١١,٥
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٦ ٥٨٨,٣**	**٧ ٢٦٣,٧**	**٧ ١٧١,٣**	**–**	**(٩٢,٤)**

الجدول ٢٢

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*			*الموظفون الوطنيون*		
	وأ ع أ ع م	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*الفرعي*	*المجموع*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الفنيون الوطنيون*	*الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	١	–	–	٢	٤	١١	٤	–	٢٢	٧	–	٢٩	٣	٩	–	٤١
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	١	–	–	٢	٤	١١	٤	–	٢٢	٧	–	٢٩	٣	٩	–	٤١

	الفئة الفنية والفئات العليا									فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			
	وأ ع أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي		الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	المجموع الفرعي	مجموع الموظفون الوطنيون	الموظفون الفنيون المحلية	الرتبة الدولية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–		–	–	–	–	–	–	–	–

٢٠٢ - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للمكتب لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٣٠٠ ١٧١ ٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٤٠٠ ٤١٠ ٥ دولار) لما يبلغ ٢٩ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام، و ٢ مد-١، و ٤ ف-٥، و ١١ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٧ من فئة الخدمة الميدانية) و ١٢ وظيفة وطنية (٣ وظائف لموظفين فنيين وطنيين و ٩ وظائف من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٩٠٠ ٧٦٠ ١ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٦٠٠ ٣٤ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٦٧٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٢٤٢ دولار)، والنقل البري (٧٠٠ ٦٠ دولار)، والعمليات الجوية (٩٠٠ ١٤٠ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٤٦٨ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ١٣٨ دولار).

٢٠٣ - وفي عام ٢٠٢٠، يُقترح الإبقاء على عدد وظائف المكتب ورتبها دون تغيير.

٢٠٤ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، بسبب انخفاض النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة؛ وتطبيق معدل شغور أعلى قدره ١٠,٠ في المائة للوظائف الدولية، مقارنة بمعدل ٧,٠ في المائة المعتمد لعام ٢٠١٩. ويقابل الفرق جزئيا الزيادة في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية الناجمة أساسا عن: (أ) ارتفاع تكاليف الخطوط المستأجرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ (ب) ارتفاع عدد الرحلات المقررة للسفر في مهام رسمية لدعم المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة في النزاعات الناشئة وغيرها من الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٠٥ - خلال عام ٢٠١٩، يُتوقع توافر موارد خارجة عن الميزانية قدرها ١٠٠ ٣٣٥ دولار لدعم الأنشطة التالية: (أ) مشاركة وفد مكون من ست نساء من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة؛ (ب) مشاركة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في الاجتماع الذي سيُعقد في أديس أبابا والذي سيجمع قادة القطاعات في فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، التي أنشئت للتصدي لجماعة جيش الرب للمقاومة؛ (ج) الأنشطة الرامية إلى تشجيع الحوار بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية وقوات الأمن في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في الكاميرون وتشاد.

٢٠٦ - وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، يتوقع توافر موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية بشأن الرعي والترحال الرعوي في وسط أفريقيا، وتعزيز الشبكات النسائية في وسط أفريقيا، وتنظيم الاجتماعات والأنشطة ذات الصلة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٨ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٧٢ ٤٧٥ ٨٠٠ دولار)

تصدير

منذ الأيام الأولى بعد أن توليت منصب الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في صيف عام ٢٠١٧، أعرب لي الليبيون عن رغبتهم القوية في التغلب على الانقسامات في البلد وعلى الجمود السياسي الذي نشأ منذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أصدر الأمين العام خطة عمل الأمم المتحدة الرامية إلى التغلب على هذا الجمود.

ومع عدم وجود تقارب بين الأطراف حول تعديل الاتفاق السياسي الليبي واستمرار الجمود السياسي، فقد غيرت نهجي واتجهت نحو العمل مع الشعب الليبي حتى أستمع إليه مباشرة. وخلال عام ٢٠١٨، أجرت البعثة، بالشراكة مع مركز الحوار في المجال الإنساني، عملية استشارية للمؤتمر الوطني، شارك خلالها أكثر من ٧ ٠٠٠ ليبي في حوالي ٨٠ اجتماعا في مختلف أنحاء البلد وخارجه. وفي هذه الاجتماعات، انخرط الليبيون الشجعان والملتزمون في حوار ومناقشات. وأعربوا بحرية عن شواغلهم وآمالهم وعن مخاوفهم وتوقعاتهم بشأن الطريق الذي سيقود بلدهم إلى الأمام. وكانت أقوى رسالة سمعتها هي أن الشعب يتطلع إلى بناء دولة متحدة وذات سيادة وإلى تنفيذ انتقال سلمي وشامل للجميع لصالح بلدهم.

وستكون الخطوة التالية هي المضي قدما بالمؤتمر الوطني لإتاحة الفرصة لمجموعة أوسع من الليبيين وأكثر تمثيلا لهم كي تلتقي على أرض ليبية، دون تدخل خارجي، من أجل وضع مسار واضح للخروج من المأزق المستمر. ومن المقرر أن يُعقد المؤتمر الوطني في أوائل عام ٢٠١٩، على أن تعقبه عمليات انتخابية. ووفقا لاستطلاع لرأي أُجري مؤخرا، يصر ٨٠ في المائة من الليبيين على إجراء انتخابات لإنهاء المأزق السياسي الحالي.

وسيكون المؤتمر بقيادة الليبيين وسيمسك الليبيون بزمامه، وسيوفر منبرا للشعب الليبي لحث المؤسسات الوطنية على اتخاذ الخطوات الضرورية التي طال انتظارها لدفع العملية السياسية إلى الأمام. ولن يكون المؤتمر الوطني مؤسسة جديدة، ولن يحل محل الهيئات التشريعية القائمة. وبدلا من ذلك، سيتيح لليبيين مساحة لبلورة رؤيتهم للانتقال، بحيث لا يتجاهلها بعد ذلك السياسيون الممثلون لهم.

وتهدف البعثة إلى دعم الليبيين في بناء مؤسسات ذات مصداقية وشرعية تخضع للمساءلة أمام المواطنين. وستكون الانتخابات هي الطريق نحو إنشاء مؤسسات شرعية تمثل إرادة الناخبين، واختيار ممثلين خاضعين للمساءلة أمام الليبيين. ولن يكون هذا الطريق سهلا، وستظهر عليه عقبات وتحديات يتعين على أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أن يتعاونوا من أجل التغلب عليها، باتباع سبل منها إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويجب علينا أن نقوم سويا بدعم المواطنين في التحاور مع مؤسساتهم، والضغط على المؤسسات للاستماع إليهم وحملها على تنفيذ ما هو مطلوب منها. وفي هذا الوضع شديد التقلب والتعقيد، ستواصل البعثة العمل مع الشعب الليبي والمؤسسات الليبية، بدعم من المجتمع الدولي، حتى تحقق ليبيا السلام والاستقرار والرخاء.

(توقيع) غسان **سلامة**
الممثل الخاص للأمين العام
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٢٠٧ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مسؤولة عن الاضطلاع بالوساطة والمساعي الحميدة لدعم ما يلي: (أ) إجراء عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شاملين للجميع في إطار الاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا؛ (ب) مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛ (ج) توطيد ترتيبات حكومة الوفاق الوطني المتخذة فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والشؤون الاقتصادية، بما في ذلك دعم الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛ (د) تنفيذ المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، وفي حدود القيود التشغيلية والأمنية، ستقدم البعثة الدعم لتأمين الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بها غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها، وستقوم بتنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة دعما للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني.

٢٠٨ - وتحدد الولاية في قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١). وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي بعثة سياسية خاصة متكاملة هدفها دعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا على أساس الاتفاق السياسي الليبي المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ووفقا لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا التي أُعلنت على هامش دورة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/11) أعاد فيه تأكيد تأييده ودعمه الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا وشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية للتحديات التي تواجه البلد.

٢٠٩ - وبعد مرور ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق السياسي الليبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم يُنفذ بعد الكثير من أحكامه الرامية إلى معالجة التجزؤ في مؤسسات الدولة وإنهاء المرحلة الانتقالية الليبية، بحيث يؤدى ذلك إلى إقامة حكم شامل ومستقر وفعال. وفي حين أن طرابلس تستضيف حاليا حكومة الوفاق الوطني، التي تتألف من المجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة، فإن مجلس النواب، الذي يمثل السلطة التشريعية بموجب الاتفاق السياسي الليبي، لا يزال متمركزا في طبرق في الشرق. وتوطد حكومة الوفاق الوطني سلطتها في طرابلس، بدعم من المجتمع الدولي، بينما يخضع الشرق بحكم الواقع لسيطرة الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر. وفي الوقت نفسه، في الجزء الجنوبي من البلد، يستغل الجيش الوطني الليبي الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة وغياب قوات الأمن التابعة لحكومة الوفاق الوطني لبسط نفوذه.

٢١٠ - ويتغذى الجمود السياسي في ليبيا على شبكة معقدة من المصالح الضيقة. وما زال المدنيون يعيشون في خوف من النزاع العنيف ويكافحون من أجل التأقلم مع الخدمات العامة المتردية والوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتدهور. ويشوب الإطار القانوني الخلل، ويدخل اللاجئون والمهاجرون والمحتجزون والصحفيون وأعضاء السلطة القضائية ضمن من يتعرضون للإيذاء والعنف.

٢١١ - ومن أجل إنهاء مرحلة الانتقال السياسي في ليبيا واستعادة الاستقرار الاقتصادي، من الضروري أن تيسر البعثة المؤتمر الوطني الذي يقوده ويمسك مقاليده الليبيون، والذي ينبغي عقده في الظروف المناسبة بمشاركة أشخاص يستطيعون تحقيق نتيجة تقبلها الغالبية العظمى، ويعملون تماما وفقا لمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. ولا بد أن يستمر بناء الدولة - وكذلك أنشطة مكافحة الإرهاب - كأساس لتحويل ليبيا إلى دولة مستقرة وآمنة تستند إلى كيانات موحدة ومؤسسات منتخبة ديمقراطيا.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٢١٢ - تسترشد البعثة بالولاية المنوطة بها في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف البعثة مع مقصد المنظمة المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسد أهداف التنمية المستدامة المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٢٢٩ و ٢٣٠ أدناه.

التطورات الأخيرة

٢١٣ - في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اندلعت في طرابلس أعمال عنف بين جماعات مسلحة تتمركز في العاصمة وجماعات مسلحة أخرى أتت من مدينتي ترهونة ومصراتة المجاورتين، ما أدى إلى مقتل أكثر من ١٢٠ شخصا، منهم نساء وأطفال. ونتيجة لاتفاقات وقف إطلاق النار التي توسطت فيها البعثة، انسحب معظم المهاجمين القادمين من خارج المدينة. وبعد ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تم احترام وقف إطلاق النار بدرجة كبيرة وتم تعزيزه من خلال خطة أمنية شاملة أعدتها لجنة الترتيبات الأمنية لطرابلس الكبرى المنشأة حديثا وأقرها المجلس الرئاسي.

٢١٤ - وعقب التوقيع على اتفاقات وقف إطلاق النار، أعلن المجلس الرئاسي مجموعة من الإصلاحات النقدية والمالية. وشملت هذه الإصلاحات ما يلي: (أ) فرض رسوم على معاملات العملة الأجنبية؛ (ب) رفع المخصص السنوي لتحويلات العملة الأجنبية من ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١ ٠٠٠ دولار؛ (ج) تخفيض دعم المحروقات جزئيا. وأدى فرض الرسوم الإضافية البالغة ١٨٣ في المائة على معاملات النقد الأجنبي إلى رفع قيمة الدينار الليبي بالفعل مقابل دولار الولايات المتحدة، مما ساهم في هبوط أسعار الصرف في السوق السوداء بدرجة كبيرة وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

٢١٥ - وجرى تعديل وزاري في حكومة المجلس الرئاسي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عُيّن فيه أربعة وزراء جدد. وبعد أشهر من التأخير، أقر مجلس النواب تعديلين على الإعلان الدستوري الصادر في عام ٢٠١١، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وأصدر بعدها بيومين قانونا طال انتظاره لتمهيد الطريق لإجراء استفتاء على الدستور المقترح. ومع استمرار بعض أوجه عدم اليقين المحيطة بشرعية العملية، فقد كان من المقرر أن تبدأ الاستعدادات للاستفتاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بإجراء تحديث لسجل الناخبين. وفي الوقت نفسه، تمضي الانتخابات البلدية قدما، بدعم من مشروع مساعدة انتخابية ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر الدعم التقني للجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية. ونظمت اللجنة انتخابات بلدية في بني وليد ودرج في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أجريت بشكل سلمي إلى حد كبير. وتمثل هذه الانتخابات، بما في ذلك الانتخاب الذي أجري في الزاوية في أيار/مايو ٢٠١٨، جزءا من عملية تحديد الولايات التي تمتد أربع سنوات لأكثر من ١٠٠ مجلس بلدي بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠.

٢١٦ - ولا يزال يُبلغ بوقوع حوادث احتجاز تعسفي وتعذيب في مختلف أنحاء البلد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كان ما يقدر بـ ٦ ٤٠٠ شخص محتجزين في ٢٦ سجنا رسميا تابعا لوزارة العدل، وكان ما يقدر بـ ٧٥ إلى ٨٠ في المائة منهم خاضعين للاحتجاز السابق للمحاكمة. ويُحتجز آلاف آخرون في مرافق تخضع اسميا لسيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وكذلك في مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة. ولم تتح لهؤلاء المحتجزين فرصة تذكر للطعن في قانونية احتجازهم أو التماس الانتصاف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها. وكان هناك نساء وفتيات من بين الكثيرين الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي، وكان ذلك في بعض الأحيان على أساس انتمائهن الأسري أو بسبب ”جرائم أخلاقية“، مثل إقامة علاقات جنسية بالتراضي خارج إطار الزواج. وحُرمت النساء تعسفاً من حريتهن، بما في ذلك في مرافق لا تضم حارسات، مما يعرضهن لخطر الاعتداء الجنسي.

٢١٧ - وظل المهاجرون واللاجئون عرضة للحرمان غير القانوني من الحرية وللاحتجاز التعسفي في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية؛ والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والاختطاف للحصول على فدية؛ والابتزاز؛ والعمل القسري؛ وأعمال القتل غير المشروعة. وزاد عدد المحتجزين بسبب زيادة وتيرة تنفيذ عمليات الاعتراض في البحر وإغلاق الطرق البحرية أمام المهاجرين، للحيلولة دون مغادرتهم. وكان من بين الجناة مسؤولون حكوميون وجماعات مسلحة ومهربون ومتجرون بصورة غير شرعية وعصابات إجرامية. وحتى الآن، تشير التقديرات إلى أن ٣٠٠ ٥ لاجئ ومهاجر يحتجزون في ليبيا وأن ٧٠٠ ٣ من بين هؤلاء في حاجة إلى حماية دولية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٢١٨ - عند تقديم خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٧، أعاد الأمين العام إطلاق العملية الرامية إلى إتمام الانتقال السياسي في ليبيا. وأعادت خطة العمل التأكيد على أن الاتفاق السياسي الليبي المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي أيده مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، سيظل الإطار الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية. وحددت خطة عمل الأمم المتحدة خمس أولويات رئيسية لإنهاء الفترة الانتقالية وهي: (أ) إجراء تعديلات محدودة على الاتفاق السياسي الليبي؛ (ب) تنفيذ عملية صياغة الدستور؛ (ج) تكثيف جهود المصالحة المحلية وعملية المؤتمر الوطني؛ (د) إجراء حوار مع الجماعات المسلحة بهدف إدماجها في النهاية في العملية السياسية والحياة المدنية؛ (هـ) إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. وتوفر البعثة أيضا فرصا للنساء الليبيات المنتميات لمنظمات المجتمع المدني والناشطات لإسماع أصواتهن في عملية السلام والعمل من أجل إدراج أحكام جنسانية محددة في إطار خطة العمل.

٢١٩ - وفي عام ٢٠٢٠، ستواصل البعثة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة، سيتطلب الوضع السياسي والأمني الهش السائد في ليبيا استمرار المشاركة النشطة والفعالة للبعثة على المستوى السياسي، وخاصة من خلال الوساطة والمساعي الحميدة، لا سيما عن طريق تسهيل صون اتفاقات وقف إطلاق النار من قبل جميع الأطراف، فضلا عن تقديم الدعم التقني للترتيبات الأمنية وهيكل الأمن القومي. وعلاوة على ذلك، أصبح من المعترف به على نطاق واسع أن قدرة المؤسسات المالية الليبية على مواصلة العمل بشكل مستقل وفعال لا تزال أمرا حاسما من أجل الانتقال السلمي والشامل للجميع، بما في ذلك من خلال منع تفاقم التشرذم السياسي. وبناء على ذلك، وبالإضافة إلى العمل على المسارين السياسي والأمني، فستعمل البعثة على تكثيف جهودها الرامية إلى توحيد المؤسسات المالية وكفالة التعاون فيما بينها، فضلا عن زيادة قدرتها على أن تنفذ الأولويات الاقتصادية الوطنية والدولية وتعمل بفعالية مع السلطات الوطنية.

٢٢٠ - وستعمل البعثة مع المحاورين الليبيين في قطاع الأمن من أجل تقديم الدعم في وضع هيكل للأمن الوطني وفي بناء القدرات، لا سيما في مجالات الشرطة، والدفاع، وإدارة الأسلحة والذخيرة، وإدارة الحدود. وتهدف هذه الجهود أيضا إلى تعزيز وبناء الثقة بين الجهات الليبية الفاعلة في مجال الأمن (بما فيها الجماعات المسلحة).

٢٢١ - وستعمل البعثة مباشرة مع أصحاب المصلحة الليبيين لتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون. وتشمل الأنشطة رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتقديم الدعم للجهات الفاعلة في مجال العدالة والإصلاحيات، وتطوير قدرة المجتمع المدني على تعزيز معايير حقوق الإنسان، ودعم عملية العدالة الانتقالية. وستفيد التقارير المنتظمة بشأن الجوانب المختلفة لحالة حقوق الإنسان في ليبيا في رفع مستوى الوعي وجذب الانتباه إلى المشكلات وكذلك إلى الاحتياجات المستمرة في هذا المجال. وستنظم البعثة أيضا حلقات دراسية وحلقات عمل لتوفير المساعدة التقنية للنظراء الوطنيين وبناء القدرات.

٢٢٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أُعيد مقر البعثة إلى طرابلس وأُعيد ندب الموظفين الدوليين من تونس العاصمة إلى طرابلس. وافتُتح المكتب الإقليمي في بنغازي في أوائل عام ٢٠١٩ ليكون بمثابة قاعدة لوجود الأمم المتحدة المنتظم، حيث يوفر مساحة للعمل والإقامة. وسيظل السياق الأمني يؤثر في تنفيذ الولاية والأنشطة التنفيذية. فوجود عناصر فاعلة عديدة تتحكم في مناطق مختلفة من الأراضي الليبية، مع حقيقة أن بعضها يعتبر الأمم المتحدة هدفا مشروعا، سيظل يمثل تحديا كبيرا يتطلب اتخاذ تدابير تخفيف متسقة وكافية واستعراضها بصورة دورية. وستستمر البعثة في ممارسة عملها مع تجنب لفت الأنظار وستوسع نطاقها في جميع أنحاء البلد بطريقة تدريجية، في مراعاة للبيئة الأمنية.

٢٢٣ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٩؛

(ب) قيام العناصر الفاعلة الراغبة في الإبقاء على الوضع الراهن، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الجماعات المسلحة، بعرقلة العملية الانتخابية ومحاولة تقويض النتائج الانتخابية و/أو تقويض قبولها؛

(ج) استمرار عدم الاستقرار أو الركود الناجمين عن تشكيل حكومة جديدة؛

(د) إجراء انتخابات ناجحة وتنفيذ عملية سلسلة لتشكيل الحكومة، مما يسمح بإحراز تقدم في عملية الانتقال نحو تولي الدولة قيادة الأمن في طرابلس وفي باقي أنحاء البلد.

٢٢٤ - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستشجع البعثة مشاركة النساء في عملية السلام وتمثيلهن في المؤسسات الحكومية، مما سيتبلور في المشاركة الواسعة والشاملة للنساء على نطاق المجتمع الليبي بأكمله في عملية السلام، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال في عمليات وضع الدستور والعمليات الانتخابية لكفالة تمتع النساء بالمساواة في الحقوق والفرص. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) بتشجيع تمتع النساء بالمساواة في الحقوق والفرص. وسيشمل ذلك دعم الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لحماية النساء من جميع أشكال العنف وضمان مشاركتهن في جميع العمليات/الترتيبات الأمنية في الفترة الانتقالية، بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ومواجهة ومنع العنف ضد النساء والفتيات في حالات الضعف، بمن فيهن النازحات والمهاجرات واللاجئات؛ وتحديد الآثار الجنسانية للتطرف العنيف على النساء في ليبيا؛ واستكشاف السبل التي تؤدي إلى تحسين جهود الوقاية والحماية.

٢٢٥ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، لا تزال البعثة تتمتع بوضع فريد يتيح لها تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وستسعى البعثة لتحقيق أفضل نتائج جماعية ممكنة في جميع السياقات من خلال الشراكة مع الجهات الشريكة المحلية والدولية والمنظمات الإقليمية وجماعات المجتمع المدني ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، ستعقد البعثة إحاطات دبلوماسية وتنسق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي لضمان اتباع نهج موحد في دعم العملية السياسية في ليبيا وحل الأزمة الليبية.

٢٢٦ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستفيد هذه الشراكة الاستراتيجية في المضي قدماً بنهج الأمين العام المتعلق بالتركيز على الصلة بين ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، إلى جانب الجهود التي تركز على معالجة الأزمات الإنسانية بغية تيسير السلام والأمن والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. واعترافا بأن التدخلات السياسية والأمنية سيكون لها أثر كبير على الجهود الإنمائية، والعكس بالعكس، فإن اتباع نهج متكامل سيعزز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها ويزيد قدرة الفريق القطري على الاضطلاع بدوره، ويزيد في النهاية من

قدرة الأمم المتحدة على خدمة الشعب الليبي. وتعمل البعثة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات الآتية: (أ) تقديم الدعم الانتخابي للسلطات الليبية؛ (ب) إصلاح قطاع الأمن والعدالة؛ (ج) زيادة دعم الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية والأمن في الجزء الجنوبي من ليبيا.

أنشطة التقييم

٢٢٧ - من المقرر القيام، في عام ٢٠٢٠، بتقييم ذاتي لتنفيذ تفويض السلطة في البعثة.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ - الهدف

٢٢٨ - الهدف، الذي تسهم البعثة في تحقيقه، هو الوصول إلى عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية تحقق طموحات الشعب الليبي فيما يتعلق ببناء دولة ليبية متحدة تتمتع بالاستقرار وتحكمها مؤسسات شرعية ويخضع مسؤولوها للمساءلة أمام الشعب الليبي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٢٩ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها لممارسة القيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٢٣٠ - ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وعلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني.

٣ - أضواء على النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحويل التحديات إلى فرص - من وقف إطلاق النار إلى اعتماد خطة أمنية جديدة في طرابلس

البعثة تستضيف اجتماع مائدة مستديرة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. المصدر: الأمم المتحدة

في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، اندلعت اشتباكات في طرابلس بين جماعات مسلحة متمركزة في العاصمة وجماعات أخرى قادمة من مدينتي ترهونة ومصراتة المجاورتين. وأسفر النزاع الذي استمر قرابة الشهر عن تدمير بنى تحتية حيوية وعن تعليق حركة الطيران المدني ووفاة ٣٢ مدنيا على الأقل في طرابلس. واستضافت البعثة، في إطار اضطلاعها بمساعي الأمين العام الحميدة، اجتماعا أتاح للأطراف التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استُكمل باتفاق تثبيت في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أدى إلى وقف تصعيد القتال. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، رحب مجلس الأمن بجهود الوساطة التي تبذلها البعثة ودعا جميع الأطراف إلى تنفيذ وقف إطلاق النار والحفاظ عليه.

ومنذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تم احترام وقف إطلاق النار بدرجة كبيرة وتم تعزيزه من خلال خطة أمنية شاملة جديدة لطرابلس أقرها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عين المجلس الرئاسي وزراء جددا للداخلية، والاقتصاد، والمالية، والشباب والرياضة. وبالتوازي مع ذلك، وافق المجلس الرئاسي على تدابير بناء الثقة، التي دعت إليها البعثة وحشدت الدعم لها بقوة، بما في ذلك الإفراج عن عدد من السجناء؛ وتسليم المنشآت الحيوية من الجماعات المسلحة إلى جهات الخدمات الأمنية التابعة للدولة؛ وتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية. وبدأت الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق أهدافها بالتخفيف من الحالة الاقتصادية المتردية للشعب الليبي وتقليص حصص الميليشيات في الاقتصاد الموازي.

واستمر تواصل الممثل الخاص مع الجهات المعنية الليبية والإقليمية والدولية لدعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعلن بدء الأعمال التحضيرية والإطار الزمني للمؤتمر الوطني الليبي الذي سيعقد لتوليد زخم في اتجاه إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع يكون الهدف منها هو إنهاء العملية الانتقالية التي طال أمدها في ليبيا.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، الممثلة فيما اتخذته حكومة الوفاق الوطني حتى الآن من خطوات إيجابية ترمي إلى استعادة سيادة القانون في طرابلس والتوصل إلى تسوية سياسية يقودها ويمسك بمقاليدها الليبيون يكون من شأنها أن تحقق الأمن والاستدامة السياسية والاقتصادية والوحدة الوطنية في ليبيا.

وتشمل الأدلة على النتيجة المحققة اعتماد خطة أمنية لطرابلس الكبرى في أعقاب إبرام اتفاق وقف إطلاق النار. وقد حددت الخطة الأمنية لطرابلس الكبرى مهام التنسيق والتنفيذ التي سيؤديها مركز العمليات المشتركة، الذي يخضع للسلطة المباشرة لحكومة الوفاق الوطني.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

تعزيز المشاركة في الانتخابات

عبارة مكتوبة على السور تقول ”نحن نريد انتخابات وديمقراطية“. المصدر: الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٨، أجرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تحديثا لسجل الناخبين أسفر عن زيادة حادة في العدد الإجمالي للناخبين المسجلين، وشمل ذلك على وجه الخصوص زيادة في تسجيل الناخبات رفعت نسبة الناخبات المسجلات بمقدار ثلاث نقاط مئوية. وأسهمت البعثة في هذه العملية بالمشورة والدعم الفني.

ووفقا لمصلحة الأحوال المدنية، هناك ٤ ملايين ليبي تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما، وبالتالي يحق لهم التسجيل للتصويت. وقد أسفرت عملية تسجيل الناخبين التي أجريت قبل الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤ عن زيادة في إجمالي عدد المسجلين من ١,١ إلى ١,٥ مليون شخص. واستغل بعض العناصر الفاعلة هذا العدد المنخفض نسبيا ونسبة مشاركة الناخبين الأكثر منه انخفاضا للتشكيك في شرعية الانتخابات ونتائجها.

وابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٧ وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، ساعدت البعثة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في وضع خطة تنفيذية وجدول زمني، وتحديث قائمة مراكز الاقتراع الوطنية، ووضع إجراءات إدارة البيانات وبروتوكولات تسجيل الناخبين، وتفعيل برامجيات تسجيل الناخبين لتنفيذ العملية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية.

وبسبب وجود بعض التشكك لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في أن العملية ستحظى بالدعم السياسي اللازم في البيئة السياسية السائدة التي تتسم بالتفتت والتقلب، تعزز بمساعدة مساعي الأمم المتحدة الحميدة الدعم السياسي والمالي للعملية. وأجرت البعثة حلقات عمل توعية لممثلي منظمات المجتمع المدني الليبية تستهدف المنظمات النسائية والشبابية من أجل زيادة مشاركتها. وتم تحديث سجلات الناخبين في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، وأُضيف خلالها إلى هذه السجلات أكثر من مليون ناخب ليبي في مختلف أنحاء البلد، مما رفع العدد الإجمالي للناخبين المسجلين من ١,٥ إلى ٢,٥ مليون. وزادت نسبة النساء المسجلات من ٤٠ إلى ٤٣ في المائة. وأثبتت هذه العملية أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي تعد من المؤسسات الليبية الرئيسية، تظهر قدرة متنامية على تعزيز عملياتها وإدارة العمليات الانتخابية المقبلة.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز المشاركة في الانتخابات المقبلة وتوسيع قاعدة شرعيتها.

وتشمل الأدلة على النتيجة المحققة زيادة في العدد الإجمالي للناخبين المسجلين من ١,٥ إلى ٢,٥ مليون، بما يشمل زيادة نسبة النساء المسجلات من ٤٠ إلى ٤٣ في المائة.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

---

٢٣١ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.8، الجدول ١)، وهي إقامة مؤسسات ليبية مقتدرة في قطاع الأمن، بوسائل منها تحسين حوكمة الأمن الوطني من خلال توزيع أدوار ومسؤوليات واضحة، ومن خلال التنسيق الفعلي والإشراف الديمقراطي على قطاع الأمن، كما يتضح من المحافظة على وقف إطلاق النار المتفق عليه في أعقاب الاشتباكات العنيفة التي وقعت في أيلول/سبتمبر، والمراسيم التي أصدرها ونفذها

المجلس الرئاسي فيما يتعلق بلجنة الترتيبات الأمنية والترتيبات الأمنية الجديدة لطرابلس، وموافقة الجماعات المسلحة على تلك الترتيبات، وتعيين وزير جديد للداخلية. ولم تتحقق الإنجازات المتعلقة بإدارة الأسلحة ورصدها وإنشاء آلية وطنية للتنسيق الأمني، تمشيا مع الاتفاق السياسي الليبي، بسبب الانقسامات المستمرة في البلد وما أسفرت عنه من أعمال عنف في العاصمة والجنوب خلال عام ٢٠١٨.

٢٣٢ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.8، الجدول ١)، وهي إجراء عمليات انتخابية وفقاً لجدول زمني يوافق عليه أصحاب المصلحة الليبيون الرئيسيون في عمليات وساطة وحوار سياسي أو ضمن دستور يعتمد حديثاً. ورغم النجاح في تحديث سجل الناخبين على الصعيد الوطني وإجراء الانتخابات البلدية في ثلاث بلديات وتنقيح الإطار التنظيمي الحالي للانتخابات واعتماد عدد من اللوائح الداخلية للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨، فإن مجلس النواب لم يقر رسميا قانون الاستفتاء الدستوري حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مما استحال معه إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨. وواجهت الأعمال التحضيرية للانتخابات تحديات إضافية تمثلت في تخصيص الميزانية الانتخابية في الوقت المناسب وضمان أمن وسلامة موظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على مقرها في أيار/مايو ٢٠١٨.

٤ - أضواء على النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الانتقال نحو تولي الدولة قيادة الأمن وجعل سلطة استخدام القوة حكرا عليها

في عام ٢٠١٨، قدمت البعثة دعما مخصصا للسلطات الحكومية في إطار الجهود الرامية إلى تمكين قوات الأمن التابعة للدولة، ووفرت أنشطة بناء القدرات لوزارة الداخلية، وقامت بأنشطة في مجال الدعوة لتعزيز توافق الآراء بشأن مسألة توحيد الجيش، واضطلعت بأنشطة التوعية لفائدة الجماعات المسلحة من أجل إشراكها في عملية الانتقال نحو تولي الدولة قيادة الأمن. وفي أعقاب الاشتباكات العنيفة التي وقعت في الجزء الأخير من السنة، اضطلعت البعثة بدور رئيسي في التوسط لوقف إطلاق النار وقادت الجهود الرامية إلى الانتقال من سيطرة الجماعات المسلحة إلى وضع تتولى فيه الدولة قيادة الأمن.

التحدي والاستجابة

تَمثَّل التحدي في دعم العملية التي لا تزال هشة وتتعرض إلى انتكاسات نظرا لأن الجماعات المسلحة تكافح من أجل الحفاظ على نفوذها ووصولها إلى موارد الدولة.

واستجابة لذلك، ستعمل البعثة، في عام ٢٠٢٠، على تعزيز الدعم الذي تقدمه لعملية الانتقال إلى وضع تكون فيه سلطة استخدام القوة حكرا على الدولة، بالاستعانة بمجموعة واسعة من النُهُج المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تشجيع ما يلي: (أ) تحقيق وحدة جميع أراضي ليبيا، وامتلاك الجهات الوطنية لزمام العملية، والتحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتيسير التحول؛ (ب) إعادة فرض رقابة الحكومة وسيطرتها على الجهات الفاعلة الأمنية؛ (ج) توحيد الجيش، وبناء قوات الأمن التابعة للدولة وتمكينها؛ (د) تسريح الجماعات المسلحة؛ (هـ) إجراء تخفيض كبير في مخزونات الأسلحة والذخائر والمتفجرات من مخلفات الحرب غير الخاضعة للمراقبة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تُسهِم المنجزات المستهدفة المقرَّرة في تحقيق النتيجة المتوخاة التي تتمثل في ترسيخ سيطرة الدولة التامة على سلطة استخدام القوة لغرض تمكينها من الإسهام في عملية انتقال، بقيادة ليبية، إلى قدر أكبر من الأمن البشري وسيادة القانون والتوزيع الأكثر عدلا للثروات والفرص لصالح جميع الليبيين.

وستشمل الأدلة التي تُثبِت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرَز نحو قيام مؤسسات أمنية شرعية بتوفير الأمن لجميع أنحاء البلد مع ترسيخها لسيطرة الدولة التامة على سلطة استخدام القوة؛ وتراجُع نشاط قوات الأمن غير التابعة للدولة؛ وإعادة تنظيم الجيش الوطني وتطويره؛ وتحسين الأمن العام وزيادة المساءلة عن الجرائم بجميع أنواعها.

وسوف تُثبِت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرَز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
	تناول المؤتمر الوطني لمسألة توحيد الجيش	توحيد الجيش بالكامل؛ وبدء عملية إعادة تنظيم الجيش
اعتماد وقف إطلاق النار وتدابير طارئة أخرى (مراسيم المجلس الرئاسي واللجان الأمنية المؤقتة) للتصدي للعنف في العاصمة	توسيع نطاق سيطرة الدولة بواسطة القوات الشرعية التابعة للدولة	الشروع في أنشطة تسريح الجماعات المسلحة
		اعتماد إطار الأمن الوطني وبدء تنفيذه
إنجاز النقل الجزئي للسيطرة على البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك مطار معيتيقة، من الجماعات المسلحة إلى القوات التابعة للدولة	إنجاز النقل الكامل للسيطرة على البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك المطار الدولي، من الجماعات المسلحة إلى القوات التابعة للدولة في طرابلس	بدء ليبيا ببناء قدرات الجيش
	تعيين رئيس واحد للأركان العامة. وبدء التخطيط لوضع إطار للأمن الوطني	
	بدء عمليات استعراض تنظيم الجيش	
	توسيع نطاق أنشطة بناء قدرات الشرطة لتشمل بنغازي ومناطق أخرى	

إنهاء الاحتجاز التعسفي وتحسين ظروف الاحتجاز

في عام ٢٠١٨، أسدت البعثة المشورة في مجال السياسات وقدمت المساعدة التقنية إلى موظفي قطاع العدل بشأن معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم، والفرز القضائي للمحتجزين، والإصلاح القانوني والمؤسسي وإصلاح السجون.

وغالبا ما يقبع الأفراد الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة في ظروف احتجاز لا ترقى إلى المعايير الدولية الدنيا. وفي كثير من الحالات، تنطوي ظروف الاحتجاز على التعذيب، والانتهاك الجنسي، وحالة يُرثى لها فيما يتعلق بالنظافة الصحية، والحرمان من المواد الغذائية الأساسية والمياه والاحتياجات الطبية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، كان هناك ما يُقدَّر بأكثر من ٠٠٠ ٨ شخص محتجزين في السجون الواقعة رسميا تحت إشراف وزارة العدل، بما في ذلك سجون تديرها جماعات مسلحة أدمجت في هذه الوزارة.

وقد أُعتُقِلت رحاب (اسم مستعار) من قِبَل جماعة مسلحة في أواخر عام ٢٠١٦. وأُحتُجِزت بصورة تعسفية لمدة ١٩ شهرا تعرضت خلالها للضرب المنتظم وغيره من ضروب سوء المعاملة. وقد حُرِمت رحاب من إمكانية الاتصال بأسرتها ومن الحصول على المساعدة القانونية، ولم تَمثُل أمام أي سلطة قضائية ولم تُوجَّه إليها قط أية تهمة رسمية. واتصلت أسرتها بموظفي حقوق الإنسان في البعثة، واستطاع هؤلاء، رغم القيود المشدَّدة المفروضة على إمكانية الوصول إلى مرافق الاحتجاز وما يحيط بها من شواغل أمنية، زيارة الضحية ثلاث مرات في مكان

احتجازها. وكما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، فإن أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها البعثة، وجهودها للمتابعة مع السياسيين وقادة الجماعات المسلحة، وأنشطتها للتوعية في أوساط المجتمع المدني، وحلقات العمل والحلقات الدراسية التي نظمتها من أجل زيادة قدرات الجهات الفاعلة في نظام العدالة والسجون، أسفرت مباشرة عن إطلاق الجماعة المسلحة سراح رحاب في أيار/مايو ٢٠١٨.

التحدي والاستجابة

تَمثَّل التحدي في دعم الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية لممارسة الرقابة على الجماعات المسلحة التي تدير سجونا يُحرَم فيها المحتجزون من الحقوق المكفولة في الاتفاقيات الدولية والقانون الليبي.

واستجابة لذلك، ستكثف البعثة، في عام ٢٠٢٠، الدعم الذي تقدمه لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية من أجل تحسين فعالية رقابة الدولة على السجون وذلك بُغية زيادة عدد المحتجزين الذين يُفرَج عنهم. وستعمل البعثة أيضا عن كثب مع اللجان المنشأة بموجب مرسومي المجلس الرئاسي ١٣٠١ و ١٣٠٤ المؤرخَين ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لرصد وتيسير فرز المحتجزين في معيتيقة وغيرها من مرافق الاحتجاز في طرابلس والإفراج عنهم.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تُسهِم المنجزات المستهدفة المقرَّرة في تحقيق النتيجة المتوخاة التي تتمثل في نقل عدد أكبر من المحتجزين إلى السجون التي تقع تحت السيطرة الكاملة لموظفي السجون المهنيين والمدربين، ما من شأنه تعزيز حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون وفقا للصكوك الدولية والتشريعات الوطنية الليبية.

وستشمل الأدلة التي تُثبِت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة في عدد المحتجزين الذين يجري فرزهم في عام ٢٠٢٠ (١ ٨٠٠ محتجز)، والإفراج عن ١ ٢٠٠ محتجز من الذين جرى فرزهم، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وسوف تُثبِت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرَز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المحتجزين الذين جرى فرزهم والإفراج عنهم

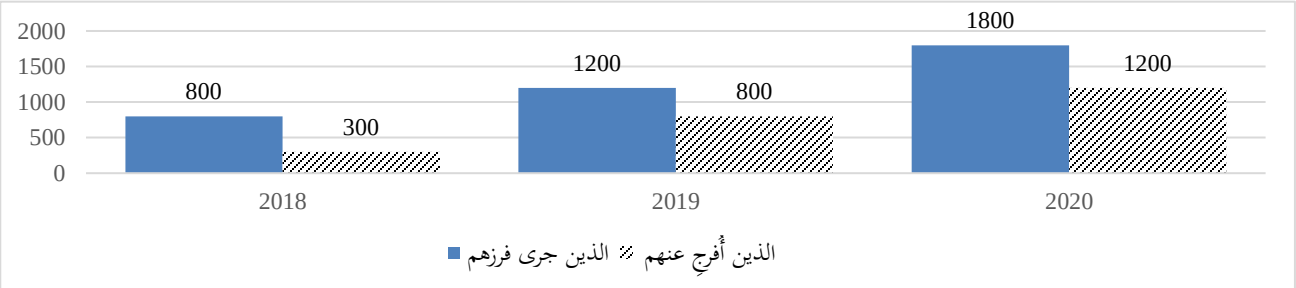

٢٣٣ - وستواصل البعثة الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليها التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاتها المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٣٤ - يعرض الجدول ٢٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور في الفقرة ٢٢٨ أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٣

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٤	٣	٣	٣
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٦	٦	٦	٦
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٣٢	١٥	٧٣	٥٧
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١٠١	٩١	١٣٤	١٥٨
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٣٥ - يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى اعتماد دورة إبلاغ مدتها ٦٠ يوما لتقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالتناوب بين التقارير الشفوية والخطية، نتيجة للحالة الميدانية.

٢٣٦ - ويُعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميداني والتقني أساسا إلى انخفاض عدد اجتماعات البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن مع النظراء الليبيين وإنجاز عدد أقل من المشاريع المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخيرة ومكافحة انتشارها بسبب التدمير الذي لحق بالبنى التحتية الحيوية من جراء تدهور الحالة الأمنية في العاصمة وحولها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨.

٢٣٧ - ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى عدم التزام ضباط الجيش من شرق ليبيا وغربها وعدم التعاون فيما بينهم لتوحيد الجيش وإصلاحه؛ والافتقار إلى بيئة آمنة للوصول إلى المجتمعات المحلية والنظراء الليبيين المأذونين من الحكومة بسبب الجمود السياسي وفشل الأطراف الليبية المعنية في اعتماد الإطار الدستوري وإدخال التعديلات الضرورية على الاتفاق السياسي الليبي؛ ونشوب النزاع المسلح في العاصمة وحولها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٣٨ - يُعزى الفرق في بند مشاريع التعاون الميداني والتقني أساسا إلى الزخم القوي الذي قدمه البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن لتنفيذ مشاريع في عام ٢٠١٩، مما أسفر عن إنجاز العديد من المشاريع كما كان متوقعا ذلك العام وترحيل عدد أقل من المشاريع إلى عام ٢٠٢٠.

٢٣٩ - ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى الزيادة المتوقعة في أنشطة التدريب المنظمة لبناء القدرات في مجالات رصد حقوق الإنسان والدعوة الموجهة لمنظمات المجتمع المدني المحلية ووسائط الإعلام والحكومة بشأن منع التحريض على العنف والكراهية والتصدي له؛ وإدارة الأسلحة والذخيرة ومكافحة انتشارها، بما في ذلك إذكاء وعي المجتمعات المحلية والتثقيف بشأن مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب والكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإزالتها؛ ودعم النساء اللواتي يترشحن للانتخابات في المستقبل.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
	النفقات	*الاعتمادات*	*مجموع الاحتياجات*	*الاحتياجات غير المتكررة*	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩*
فئة الإنفاق	*(١)*	*(٢)*	*(٣)*	*(٤)*	*(٥)=(٣)-(٢)*
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٤ ٣١٦,٥	٦ ١٩٦,٦	٦ ١٩٦,٦	-	-
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٦ ٩٧٣,١	٣٦ ٤٧٩,٧	٣٢ ٥٥٧,٩	-	(٣ ٩٢١,٨)
التكاليف التشغيلية	٣٣ ٦٧٩,٠	٣٣ ٧٢٢,٦	٣٣ ٧٢١,٣	٥٢٧,١	(١,٣)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٦٤ ٩٦٨,٦**	**٧٦ ٣٩٨,٩**	**٧٢ ٤٧٥,٨**	**٥٢٧,١**	**(٣ ٩٢٣,١)**

الجدول ٢٥

الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا												*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*		*الموظفون الوطنيون*			
	و أ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الفنيون الوطنيون*	*الموظفون الرتبة المحلية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩[أ]	١	٢	–	٧	١٣	٣٥	٢٩	٢	٨٩	١٢٠	١	٢١٠	١٤	٨٨	٦	٣١٨
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	١	٢	–	٧	١٣	٣٥	٢٩	٢	٨٩	١٢٠	١	٢١٠	١٣	٨٤	٦	٣١٣
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**(٤)**	**–**	**(٥)**

(أ) تشمل أربع وظائف وطنية (من الرتبة المحلية) اعتمدت للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ فقط.

٢٤٠ - وتبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٤٧٥ ٧٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف نشر ٢٣٤ فردا من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة (٦٠٠ ١٩٦ ٦ دولار)؛ وتكاليف الموظفين المدنيين (٩٠٠ ٥٥٧ ٣٢ دولار) لتغطية تكاليف ٢١٠ من الوظائف الدولية (١ وكيل أمين عام، و ٢ أمين عام مساعد، و ٧ مد-١، و ١٣ ف-٥، و ٣٥ ف-٤، و ٢٩ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١٢٠ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة)، و ٩٧ من الوظائف الوطنية (١٣ موظفا فنيا وطنيا، و ٨٤ موظفا من الرتبة المحلية)، وستة من متطوعي الأمم المتحدة، وسبعة أفراد مقدمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٧٢١ ٣٣ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٢٠٠ ٥٥٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٤٩١ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ١١٨ ٢٠ دولار)، والنقل البري (٩٠٠ ٣٧٥ دولار)، والعمليات الجوية (٥٠٠ ٣٠٤ ٤ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٩٥٨ ٢ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ٤١٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٥٠٨ ٣ دولار).

٢٤١ - وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، يُقترَح خفض صاف قدره وظيفة وطنية واحدة في ملاك موظفي البعثة. واستنادا إلى الاحتياجات التشغيلية الحالية المتصلة بتعزيز وجود البعثة في ليبيا وإنجاز الأنشطة المنوطة بها وفقا لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٤ (٢٠١٨)، يُقترَح إجراء التغييرات التالية في ملاك الموظفين:

(أ) إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لغوي ميداني (من الرتبة المحلية) في مكتب رئيس الموظفين؛

(ب) غياب وظيفتين لمساعدين لشؤون الموارد البشرية (من الرتبة المحلية) ووظيفتين لمساعدين ماليين (من الرتبة المحلية) اعتمدت للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ فقط؛

(ج) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية (موظف فني وطني) لتصبح وظيفة لمساعد لإدارة العقود (من الرتبة المحلية) ونقل الوظيفة من بريندیزي إلى طرابلس؛

(د) نقل وظيفة واحدة لمساعد مالي (من الرتبة المحلية) من بريندیزي إلى تونس العاصمة؛

(هـ) نقل وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) في طرابلس من دائرة المؤسسات الأمنية إلى دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية؛

(و) إعادة ندب ثلاث وظائف ونقل وظيفتين منهما، على النحو التالي:

'١' مساعد مالي واحد (من الرتبة المحلية) من بريندیزي، كمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (من الرتبة المحلية) في طرابلس؛

'٢' مساعد واحد لشؤون السفر (من الرتبة المحلية) من بريندیزي، كمساعد إداري (من الرتبة المحلية) في تونس العاصمة؛

'٣' مساعد واحد لإدارة العقود (من فئة الخدمة الميدانية)، كموظف لشؤون طلبات التوريد (من فئة الخدمة الميدانية) في طرابلس.

٢٤٢ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لانخفاض التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للوظائف الدولية الذي يعود إلى استثناء مخصصات تكاليف النقل/إعادة الندب المتصلة بتغيير مركز عمل ١٦٦ وظيفة من تونس العاصمة إلى طرابلس في عام ٢٠١٩، وانخفاض مضاعف تسوية مقر العمل في سياق تعزيز وجود البعثة في ليبيا في عام ٢٠١٩. وتقابل هذا الفرق جزئيا زيادة في الاحتياجات في إطار بنود المرافق والهياكل الأساسية، والعمليات الجوية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في سياق مواصلة إعادة إنشاء مكاتب البعثة ومواقعها في ليبيا.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٤٣ - لم تكن هناك أي موارد خارجة عن الميزانية متاحة للبعثة في عام ٢٠١٩ ولا يُتوقع توافرها لعام ٢٠٢٠.

٩ - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

(٣٠٠ ٤٥١ ٦١ دولار)

تصدير

شكَّل التوقيع على اتفاق سلام نهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ نهاية أطول نزاع مسلح داخلي في نصف الكرة الغربي وأذكى الأمل في إحلال السلام الدائم. وعلى مدى ما يزيد على عامين من التنفيذ، لا سبيل إلى إنكار مكاسب السلام التي تحققت. فقد ألقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أسلحتها ونبذت العنف، وشكلت حزبا سياسيا هو القوة الثورية البديلة المشتركة، وشاركت في الانتخابات. وبموجب شروط الاتفاق، مُنِح الحزب تمثيلا في الكونغرس وتلقَّى المقاتلون السابقون دعما ماليا واقتصاديا واجتماعيا من أجل الاندماج مجددا في المجتمع. وخلال الفترة نفسها، باشرت حكومة جديدة وبرلمان جديد مهامهما بعد إجراء الانتخابات الأكثر سلميةً منذ عقود، وكانت نسبة المشاركة فيها أعلى من أي وقت مضى، لا سيما في المناطق التي تضررت في السابق من النزاع. وقد تعهدت الحكومة بالمضي قُدُما في عملية السلام، وشددت بصفة خاصة على التزام يتعلق بكفالة إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع السابقة في إطارٍ لتعزيز الشرعية. وقد لاحظت مؤسسات وطنية ودولية مستقلة انخفاضا غير مسبوق في مستويات العنف المرتبط بالنزاع في كولومبيا، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن عملية السلام حالت دون وفاة ما لا يقل عن ٦٧٠ ٢ مواطنا كولومبيا في الأشهر الاثني عشر الأولى من تنفيذها.

ومنذ أن توليتُ منصب الممثل الخاص للأمين العام في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أُتيحت لي الفرصة للقاء مجموعة واسعة من القادة الكولومبيين وقمتُ بزيارة مكاتب البعثة وأفرقتها العاملة في مواقع قريبة من مناطق النزاع السابقة برفقة مسؤولين حكوميين، وممثلي القوة الثورية البديلة المشتركة، والمجتمعات المحلية. وقد أذهلتني رغبة الكثير من الكولومبيين في تخطي العنف وبناء سلام دائم، فضلا عن الالتزام القوي من جانب أسرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه أعم بدعمهم.

وعلى الرغم من هذه العوامل المواتية، لا تزال هناك تحديات تواجهها عملية السلام، وأبرزها ضرورة التعجيل بتهيئة فرص حقيقية للمقاتلين السابقين، والقضاء على العنف ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ومكافحة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي لا تزال تولد العنف، والتغلب على الاستقطاب الذي يحول دون تحقيق المصالحة. ويشكل توسيع نطاق وجود الدولة ليشمل المناطق الريفية التي طال إهمالها التحدي الأكبر لعملية توطيد السلام.

وإذ تسعى كولومبيا إلى توطيد السلام على نحو لا رجعة فيه بالفعل، سيظل الدعم والمساعدة المتواصلان من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمجتمع الدولي بوجه أعم، عاملا هاما يُسهِم في بناء كولومبيا أكثر أمانا وأمنا وسلما.

(توقيع) كارلوس **رويس ماسيو**
الممثل الخاص للأمين العام
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٢٤٤ - تتولى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مسؤولية التحقق من جانبين رئيسيين من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم الذي أبرمته في عام ٢٠١٦ الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وهذان الجانبان هما: (أ) إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الجزء ٣-٢ من الاتفاق)؛ (ب) تنفيذ تدابير الأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي للمقاتلين السابقين وبرامج الأمن والحماية الشاملة للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم (الجزء ٣-٤ من الاتفاق). وتحدد الولاية في قرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧). وتتعاون بعثة التحقق عن كثب مع هيئات التحقق ذات الصلة المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، ولا سيما لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، وكذلك مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وفي إطار هذه المهام، تستفيد بعثة التحقق من عمل سلفها، أي بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا التي عملت مع كلا الطرفين بشأن رصد وقف إطلاق النار بين الجانبين وإلقاء السلاح والتحقق منهما. وسيظل عمل بعثة التحقق يتسم بأهمية حيوية في عام ٢٠٢٠ مع استمرار الحكومة في تنفيذ اتفاق السلام النهائي.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

٢٤٥ - تسترشد البعثة بالولاية المنوطة بها في تحقيق المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ الهدف. ويتواءم هدف البعثة مع مقصد المنظمة المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجسد أهداف التنمية المستدامة المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويتواءم الهدف، وبالتالي المنجزات المستهدفة، مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الفقرتين ٢٦١ و ٢٦٢ أدناه.

التطورات الأخيرة

٢٤٦ - لقد دخلت عملية السلام مرحلة جديدة من التنفيذ تحت مسؤولية الحكومة التي يقودها الرئيس إيفان دوكيه الذي تولى منصبه في آب/أغسطس ٢٠١٨. فقد تعهد الرئيس دوكيه بالمضي في عملية السلام، مع التركيز بصفة خاصة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين يلتزمون بالقانون وعلى توفير الأمن والنهوض بالتنمية في مناطق النزاع السابقة. وبذلت الحكومة جهودا للتحرك في هذا الاتجاه، ولكن التحديات لا تزال قائمة.

٢٤٧ - وتتواصل عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، رغم أن ثمة حاجة إلى تسريع وتيرة تنفيذها وكفالة احترام الضمانات القانونية وحقوق الضحايا بالنظر إلى استمرار الاستقطاب حول عنصر العدالة الانتقالية من اتفاق السلام. وكفلت الحكومة لقادة القوات المسلحة الثورية وأفرادها السابقين انتقالا سلسا للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج بعد تاريخ انتهاء صلاحيتها القانوني في آب/أغسطس ٢٠١٩.

٢٤٨ - ولا يزال استمرار أعمال العنف ضد الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية، وقيادات المجتمعات المحلية، والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والقيادات الاجتماعية، يثير القلق، على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك الخطط التي وضعتها الحكومة. وقد أُنشِئت معظم الآليات المؤسسية التي يقتضيها الاتفاق النهائي من أجل توفير

ضمانات أمنية للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، بيد أنه يتعين بذل المزيد من الجهود وتوفير موارد إضافية لكفالة تأثيرها الفعال على أرض الواقع في المناطق المتضررة من النزاع.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٢٤٩ - في عام ٢٠٢٠، ستتَّبع البعثة نهجا استباقيا في التحقق يشمل ما يلي: (أ) العمل عن كثب لمواكبة المؤسسات المسؤولة عن جوانب تنفيذ عملية السلام ودعم تلك المؤسسات؛ (ب) السعي إلى إيجاد حلول لتحديات التنفيذ؛ (ج) تعزيز الثقة بين طرفي الاتفاق النهائي. وستتطلب استراتيجية التحقق الاستباقي هذه تعاونا وثيقا مع كل من الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة ومع الأطراف المحاورة الرئيسية الوطنية والإقليمية والمحلية التي تشمل القيادات السياسية وقيادات الأعمال التجارية وقيادات المجتمعات المحلية والقيادات الدينية، وكذلك مع الجماعات النسائية، والمجموعات العرقية، وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال دعم السلام. وسيظل الإسراع في تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج وتعزيز الضمانات الأمنية للأفراد السابقين للقوات المسلحة الثورية، وكذلك لقيادات المجتمعات المحلية، والقيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، مبدأين محوريين في استراتيجية البعثة في عام ٢٠٢٠.

٢٥٠ - وتشكل إعادة تقييم أثر البعثة وانتشارها العملياتي عملية مستمرة، وهي تتكرر حاليا للمرة الرابعة. وما يجعل من الضروري القيام بهذا التحليل وإعادة التوازن بانتظام هي حركة أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين بين مناطق التمركز القائمة والمستجدة، وكذلك باتجاه المراكز السكانية الأخرى. ومن خلال عملية تتضمن التعاون المنتظم، والتحليل المفصل، والتنبؤ بالتحركات، واتباع نهج ''التوزيع المحوري''، تستطيع البعثة الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لهذه التحركات التي يقوم بها أفراد القوات المسلحة الثورية السابقون وأفراد أُسَرِهم. ويرتبط هذا النهج بحاجة البعثة إلى التمتع بقدرة أكبر على التنقل، مع تقليل عدد المواقع الثابتة وزيادة الاحتياجات من المركبات.

٢٥١ - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) تجديد ولاية البعثة التي تمتد حاليا حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛

(ب) استمرار دعم كافة الأطراف والدعم الدولي للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والبعثة في عملية السلام؛

(ج) استمرار دعم السكان لعملية السلام وانطباعهم الإيجابي عنها؛

(د) إجراء الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في أجواء سلمية؛

(هـ) إمكانية عظم الآثار التي قد تترتب في عام ٢٠٢٠ على تزايد أعداد المهاجرين الذين يدخلون كولومبيا من فنزويلا وحالة عملية السلام مع جيش التحرير الوطني.

٢٥٢ - وتُراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية، ومنجزاتها المستهدفة، ونتائجها، حسب الاقتضاء. وسيعمل الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للبعثة عن كثب مع الفريق المعني بالتحقق من الضمانات الأمنية والفريق المعني بالتحقق من إعادة الإدماج للتأكد من مراعاة الاحتياجات المحددة للمقاتلات السابقات في القوات المسلحة الثورية مراعاةً كاملةً في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

٢٥٣ - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستضطلع البعثة بأنشطة تعاون واتصال واسعة النطاق مع الهيئات الدولية والوطنية ودون الوطنية التي تدعم تنفيذ عملية السلام. وعلى الصعيد الدولي، ستتعاون البعثة تعاونا وثيقا مع أعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية من أجل تحديد أوجه التآزر ومجالات الاهتمام المشترك والدعم المتبادل في مجالي تنفيذ عملية السلام والتحقق منها. وعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، ستضطلع البعثة بأنشطة تعاون واسعة النطاق مع

جماعات المجتمع المحلي والجماعات الدينية والشبابية والنسائية ذات الصلة والمجموعات المعنية ذات المصالح الخاصة من أجل دعم عملية السلام. وفي كولومبيا، حيث يتسم المجتمع المدني بتطوره الكبير للغاية ومشاركته العالية في عملية السلام، يشكل هذا العمل والتعاون مع الكيانات الأخرى جانبا أساسيا وقيّما من عمل البعثة.

٢٥٤ - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. والبعثة قادرة، بفضل التنسيق والتعاون الشاملين، على تشجيع اتخاذ الإجراءات ونشر الرسائل على نحو متسق عبر ركيزتي السلام والأمن، والتنمية. وعلاقة العمل الوثيقة هذه ليست فقط على الصعيد الوطني، حيث تتمتع البعثة بتمثيل في فريق الأمم المتحدة القطري، بل على الصعيد المحلي أيضا، حيث يعمل الموظفون عن كثب مع أفرقة التنسيق المحلية التي ينشرها الفريق القطري. وعلاوة على ذلك، تمكنت البعثة والفريق القطري من دعم ومساعدة أحدهما الآخر في تنفيذ مشاريع إنتاجية لفائدة أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وعملا معا فيما يتعلق بتقديم الطلبات إلى صندوق بناء السلام وبمشاريعه.

أنشطة التقييم

٢٥٥ - استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨:

(أ) مراجعة حسابات بعثة التحقق التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

(ب) التقييم الذاتي: إعادة تقييم أثر البعثة وانتشارها العملياتي.

٢٥٦ - والنتائج الواردة في تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية هي في طور التنفيذ. ويشمل ذلك عناصر شتى منها تعزيز تدفقات وأدوات الإبلاغ بالمعلومات وزيادة إمكانية الحصول على أصول الدعم المعيشي في الميدان إلى أقصى حد ممكن (الاتصالات السلكية واللاسلكية والوقود).

٢٥٧ - وتشكل إعادة تقييم أثر البعثة وانتشارها العملياتي عملية مستمرة، وهي تتكرر حاليا للمرة الرابعة. (انظر الفقرة ٢٥٠ أعلاه).

٢٥٨ - ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام ٢٠٢٠:

(أ) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية: استكمال المعلومات المتعلقة بتنفيذ نتائج مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨؛

(ب) التقييمات الذاتية: التحضير للمرحلة الانتقالية للبعثة والتخطيط لها؛ وتنفيذ تفويض السلطة في بعثة التحقق.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

١ - الهدف

٢٥٩ - يتمثل الهدف الذي تسهم بعثة التحقق في بلوغه في تعزيز التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المتعلقة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢٦٠ - يتواءم الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرَز نحو بلوغ الهدف على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد كل النساء والفتيات؛ وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٢٦١ - ويتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرَز نحو بلوغ الهدف على الحد من جميع أشكال العنف وما يتصل به من الوفيات، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

جرت مشاركة الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية للمرة الأولى في الانتخابات الوطنية دون وقوع حوادث أمنية كبيرة

في عام ٢٠١٨، شهدت كولومبيا إجراء أكثر انتخاباتها الوطنية سلمية وشمولا وتشاركا منذ عقود كنتيجة مباشرة لانتهاء النزاع من خلال التوقيع على اتفاق السلام وإلقاء القوات المسلحة الثورية أسلحتها. وكان ذلك لحظة تاريخية لتنفيذ الاتفاق النهائي.

وكانت أيضا المرة الأولى التي أُتيح فيها للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية التصويت في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وكان ضمان الأمن الفردي والجماعي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية للمشاركة في الحياة السياسية عن طريق حزبهم السياسي، وهو حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، عاملا أساسيا في نجاح انتقالهم من جماعة مسلحة إلى حزب سياسي.

القائد السابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، رودريغو لوندونيو، ”تيموتشينكو“، يمارس حقه في التصويت لأول مرة في حياته. المصدر: الأمم المتحدة

ولذلك أوصت البعثة، في شباط/فبراير ٢٠١٨، حرصا على فعالية مشاركة الحزب في الحياة السياسية واستنادا إلى تجربة آلية ثلاثية الأطراف تعمل لدعم اتفاق وقف إطلاق النار الثنائي، بإنشاء آلية تنسيق لضم الأطراف والمؤسسات المسؤولة عن تدابير الحماية الفردية والجماعية لأعضاء الحزب. وأفضى ذلك إلى إنشاء الآلية الثلاثية للحماية والأمن (Instancia Tripartita de Protección y Seguridad) بقيادة مشتركة للبعثة والشرطة الوطنية والمديرية الفرعية المتخصصة التابعة للوحدة الوطنية للحماية، التي تتألف من أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة خدمات السكرتارية والمشورة التقنية للآلية الثلاثية، وساهمت في وضع خريطة طريق لمواجهة المخاطر المحددة التي تهدد نساء حزب القوة الثورية البديلة المشاركات في الأنشطة السياسية خلال العملية الانتخابية. وفي البداية، أنشئت الآلية الثلاثية على الصعيد الوطني وتم توسيع نطاقها تدريجيا فيما بعد، على أساس النتائج المرضية، لتشمل المناطق العشر التي يمارس فيها الحزب معظم أنشطته الانتخابية، فضلا عن المناطق الإقليمية الأربع والعشرين للتدريب وإعادة الإدماج التي يعيش فيها العديد من المقاتلين السابقين. وهكذا، فمن خلال النشر الفعلي للمؤسسات الحكومية المدرجة في الآلية الثلاثية الأطراف واستجابتها، قُدمت حلول فورية لضمان حقوق الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية في المشاركة في هذه اللحظة الديمقراطية التاريخية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي ضمان تمكن المقاتلين السابقين وأعضاء حزب القوة الثورية البديلة السياسي من ممارسة حقوقهم السياسية والانتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية وفي الانتخابات الوطنية، دون خشية التعرض للاعتداءات.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة عدم وقوع اعتداءات على المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية خلال أيام الانتخابات في كل من الانتخابات البرلمانية في ١١ آذار/مارس وفي جولتي الانتخابات الرئاسية في ٢٧ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، تجاوزت الآلية الثلاثية للحماية والأمن في أدائها لدورها السياق الانتخابي وساعدت في تعزيز التعامل والتعاون بين الأطراف، وهي اليوم الآلية الرئيسية للاتصال والتنسيق بين القوات الحكومية والأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية فيما يتعلق بالضمانات الأمنية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

الحلول المحلية للتحديات المتعلقة بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية: قصة إقليمية

في عام ٢٠١٨، كشف جميع أصحاب المصلحة أن ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من القرارات على الصعيدين الإقليمي والمحلي فيما يتعلق بإعادة إدماج الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية. فوجود عملية إعادة ادماج متسمة بقدر كبير من المركزية، حيث يُتخذ القرار مركزيا في الوكالات والمؤسسات الوطنية، مثل المجلس الوطني لإعادة الإدماج والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، كان يحد من تشغيل المجالس الإقليمية لإعادة الإدماج على مستوى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وبدأ، بدوره، يؤثر على تنفيذ خطط إعادة الإدماج. واستجابة لذلك، كان من الضروري تشجيع الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمعات المحلية على تولي زمام الأمور للمساعدة في إجراء عملية إعادة الإدماج بشكل لا مركزي تماشيا مع النهج الإقليمي المحدد في الاتفاق النهائي.

البعثة تدعم الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وأفراد المجتمع المحلي في مشروع لتربية الدواجن وإنتاج البيض في بلدة إيل إستريتشو، بمقاطعة كاوكا. المصدر: الأمم المتحدة

وبناء على توصية من البعثة بشأن ضرورة تشجيع الجهات المحلية على تولي مزيد من المسؤولية ودعم انخراط حاكم أنتيوكيا وقيادة حزب القوة الثورية البديلة وأصحاب المصلحة الإقليميين في التعامل مع هذه المسألة، أنشئت اللجنة الإقليمية الأولى لإعادة الإدماج في مقاطعة أنتيوكيا في أواخر عام ٢٠١٧. وأتاحت اللجنة مجالا لمناقشة الجوانب الرئيسية لتنفيذ عملية إعادة الإدماج والبت فيها. فعلى سبيل المثال، تمكنت اللجنة من تسوية مسألة حيازة الأراضي لمشاريع إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص أموال لشراء الأراضي، مما أتاح تجنب المناقشات القانونية الطويلة على الصعيد الوطني.

واستجابة لتزايد توافق الآراء لدى جميع أصحاب المصلحة بشأن ضرورة إجراء عملية إعادة الإدماج بشكل لامركزي، قامت البعثة، عن طريق مكاتبها الإقليمية، والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بالحث على إنشاء لجان إقليمية أخرى لإعادة الإدماج. وأُنشئت هذه الهيئات لكفالة مواءمة خطط إعادة الإدماج الوطنية والإقليمية والاستجابات المناسبة للديناميات الإقليمية المحددة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أنشئت سبع لجان إقليمية إضافية في مقاطعات بوليفار، وكاوكا، وتشوكو، وميتا، وسانتاندر، وسوكري، وبابي ديل كاوكا تحت قيادة الحكام وبمشاركة فعالة من ممثلي القطاع الخاص، والجامعات، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وقيادة حزب القوة الثورية البديلة، والبعثة نفسها.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي اتخاذ مبادرات تتولى زمام أمورها جهات إقليمية ومحلية لتعزيز جهود إعادة الإدماج، في شكل لجان إقليمية لإعادة الإدماج في مختلف المواقع.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة التطورات الإيجابية المسجلة في إطار تفعيل اللجان، مثل تخصيص أموال في إطار الميزانيات الإقليمية والخطط الإنمائية، وأنشطة جمع الأموال لدعم مشاريع إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي القائمة على التمويل الذاتي كما هو الحال في بلديتي ميتا وبوليفار، وإدراج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الجديدة في خطط التدخل الإقليمية وتقديم الخدمات الاجتماعية (مثل العيادات المتنقلة المعنية بالحقوق الجنسية والإنجابية، والتحصين، والمسائل الجنسانية وحقوق المرأة، والتدريب المهني المقدمة في مقاطعة أنتيوكيا). وشملت الأنشطة الأخرى تقديم المساعدة التقنية المتعددة التخصصات من الوكالات العامة والجامعات لتوسيع نطاق أنشطة الزراعة والفلاحة التي ينفذها المقاتلون السابقون، وتقديم المساعدة القانونية والإدارية لإضفاء الطابع القانوني على التعاونيات. واضطلعت هذه اللجان بدور فعال أيضا في معالجة مسألة إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين انتقلوا إلى المناطق الحضرية ويتطلعون إلى مسار فردي لإعادة الاندماج، كما لوحظ في مقاطعات بوليفار وسانتاندر وسوكري.

وبصورة أعم، ساعدت اللجان على بناء ثقة السكان في الجهات الحكومية وتبين أنها مفيدة في تعزيز المصالحة بين الضحايا وممثلي حزب القوة الثورية البديلة على المستوى الإقليمي، إما عن طريق رعاية وتنظيم مناسبات للمصالحة أو إقامة الصلات مع المجالس الإقليمية والمحلية للسلام والمصالحة والتعايش في مقاطعتي بابي ديل كاوكا وبوليفار.

وتبين أيضا أن إشراك الجهات الفاعلة الاجتماعية والسلطات المحلية في عملية إعادة الإدماج من خلال أنشطة اللجان يعزز النهج الإقليمي والمجتمعي في منتصف المدة. فهذه العمليات تساعد على تسريع نشر السلطات الحكومية الإقليمية والوطنية في المناطق المتضررة بشدة من النزاع والفقر، مما يسهم في التغيرات المحلية الإيجابية، ومن ثم ترسيخ جذور سلام مستدام في الأقاليم.

واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من هذه اللجان، اتُّخذت مبادرات أخرى بغية تقريب الجهات الرئيسية ذات المصلحة من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية، وكفالة مزيد من المساءلة وتعزيز الحوار المباشر المنتظم بشأن القضايا المثيرة للقلق والتطلعات بين قيادة حزب القوة الثورية البديلة والحكومة والسلطات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، نُظم اجتماع دون إقليمي في الجنوب الشرقي بشأن إعادة الإدماج في عاصمة مقاطعة ميتا بمشاركة ممثلين عن ثماني مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وثماني مستوطنات جديدة ن من أجل مناقشة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد سبل مبتكرة للمضي قدما في العملية.

وأخيرا، نوهت الحكومة الوطنية ووكالاتها المنفذة، مثل وزارة الداخلية والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، بهذه المبادرات وأيدتها. والواقع أن المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع يسلم، في الخطة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار المعنونة ”السلام في إطار الشرعية“، بالدور الأساسي للسلطات الإقليمية والمحلية في تحقيق استقرار الأقاليم، بما في ذلك دعمها لعملية إعادة الإدماج. والأهم من ذلك أنه وردت تعليقات إيجابية من المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية، مما يدل على ضرورة توسيع التعاون مع الجهات الفاعلة والسلطات المحلية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

---

٢٦٢ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في تقرير الأمين العام عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لعام ٢٠١٨ (A/72/371/Add.7، الجدول ١)، وهي أن يتاح لكل من الحزب السياسي الجديد للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والحركة السياسية ”أصوات السلام“ إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام والهيئات التمثيلية المحددة في الاتفاق النهائي، على نحو ما يدل عليه إنشاء حزب القوة الثورية البديلة السياسي والمشاركة الناجحة والسلمية لكل من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية والحزب السياسي الجديد

”القوة الثورية البديلة المشتركة“ في الانتخابات، وشغل أغلبية المقاعد المخصصة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة في البرلمان. غير أن إتاحة التمويل للحزب السياسي الجديد تأخرت شيئا ما، مما أثر في قدرته على الاضطلاع بأنشطته المقررة في إطار الحملة الانتخابية.

٢٦٣ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.7، الجدول ١)، وهي المشاركة النشطة للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية المسجلين في البرامج/المشاريع الفردية والجماعية لإعادة الإدماج، على نحو ما يدل عليه بدء ٢٠ مشروعا ممولا من الحكومة و ١٩٠ مشروعا ممولا تمويلا ذاتيا وتمويلا خارجيا لإعادة الإدماج. والتأخير في تحقيق هذه النتيجة يعود جزئيا إلى الانتقال إلى حكومة جديدة وإلى تمديد الأطر الزمنية للموافقة على مشاريع إعادة الإدماج.

٢٦٤ - وتحققت جزئيا إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/72/371/Add.7، الجدول ١)، وهي الوضع الفعلي للترتيبات المؤسسية المتفق عليها للتنفيذ، على نحو ما يدل عليه اعتماد سياسات بشأن الأمن والحماية وتنفيذها وإنشاء وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام وبعض أقسامها الإقليمية، وكذلك المديرية الفرعية المتخصصة التابعة للوحدة الوطنية للحماية. وكان الإنشاء الفعلي لهذه الهيئات عملية تدريجية، بسبب ضرورة اتخاذ خطوات معينة لتحقيق تشغيلها الكامل.

٤ - أضواء على النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز المسؤولية المحلية المشتركة عن الضمانات الأمنية المقدمة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية والمجتمعات المحلية

التحدي والاستجابة

في عام ٢٠١٨، كان التحدي الذي واجهته البعثة يتمثل في المشاركة بنشاط في الدعوة إلى اتخاذ تدابير مؤسسية قوية لتلبية الحاجة إلى تقديم ضمانات أمنية للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية.. وكان بدء نشر الآلية الثلاثية للحماية والأمن في المناطق، وخاصة في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، التي يتركز فيها معظم المقاتلين السابقين، مبادرة أولى لبناء الثقة وتعزيز التنسيق بين الأطراف استجابةً للتحدي المشار إليه أعلاه.

وباستمرار التنفيذ، ما برحت تتطور الحاجة إلى الضمانات الأمنية ونشأت تحديات جديدة. فعلى سبيل المثال، انتقل أفراد سابقون في القوات المسلحة الثورية تدريجيا خارج المناطق الإقليمية إلى مستوطنات جديدة في المناطق الحضرية والريفية، مما أسفر عن إعادة نشر البعثة وإعادة ترتيب الأولويات في مناطق عملياتها. وهذه عملية يُتوقع أن تستمر خلال عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، تبين من التجربة أن انتخابات المقاطعات والبلديات غالبا ما تؤدي إلى مستويات أعلى من العنف المحلي مقارنة بالانتخابات الوطنية. ولذلك بدأت البعثة، تحسباً لانتخابات المقاطعات والبلديات المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠١٩، تعزيز تعاونها مع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة المحلية الرئيسية بهدف توسيع نطاق نهج الضمانات الأمنية ليشمل إطار مجتمعيا أوسع نطاقا. وهذا الإجراء يستجيب أيضا للقلق الذي أعرب عنه مجلس الأمن إزاء استمرار انعدام الأمن في المناطق الأكثر تضررا من النزاع، وحثه حكومة كولومبيا على اتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق وجود الدولة وضمان توفير الأمن في هذه المناطق.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، تعتزم البعثة دعم الحكومة ومؤسسات الدولة المسؤولة عن الوقاية والحماية والتحقيق لوضع وتنفيذ مفهوم أشمل للضمانات الأمنية. واستنادا إلى النهج الحالي القائم على التدابير الأمنية الفردية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين في مناطق جغرافية محددة، يقترح المفهوم الجديد اتباع نهج جماعي إلى حد أبعد وفي نطاق أوسع يشمل الاحتياجات الأمنية لكل من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية والمجتمعات المحلية في إقليم كولومبيا برمته. وتتوخى البعثة تيسير هذا التحول من خلال الدعوة والتوعية

وأنشطة التحقق الاستباقي لدى الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية في المستوطنات الجديدة التي يقطنونها ولدى المجتمعات المحلية والسلطات البلدية. وبالعمل على الصعيد المحلي مع هذه الجهات الفاعلة، التي هي أقدر على تحديد التهديدات الإقليمية واقتراح تدابير الحماية الملائمة، ستكون البعثة بمثابة جسر لتعزيز الصلة بين السياسات على المستوى الوطني والاحتياجات المحلية.

وتعتزم البعثة زيادة الاتصال الثنائي والمساعي الحميدة لدى الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية والمجتمعات المحلية والسلطات الحكومية المحلية، وتوسيع نطاق أنشطة التحقق كوسيلة للتحقق خارجيا وبناء الثقة في العملية. ويُتوقع من هذه الأنشطة أن تعزز المعارف والتنفيذ والمساءلة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية المقدمة لحزب القوة الثورية البديلة والمجتمعات المحلية. ومن خلال هذه الأنشطة، تعتزم البعثة أيضا تعزيز عملية المصالحة وبناء الثقة الجارية بين الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية والمجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة. ومن شأن ذلك أن يعزز ثقة حزب القوة الثورية البديلة والمجتمعات المحلية والفرص المتاحة لإبلاغ مؤسسات الدولة المسؤولة بانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان فعالية عمليات التحقيق لمكافحة الإفلات من العقاب، والسلوك الإجرامي، والهياكل الكامنة وراء هذه الانتهاكات.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز معرفة الجهات الفاعلة المحلية بالمسائل المتعلقة بتدابير الضمانات الأمنية في مناطقها وتوليها زمام هذه المسائل، وفي تحسين التنسيق والاتصال بين كيانات الدولة المسؤولة عن الوقاية والحماية والتحقيق وتلك الكيانات والمجتمعات المحلية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة التنسيق والاتصال بين كيانات الدولة المسؤولة عن الضمانات الأمنية من خلال توسيع نطاق انتشار الكيانات المنفذة للضمانات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والمحلي وتوسيع نطاق مشاركة الجهات المحلية صاحبة المصلحة برؤية أوضح عن تشغيل آليات الوقاية والحماية والتحقيق، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
آليات الضمانات الأمنية والمؤسسات المنشأة على الصعيد الوطني تسهم في زيادة التنسيق والاتصال بين الأطراف وإنشاء مثل هذه الآليات في مناطق مختارة يرسي الأساس لإدخال تحسينات مماثلة على التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة في مجالات ذات أولوية	توسيع نطاق آليات الضمانات الأمنية على الصعيد دون الوطني في جميع أنحاء البلد وما ينتج عن ذلك من زيادة التنسيق والاتصال مع الجهات الفاعلة المحلية يسهم في زيادة الوعي بضرورة التحول من نهج الحماية الفردية إلى منظور جماعي للضمانات الأمنية مع التركيز على المجتمعات المحلية	التغطية على نطاق البلد بآليات الضمانات الأمنية على الصعيد دون الوطني تجتذب مشاركة مستنيرة وواسعة النطاق من الجهات الفاعلة المحلية، بما يتيح مرونة الاتصال والتنسيق بينها وبين الدولة وتعزيز التحول من نهج الأمن الفردي إلى نهج الأمن الفردي والجماعي

توسيع نطاق المشاركة السياسية والجغرافية في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

في عام ٢٠١٨، شاركت البعثة بدرجة كبيرة في عملية تيسير التدابير المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وكان إنشاء اللجان الإقليمية لإعادة الإدماج خطوة ملموسة تدعم التعجيل بالعملية الريفية والجماعية لإعادة

الإدماج الاجتماعي والاقتصـــادي، في حين عكفت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على تصـــميم الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها تدريجيا. وضمت هذه المبادرات المنطلقة من القاعدة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والسلطات الإقليمية والمحلية ضمن نطاقها، مما يتيح بناء الثقة على الصعيد المحلي دعما لإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

التحدي والاستجابة

كان التحدي يتمثل في النهوض بإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصـــادي في خضـــم عملية الانتقال الســـياســـي التي أعقبت الانتخابات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وانتقال المقاتلين السابقين إلى مناطق جغرافية جديدة، بما في ذلك المناطق الحضرية. واستجابة لذلك، رأت البعثة أن ثمة حاجة إلى تيســـير نجاح الاســـتمرارية وتولي المســـؤولية والقدرة على الاســـتجابة في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وإلى العمل مع السلطات المحلية لتلبية الاحتياجات الفردية والحضرية الجديدة في مجال إعادة الإدماج.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، ستعزز البعثة أنشطة التحقق الاستباقي التي تضطلع بها بإفساح مجالات للحوار والتعاون وتبادل الخبرات مع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مبادرات إعادة الإدماج الناجحة على الصعيد الإقليمي، والمسؤولين المنتخبين حديثا، والسلطات المحلية في المناطق التي انتقل إليها المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية وفيما بين هذه الجهات، بهدف تعزيز بناء العلاقات مع القيام بالدعوة والتوعية بشأن أهمية الاستمرارية والمساءلة وزيادة التنسيق في جهود إعادة الإدماج. وإضافة إلى ذلك، فإن إدراج المعلومات والأنشطة الشاملة في مجالات مثل المساواة بين الجنسين وحماية الطفل واحترام الحقوق الإثنية سيكتسي أهمية رئيسية في ضمان فعالية إعادة الإدماج المستدامة وفقا لأحكام اتفاق السلام النهائي. وستشجع البعثة أيضا مشاركة السلطات الحكومية على الصعيد الوطني في المجالات المذكورة وفي جهود الدعوة والتوعية التي تبذلها للمساعدة في كفالة اتساق عملية إعادة الإدماج على جميع المستويات.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي مشاركة الجهات الفاعلة السياسية الجديدة في اللجان الإقليمية لإعادة الإدماج.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة مشاركة الجهات المحلية صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة السياسية الجديدة في اللجان الإقليمية لإعادة الإدماج دعما لاستمرارية إعادة الإدماج وتعزيزا لها في المناطق المحددة سابقا، والشروع في تنفيذ مشاريع في المناطق التي ينتقل إليها الأفراد السابقون في القوات المسلحة الثورية.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
بدء تشـــغيل لجان إقليمية لإعادة الإدماج، وتبادل أفضـــل الممارســـات والدروس المستفادة فيما بينها	زيادة عدد اللجان الإقليمية لإعادة الإدماج واتســـاع نطاقها، بدعم كامل من الحكومة الوطنية ومشـــاركة مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية الجديدة في إعادة الإدماج والتنمية الريفية	تعمل اللجان الإقليمية لإعادة الإدماج، بمســـتويات عالية من المشـــاركة والدعم على الصعيد المحلي، ويتم الشروع في تنفيذ مشاريع مناسبة ومتمايزة في جميع المناطق التي يعيش فيها عدد كبير من الأفراد الســـابقين في القوات المسلحة الثورية

٢٦٥ - وستواصل البعثة الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليها، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاتها المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٦٦ - يعرض الجدول ٢٦ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور في الفقرة ٢٥٩ أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٦

المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٤	٤	٤	٤
باء - توليد المعارف ونقلها				
المواد التقنية (عدد المواد)	-	١	١	١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة				
التشاور والمشورة والدعوة				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٦٤ - يُعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى أن دليل التحقق الداخلي على نطاق البعثة قد أُعد من خلال عملية تشاورية بين الفريقين المعنيين بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية، ومستشاري الشؤون الشاملة، ووحدة التحليل، والمكاتب الميدانية، والوحدات الأخرى. ويوفر الدليل توجيهات ومعايير وتعليمات متعلقة بأنشطة التحقق في الميدان. وعُمم الدليل على جميع المكاتب الميدانية ونُفذت استراتيجية داخلية للتدريب والتوعية لضمان إلمام جميع الأفرقة بالوثيقة إلماما تاما. وانتهى إعداد الدليل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وأتيحت صيغة مستكملة له في تموز/يوليه ٢٠١٨.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٧
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		الفرق
فئة الإنفاق	*النفقات* (١)	*الاعتمادات* (٢)	*مجموع الاحتياجات* (٣)	*الاحتياجات غير المتكررة* (٤)	*الزيادة/(النقصان) في عام ٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠١٩* (٥)=(٣)-(٢)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٤ ١٥٤,٤	٤ ٠١٦,١	٤ ٠٦٣,٤	–	٤٧,٣
تكاليف الموظفين المدنيين	٣٠ ٢١٦,٢	٣٠ ٧٧٧,٩	٣٢ ٦٢٩,٥	–	١ ٨٥١,٦
التكاليف التشغيلية	٢٤ ٨٧٤,٣	٣٠ ٥٢٩,٥	٢٤ ٧٥٨,٤	–	(٥ ٧٧١,١)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**٥٩ ٢٤٤,٩**	**٦٥ ٣٢٣,٥**	**٦١ ٤٥١,٣**	–	**(٣ ٨٧٢,٢)**

الجدول ٢٨
الوظائف المؤقتة

	الفئة الفنية والفئات العليا										*فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها*			*الموظفون الوطنيون*			
	وأ ع	*أ ع م*	*مد-٢*	*مد-١*	*ف-٥*	*ف-٤*	*ف-٣*	*ف-٢*	*المجموع الفرعي*	*الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن*	*فئة الخدمات العامة*	*مجموع الوظائف الدولية*	*الموظفون الفنيون الوطنيون*	*الرتبة المحلية*	*مجموع الوظائف الوطنية*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	١	١	١	٦	٢١	٣٩	٤٦	١	١١٦	٤١	١	١٥٨	٧٧	٨٠	٢٣٧	١١٣	٤٢٨
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	١	١	١	٦	٢٢	٣٨	٤٦	١	١١٦	٤١	١	١٥٨	٧٧	٨٠	٢٣٧	١٣١	٤٤٦
التغير	–	–	–	–	**١**	**(١)**	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**١٨**	**١٨**

٢٦٨ – تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ما مقداره ٣٠٠ ٤٥١ ٦١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر ١٢٠ مراقبا عسكريا (٤٠٠ ٠٦٣ ٤ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٥٠٠ ٦٢٩ ٣٢ دولار) لما يبلغ ١٥٨ وظيفة دولية (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٦ مد-١، و ٢٢ ف-٥، و ٣٨ ف-٤، و ٤٦ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٤١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة) و ١٥٧ وظيفة وطنية (٧٧ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ٨٠ وظيفة من الرتبة المحلية) و ١٣١ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ وكذلك التكاليف التشغيلية (٤٠٠ ٧٥٨ ٢٤ دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (٧٠٠ ٢٤٥ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٥٠٠ ٦١١ ١

دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٧٣٨ ٥ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٩١٥ ٢ دولار)، والعمليات الجوية (٣٠٠ ٨٠٦ ٦ دولار)، والعمليات البحرية (٠٠٠ ٤٠٢ دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٣٨٨ ٥ دولار)، والخدمات الطبية (٢٠٠ ٣٩٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٢٥٩ ١ دولار).

٢٦٩ - وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، تُقترح زيادة صافية قدرها ١٨ وظيفة في ملاك موظفي البعثة، على النحو التالي:

(أ) إعادة تصنيف وظيفة موظف الاتصال برتبة ف-٤ لتصبح وظيفة رئيس المكتب برتبة ف-٥ بالمكتب الإقليمي في توليما بوغوتا للرقابة والإشراف على مكتب فرعي؛

(ب) إنشاء ١٧ وظيفة لموظف اتصال وطني (من متطوعي الأمم المتحدة) ووظيفة واحدة لموظف دعم وطني (من متطوعي الأمم المتحدة) لتزويد البعثة بالقدرة على تغطية منطقة جغرافية أوسع وتعزيز العلاقات على صعيد الأقاليم/المقاطعات وعلى الصعيد دون الإقليمي.

٢٧٠ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩ أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في بند التكاليف التشغيلية، لا سيما في بند المرافق والهياكل الأساسية، بسبب الإغلاق المتوقع لأربعة مواقع ميدانية نائية خلال عام٢٠٢٠ نتيجة لتشتت أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين في جميع أنحاء البلد. ويقابل هذا الفرق جزئيا احتياجات إضافية لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لما يلي: (أ) تطبيق معدلات شغور أدنى قدرها ١٦ في المائة بالنسبة للوظائف الدولية و ١٠ في المائة بالنسبة للوظائف من الرتبة المحلية، مقابل ٢١ و ٣٠ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠١٩؛ و (ب) اقتراح إنشاء ١٨ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٧١ - لم تكن هناك أي موارد خارجة عن الميزانية متاحة للبعثة في عام ٢٠١٩ ولا يُتوقع توافرها لعام ٢٠٢٠.

المرفق

معدلات الشواغر المقررة ومعدلات الشواغر الفعلية للبعثات السياسية الخاصة

(النسبة المئوية)

البعثة	الفئة	المتوسط الفعلي ٢٠١٨	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩		العدد الفعلي شباط/فبراير ٢٠١٩	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	
			الوظائف المستمرة	الوظائف الجديدة		الوظائف المستمرة	الوظائف الجديدة
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	المراقبون العسكريون (المستشارون العسكريون)	–	٥,٠		–	٥,٠	
	الموظفون الدوليون	١٣,٢	١١,٠		١٣,٠	١٣,٠	
	الموظفون الفنيون الوطنيون	–	٥,٠		–	–	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	–	٥,٠		–	–	
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو	المراقبون العسكريون (المستشارون العسكريون)	٥٠,٠	–		–	–	
	الموظفون الدوليون	٤,٨	٥,٠	٥٠,٠	–	٥,٠	
	الموظفون الفنيون الوطنيون	٣,٨	٤,٠	٣٥,٠	٤,٠	٤,٠	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	٤,٨	٥,٠	٣٥,٠	٧,١	٥,٠	
	متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	١٤,٣	٢٩,٠		٢٥,٠	١٥,٠	
	متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	–	٥,٠	٣٥,٠	–	–	
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	الوحدات العسكرية	٠,٢	–		٠,٢	–	
	المستشارون لشؤون الشرطة (شرطة الأمم المتحدة)	٧,١	–		١٤,٣	–	
	الموظفون الدوليون	٦,٨	٧,٠	٥٠,٠	١٨,٦	١١,٠	٥٠,٠
	الموظفون الفنيون الوطنيون	٢٥,٤	٢٩,٠	٣٥,٠	٣٤,٥	٣٠,٠	٥٠,٠
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	٢٤,٤	٣٦,٠	٣٥,٠	٢٤,٤	٣٤,٠	٣٥,٠
	موظفو المساعدة المؤقتة العامة الدوليون	–	–		–	–	٢٥,٠
	موظفو المساعدة المؤقتة العامة الوطنيون	–	–		–	–	٢٥,٠
	متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	–	–		٦٩,٢	–	٥٠,٠
	الأفراد المقدمون من الحكومات	١٨,٢	٣٠,٠		٩,٥	٢٧,٠	

البعثة	الفئة	المتوسط الفعلي ٢٠١٨	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩		العدد الفعلي شباط/فبراير ٢٠١٩	الوظائف المقترحة لعام ٢٠٢٠	
			الوظائف المستمرة	الوظائف الجديدة		الوظائف المستمرة	الوظائف الجديدة
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	الموظفون الدوليون	–	٥,٠		–	٥,٠	
	الموظفون الفنيون الوطنيون	–	٥,٠		–	٥,٠	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	–	٩,٠		–	٥,٠	
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	المراقبون العسكريون (المستشارون العسكريون)	–	٥,٠		–	٥,٠	
	الموظفون الدوليون	–	٥,٠		–	٥,٠	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	–	٥,٠		–	–	
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	الموظفون الدوليون	٥,٠	٦,٠		١٠,٠	٥,٠	
	الموظفون الفنيون الوطنيون	–	٥,٠		–	–	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	٥,٠	٥,٠		٢,٠	٥,٠	
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	الموظفون الدوليون	٦,٩	٧,٠		٣,٠	١٠,٠	
	الموظفون الفنيون الوطنيون	٣٣,٣	٣٣,٠		–	٣٣,٠	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	١١,١	١١,٠		–	١١,١	
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	الوحدات العسكرية	١,٧	–		٢,١	١,٧	
	الموظفون الدوليون	١٣,٣	١٢,٠	٥٠، فئة الخدمة الميدانية: ٣٥	١٨,١	١٣,٣	
	الموظفون الفنيون الوطنيون	٣٥,٦	٢٣,٠	٣٥,٠	٦٤,٣	٣٧,٠	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	٢٦,٧	٢٣,٠	٣٥,٠	٣٩,٨	٢٧,٥	٣٥,٠
	متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	–	٢٠,٠	٥٠,٠	١٦,٧	١٠,٠	
	الأفراد المقدمون من الحكومات	١٤,٣	–		١٤,٣	٣,٩	
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا	المراقبون العسكريون (المستشارون العسكريون)	٥,٨	٥,٠		١,٧	٤,٠	
	الموظفون الدوليون	٢٠,٤	٢١,٠	٥٠,٠	٢١,٧	١٦,٠	
	الموظفون الفنيون الوطنيون	١١,١	١٠,٠	٣٥,٠	١٣,٠	١٠,٠	
	الموظفون الوطنيون (الرتبة المحلية)	٢٤,٧	٣٠,٠	٣٥,٠	٦,٣	١٠,٠	
	متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٨,٠	٨,٠		٨,٠	١٠,٠	
	متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	–	٨,٠		–		٥٠,٠